

دِرَاسَاتُ فِي أُصُولِ أَقَارِبِ الدِّمَاظِ  
الْحَلَقَةُ الْأُولَى

حَدِيث

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا  
فِي

الْيُوعِ الْمُنْهِي عَنْهَا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دِرَاسَةٌ حَدِيثِيَّةٌ فَقْرِيَّةٌ نَقْدِيَّةٌ

الدكتور خلدون الأحب

أستاذ الحديث وعلمه في جامعة الملك عبد العزيز في مكة

دار الكتب للتحقيقات

جميع حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

## المقدمة

اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ كُلُّهُ، وَلَكَ الْمُلْكُ كُلُّهُ، وَبِيَدِكَ الْخَيْرُ كُلُّهُ، لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُغَطِّيَ لِمَا مَنَعْتَ.

اللَّهُمَّ بِكَ آمَنْتُ، وَلَكَ أَسَلَمْتُ، خَشَعْتُ لَكَ سَمْعِي وَيَبْرِي، وَمُخِي وَعَظْمِي، وَمَا نَقَلْتُ بِهِ لِسَانِي جَهْرَةً أَوْ خُفْيَةً، وَمَا خَطَّه يَرَاعِي.

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، وَعَلَى آبَائِهِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ، وَعَلَى سَائِرِ النَّبِيِّينَ.

اللَّهُمَّ اَرْضْ عَنْ صَحَابَتِهِ وَتَابِعِيْنِهِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ مِنْ مَقَارِيدِ الْإِمَامِ الْحَاكِمِ النَّبَسَابُورِيِّ - مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (ت ٤٠٥ هـ) - فِي ذِكْرِهِ (لأنواع علوم الحديث)، اعتباره: (فقه الحديث)، نوعاً مستقلاً برأسه من أنواعه، حيث وَضَعَهُ فِي حَاقٍ مَوْضِعَهُ مِنْهَا، دَالاً بِذَلِكَ عَلَى مَنَهِجِيَّةٍ عِنْدَهُ وَتَأْصِيلٍ، وَجِدَّةٍ وَتَجْدِيدٍ.

## إذا انكشف الخطأ

المملكة العربية السعودية - جدة

الإدارة: حريب - ٤٢٣٤٠ جدة ٢١٥٤١

مكتبات: ١٨١٠٥٧٧ - فاكس: ١٨١٠٥٧٨

المكتبات: مكتبة السلامة - شارع عبد الرحمن: شاذلي - مركز سلامة القاري

هاتف: ٢٨٢٥٢٠٩

مكتبة الشجر - شارع بلخشب - سوق الجملة القاري

مكتبات: ٢٨١٥٠٢٧ - فاكس: ١٨١٠٥٧٨

• فرع الرياض: مكتبة الشاذلي القاري - بجوار سوق الباحة

هاتف: ٢٤٢٤٩٣٠ - فاكس: ٤٣٣٢١٥٧

<http://www.al-andalus-kh.com>

E-MAIL: info @ al-andalus-kh. com

فيقول رحمه الله تعالى في كتابه «معرفة علوم الحديث» (ص ٦٣) تحت عنوان: «ذُكِرَ النوع العشرين من عِلْمِ الحديث»:

«النوع العشرون من هذا العِلْمِ بعد معرفة ما قَدَّمْنَا من صِحَّةِ الحديث إتقاناً ومعرفةً لا تقليداً وظناً: معرفة (فقه الحديث)، إذ هو ثمرة هذه العلوم، وبه قَوَامُ الشريعة... ونحن ذاكرون بمشيئة الله في هذا الموضع (فقه الحديث) عن أهله، لِيُسْتَدَلَّ بذلك على أَنَّ أهل هذه الصَّنْعة مَن تَبَخَّرَ فيها لا يَجْهَلُ فقه الحديث، إذ هو نوعٌ مِنْ أنواع هذا العلم».

ثم شَرَعَ رحمه الله، بذكر أخبار أعلام فقهاء المحدثين وأقوالهم في ذلك إلى وقته، في فَضْلِ، استغرق أكثر من عشرين صفحة.

وَلَعَلَّ الشُّرُودَ المُبَكَّرَ عن منهج السَّلَفِ، في التحقق بشمرة (علم الحديث): تمييزاً بين مُعَلَّلٍ وصحيح، وفقهاً واستنباطاً لأحكامه وفوائده، والذي غَلَبَ على كثيرٍ مِنْ حَمَلَةِ الحديث الشريف وَكَتَبَتِهِ، بل وبعض المنتصبين له - وبخاصة في جانب الفقه والاستنباط -، هو ما دَفَعَ مِثْلَ الحافظ الخطيب البغدادي - أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ) - أن ينعى عليهم صنيعهم وواقعهم هذا، حيث يقول رحمه الله تعالى في كتابه «الفقيه والمتفقه» (١٤٠/٢ - ١٤١):

«وَأَكْثَرُ كَتَبَةِ الحديث في هذا الزَّمان بعيدٌ مِنْ حِفْظِهِ، خَالٍ مِنْ مَعْرِفَةِ فِقْهِهِ، لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ مُعَلَّلٍ وصحيح، وَلَا يُمَيِّزُونَ بَيْنَ

مُعَدَّلٍ مِنَ الرواة ومجروح، وَلَا يَسْأَلُونَ عن لَفْظٍ أَشْكَلَ عَلَيْهِمْ رِسْمُهُ، وَلَا يَبْحَثُونَ عن مَعْنَى خَفِيَ عَنْهُمْ عِلْمُهُ، مع أنهم قد أَذْهَبُوا في كُتُبِهِ أعمارهم، وَبَعُدَتْ في الرُّحْلَةِ لِسْمَاعُهُ أَصْفَارُهُمْ، فَجَعَلُوا لِأَهْلِ الْبِدْعِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَلِمَنْ غَلَبَ عَلَيْهِ الرَّأْيُ مِنَ الْمُتَفَقِّهِينَ، طَرِيقاً إِلَى الطُّغْيَانِ عَلَى أَهْلِ الْإِنَارِ، وَمَنْ شَغَلَ وَقْتَهُ بِسَمَاعِ الْأَحَادِيثِ وَالْأَخْبَارِ، حَتَّى وَصَفُوهُمْ بِضُرُوبِ الْجَهَالَاتِ، وَتَبَزَّوْهُمْ بِأَسْوَءِ الْمَقَالَاتِ... كُلُّ ذَلِكَ لِقِلَّةِ بَصِيرَةِ أَهْلِ زَمَانِنَا بِمَا جَمَعُوهُ، وَعَدَمِ فِقْهِهِمْ بِمَا كَتَبُوهُ وَسَمِعُوهُ، وَمَنْعِهِمْ نَفْسَهُمْ عن محاضرة الفقهاء، وَدَمْنِهِمْ مُسْتَعْمِلِي الْقِيَاسِ مِنَ الْعُلَمَاءِ، لِسَمَاعِهِمُ الْأَحَادِيثَ الَّتِي تَعَلَّقَ بِهَا أَهْلُ الظَّاهِرِ فِي دَمِّ الرَّأْيِ وَالنَّهْيِ عَنْهُ، وَالتَّحْذِيرِ مِنْهُ، وَأَنَّهُمْ لَمْ يُمَيِّزُوا بَيْنَ مَحْمُودِ الرَّأْيِ وَمَذْمُومِهِ، بَلْ سَبَقَ إِلَى نَفْسِهِمْ أَنَّهُ مُحْظُورٌ عَلَى عُمُومِهِ».

ثم يقول رحمه الله في (١٥٢/٢) منه ناصحاً لأهل الحديث:

«وَرَسَمْتُ فِي هَذَا الْكِتَابِ - يَعْنِي كِتَابَهُ «الفقيه والمتفقه» لصاحب الحديث خَاصَّةً، وَلِغَيْرِهِ عَامَّةً مَا أَقُولُهُ نَصِيحَةً مِنِّي لَهُ، وَغَيْرَةً عَلَيْهِ، وَهُوَ أَنَّ يَتَمَيَّزَ عَمَّنْ رَضِيَ لِنَفْسِهِ بِالْجَهْلِ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ مَعْنَى يُلْحِقُهُ بِأَهْلِ الْفَضْلِ، وَيَنْظُرَ فِيمَا أَذْمَبَ فِيهِ مُعْظَمَ وَقْتِهِ، وَقَطَعَ بِهِ أَكْثَرَ عُمُرِهِ مِنْ كُتُبِ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجَمْعِهِ، وَيَبْحَثَ عن عِلْمٍ مَا أَمَرَ بِهِ مِنْ مَعْرِفَةِ حِلَالِهِ وَحَرَامِهِ، وَخَاصَّةً وَعَامَّةً، وَقَرَضِهِ وَتَذْيِيقِهِ، وَإِبَاحَتِهِ وَحَظَرِهِ، وَنَاسِخِهِ وَمَنْسُوخِهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ عُلُومِهِ قَبْلَ قَوَاتِ إِدْرَاكِ ذَلِكَ فِيهِ، انْتَهَى».

إِنَّ أَشْرَفَ الْعِلْمِ، كما يقول الإمام علي بن المديني (ت ٢٣٤هـ): «الفقه في متون الأحاديث ومعرفة أحوال الرواة». «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٤/١١٥). وانظر «المحدث الفاضل» للزاهر مزي (ص ٣٢٠).

وإنَّ أجلَّ أنواعِ عِلْمِ الحديث: معرفة العِلَل، كما يقول الحافظ الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢٩٤/٢).

ومن لم يُمَيِّز بين صحيح الحديث وسقيمه فليس بعالم، كما يقول الإمام داود بن علي الأصبهاني الظاهري (ت ٢٧٠هـ). «الجامع لأخلاق الراوي» (٢٩٤/٢ - ٢٩٥).

ثم إنه: «لا بُدَّ للمتفقه من أستاذ يدرُس عليه، ويرجع في تفسير ما أشكل إليه، ويتعرف منه طُرُق الاجتهاد، وما يفرق به بين الصِّحَّة والفَسَاد». «نصيحة أهل الحديث» للخطيب البغدادي (ص ٤٢).

لهذه الحقائق الأصول مجتمعة، كانت هذه السلسلة في (فقه السنة)، متناولة عيون السنن وأصول أحاديث الأحكام التي تدور أبواب الفقه عليها، وفق منهج مُحْكَمٍ تتمثل معالمه الأساسية في:

أولاً: كون النصوص المختارة للدراسة من أصول الأدلة الحديثية للأحكام الشرعية.

وقد قدَّر الإمام الشافعي عدد الأحاديث الأصول هذه بخمسمائة حديث ونيف، فقد روى الإمام أبو يعلى الخليلي في

«الإرشاد إلى معرفة علماء الحديث» (١/١٩٤) بإسناد رجاله ثقات عنه، أنه قال: «أصول الأحكام نيف وخمسمائة حديث، كلها عند مالك إلا ثلاثين حديثاً، وكلها عند ابن عيينة إلا ستة أحاديث».

ثانياً: الترجمة للصحابي الراوي ترجمة موجزة جامعة محررة، مع الالتفات إلى إزاخة ما يُشكِّل في تلك الترجمة.

وموقع الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين في العلم والعمل، والقُدوة والمَثَل، والهُدَى والنَّجاة، مِنْ مُحْكَمَاتِ الدَّعْوَةِ وَفَقْهَهَا.

ثالثاً: الدراسة الحديثية النَّقْدِيَّةُ التطبيقية لعلوم الحديث وأصول التخرُّج؛ للوصول إلى الحكم على الحديث قبولاً أو رداً. وهي دراسة تفصيلية موسَّعة، تتسم بالشمول والتأصيل، والاجتهاد والتعليل، لا محل فيها للتقليد والمتابعة على غير بصيرة وعلم، متضمنة لمباحث ونكات، واستدراكات وتعقيبات، تأتي في سياقها ومناسبتها.

رابعاً: الدراسة اللغوية.

والعناية فيها ستتجه صوب شرح مفردات ألفاظ الحديث وجُمْلِهِ، مع التأكيد على فُهْمِ (اللفظ) في جُمْلَتِهِ، وفُهْمِ (الجُمْلَةِ) في سياقها.

مع الالتفات إلى المسائل النحوية والبلاغية في النص بقدر

ما يُحتاج إليه في فهمه واستنباط الأحكام والفوائد منه.

خامساً: المَدْخُلُ إلى فقه النُّصِّ.

وفيه تُدرَكُ مقاصدُ النُّصِّ وغاياته، وتُبَرَّرُ حِكْمُهُ وأَسْرَارُهُ، على قاعدة فقه الإيمان والإحسان، والتَّحَقُّقِ بالعبودية الخالصة لله سبحانه، والقيام بواجب الاستخلاف والعُمران.

سادساً: الدراسةُ الفقهيةُ.

وتتوفَّرُ على بيانِ الأحكامِ المُسْتَخْرَجَةِ والفوائدِ المُسْتَنْبَطَةِ، فإنَّهَا المقصودُ الأعْظَمُ.

مع بيانِ كَيْفِيَّةِ دِلَالَةِ النُّصِّ على تلك الأحكام والفوائد، ممَّا يُوجِبُ تَعَرُّفًا على مذاهبِ المجتهدين ومناهجهم في الاستنباط، والاطلاع على مَأْخِذِ المسائل، وَمَنَازِعِ الْحُجَجِ والدَّلَائِلِ.

مع إِبْلَاءِ مُخْتَلِفِ الحديثِ حَقِّهِ في ذلك، لعَظِيمِ مَحَلِّهِ وكَبِيرِ أَثَرِهِ.

ولتِمَامِ حُسْنِ التَّحْقِيقِ للأحكامِ المُسْتَخْرَجَةِ والفوائدِ المُسْتَنْبَطَةِ، كانَ لا بُدَّ، عند الحاجة، مِنْ تَوْضِيحِ الفُروقاتِ بينِ الأصولِ والفروع، والمقاصدِ والوسائل، والحقائقِ الدائمةِ المُستقلَّةِ، والأُمُورِ العارضةِ المؤقتة، تَمَيُّنًا وإِبْرَازًا لِإِفْقِهِ المقاصد، وفَقْهِ الأَوَلِيَّاتِ، وفَقْهِ السِّيَاسَةِ الشرعية.

وهذا كُلُّهُ لِكَمَالِ الوثوق والاطمئنان للأحكام الشرعية،

التي لَبَّتْ وَوَقَّتْ بجميع احتياجاتِ الحياةِ والأحياءِ، المتجددة على امتدادِ الزمان، واتساعِ المكان، وتطورِ الإنسان، والمحافظة على تلك الأحكام، والانقيادِ التام لها، وانجذابِ النَّفْسِ إليها بالكلية وعدم مِيلِهَا إلى خِلَافِ مَسْلِكِهَا.

وإنَّ المَنْهَجَ المتقدم، هو ما يُرَبِّي مَلَكَةَ التَّفَقُّهِ الحَيِّ، الذي يَعمَلُ عَمَلُهُ في التمكين لهذا الدِّينِ لِيَأْخُذَ زِمَامَ قِيَادَةِ الحياةِ إلى ما يُحِبُّ اللهُ وَيَرْضَى.

وفي أمرِ الدراسةِ الفقهية هنا، لا بُدَّ من الإشارةِ إلى أمرين اثنين تَمَّ مراعاتُهُما:

أولُهُما: الإعراضُ عن إيرادِ مسائل لا تُسْتَنْبَطُ من الفاظِ الحديث، لكونها غيرَ مقصودة، إلَّا ما يُحْتَاجُ إليه لإِتِمَامِ صورةٍ وإيضاحِ مَقَامٍ.

ثانيهما: عدمُ الاسترسالِ في ذِكْرِ وجوه الاستنباط؛ لأنَّ الاسترسال الذي كان من بعض العلماء في ذلك، كان استرسالاً يَنْقُصُهُ الاحترازُ والاحتياط، فكانت هناك صورٌ مِنَ التَّحَايُلِ والتَّعَسُّفِ والافتِعالِ في ذلك، تَذَقُّعُهَا مناهِجُ الاستنباطِ المُحْكَمَةِ، والدَّلَائِلُ القاطعة، والعقولُ الراجحة.

وَمِنْ السُّنَنِ الوُضِيَّةِ المَاضِيَةِ لبعض علمائنا ومنذُ وقتِ مُبَكِّرٍ، إفرادُ أَحَادِيثَ بِخصوصِهَا بالتصنيف، وذلك لموقعِهَا مِنَ العِلْمِ والهَدْيِ والعَمَلِ.

فالإمامُ ابنُ حُرَيْمَةَ - محمد بن إسحاق النِّيسَابُورِيُّ

(ت ٣١١هـ) - يُصَنَّفُ كتاباً في فقه (حديث بَرِيْرَة - مَوْلَاة السيدة عائشة -) في ثلاثة أجزاء حديثية - وهو في العِثْق والولاء والشروط وغيره - . «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص ٨٣).

والإمام أبو العباس أحمد الطبري البغدادي، المعروف بابن القاص (ت ٣٣٥هـ)، يُصَنَّفُ جزءاً مستقلاً في (فوائد حديث يا أبا عُمَيْر ما فَعَلَ التَّغْيِيرُ)، وَذَكَرَ سَتِينَ وجهاً من وجوه الفقه وفتون الأدب فيه، وهو مطبوع بمصر عام ١٤١٣هـ.

وللإمام ابن بَقْلَة - عبيد الله بن محمد (ت ٣٨٧هـ) -، مصَنَّف في حديث «الإمام ضامن»، كما في «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١٥٢/٢).

وللقاضي عِيَّاض بن موسى اليَحْضَبِي (ت ٥٤٤هـ): «بُغْيَة الرائد لما تَضَمَّنَه حديث أم زَرْع من الفوائد»، وهو مطبوع في المغرب عام ١٣٩٥هـ.

وللحافظ العلاني - صلاح الدين خليل بن كَيْنْكَلْدِي (ت ٧٦١هـ) -: «نظم الفرائد لما تَضَمَّنَه حديث ذي اليمين من الفوائد»، وهو مطبوع في السعودية عام ١٤١٦هـ.

وقد كَثُرَ هذا النوع من التصنيف عند المتأخرين وانتشر، وأشهرهم في ذلك، وأغلاهم كُفْبَاءً، وأشدهم رُسُوخاً، وأكثرهم تَفَنُّناً: الإمام ابن رجب الحنبلي - عبد الرحمن بن أحمد (ت ٧٩٥هـ) - رحمه المولى تعالى، وجعله في عِلِّيَّين.

وَيَعُدُّ، فَإِنَّ هذا الكتاب الذي بين يديك، والمتعلق بدراسة

حديث سيدنا عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما في البيوع المنهي عنها، مُتَّصِلٌ بذلك التُّجَّارِ السَّالِفِ الكَرِيمِ، في منهج مُتَّبَعٍ مُنْصَبٍ إِنْ شَاءَ اللهُ، وَرَوَّاءٍ جَدِيدٍ، مع ما أعرفه في نفسي من ضَعْفِ المُنَّة<sup>(١)</sup>، وَقِلَّةِ الزَّادِ.

وسيتلوه بعون الله تعالى نصوصٌ أخرى، وعلى ذات النَّسَقِ. وهذا المَنْزَعُ في إخراج كُلِّ نَصٍّ على جِدَّةٍ، كان المقصود منه، أَنْ يَكُونَ خَفِيفَ المَحْمِلِ، قَرِيبَ المَوْرَدِ، سَهْلَ الاستيعابِ.

وَرَجِمَ اللهُ تعالى الإمامَ سَفِيَّانَ بنَ عُيَيْنَةَ (ت ١٩٨هـ) إِذْ يَقُولُ فيما يرويه الحاكم في «تاريخه»:

«يا أصحاب الحديث: تَعَلَّمُوا معاني الحديث، فَإِنِّي تَعَلَّمْتُ معاني الحديث ثلاثين سنة». «الآداب الشرعية» لابن مَفْلُح المقدسي (١٢٥/٢).

رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا مَا كَانَ صَالِحاً، وَأَصْلِحْ مِنَّا مَا كَانَ فَاسِداً، وَلَا تَعَامِلْنَا بِمَا نَحْنُ أَهْلُهُ، وَعَامِلْنَا بِمَا أَنْتَ أَهْلُهُ، إِنَّكَ أَهْلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ المَغْفَرَةِ.

وَأَجْزَلُ المولى تعالى المثوبة لمن أَبْقَطْنَا مِنْ سِتْنَيْنَا، أَوْ نَبَهْنَا مِنْ غَفْلَتَيْنَا.

﴿رَبَّنَا لَا تُخِزْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ أَرْحَمُ الرَّحِمَاتِ﴾ [آل عمران].

(١) المُنَّة، بضم الميم وتشديد النون: القوة.

وَأَصْلِي وَأَسْلَمَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ إِلَى  
يَوْمِ الدِّينِ، وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَكَتَبَهُ

خلدون محمد سليم الأحديب

في جُذَّةِ يَوْمِ السَّبْتِ ٢٧ من مُكْرَمِ الْحَرَامِ سَنَةِ ١٤٢٢ هـ  
لِلْمَوْلِقِ ٢١ من نَيْسَانَ سَنَةِ ٢٠٠١ م

## نَصُّ الْحَدِيثِ

### بُيُوعُ نَهَى الشَّارِعُ عَنْهَا

عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده رضي الله عنهما  
قال:

قال رسول الله ﷺ: «لَا يَحِلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ، وَلَا شَرْطَانِ فِي  
بَيْعٍ، وَلَا رِنْحٌ مَا لَمْ يَضْمَنْ، وَلَا بَيْعٌ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ».

رواه الخمسة إلا ابن ماجة، فإن له منه: «رِنْحٌ مَا لَمْ  
يَضْمَنْ، وَبَيْعٌ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ»، والدارمي، وأبو داود الطيالسي.

وصححه الترمذي، وابن خزيمة، والحاكم.

وأخرج الطبراني في «المعجم الأوسط»، من رواية أبي  
خليفة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، بلفظ: «نهى  
عن بيع وشروط».

وهو غريب، وفي إسناده إلى أبي خيفة: راو متروك.



أبو عبد الرحمن - (١)، صاحب رسول الله ﷺ، وابن صاحب  
رضي الله عنهما.

أمه: «رَائِظَة - وقيل: رَيْظَة - بنت مُنْبَه بن الحَجَّاج  
السَّهْمِيَّة»، «أَسْلَمَتْ وبايعت، لها ذُكْرٌ، وليست لها رواية، قاله

- الحافظ نَقَرٌ، فقد يكون النبي ﷺ نَقَرٌ إلى أن المتبادر من (العاصي):  
المعصية، فَغَيَّرَ بهذا الاعتبار، وهذا يكفي. فلا يجب أن يكون أصل  
الاسم من المعصية... ولتعقبه تمة مطولة مفيدة، فانظرها إن شئت.

وقال الإمام النَّوَوِيُّ في «تهذيب الأسماء واللغات» (٣٠/٢) في ترجمة  
(عمرو بن العاص) رضي الله عنه: «الجمهور على كتابة (العاصي)  
بالياء، وهو الفَصِيحُ عند أهل العربية. ويقع في كثير من كُتُب الحديث  
والفقه أو أكثرها بحذف الياء، وهي لغة. وقد قُرئ في السُّنَنِ، نحوه،  
كالكبير المتعال، والدَّاع، ونحوهما».

وانظر «عقود الرِّبَاجِد على مستند الإمام أحمد» للشُّبُوطِي (٢٢١/١).

- (١) مصادر ترجمته: «الطبقات» لابن سعد (٢٦١/٤ - ٢٦٨) و(٤٩٤/٧) -  
٤٩٦)، و«الأحاد والمشاني» لابن أبي عاصم (١٠٤/٢ - ١٠٧)،  
و«معجم الصحابة» لابن قَانِع (٨٤/٢)، و«معرفة الصحابة» لأبي نُعَيْم  
(١٧٢٠/٣ - ١٧٢٥)، و«جَلَدِيَّة الأولياء» له أيضاً (٢٨٣/١ - ٢٩٢)،  
و«تاريخ دمشق» لابن عساكر ص ١٤٦ - ١٩٢، و«الاستيعاب» لابن  
عبد البر (٣٤٦/٢ - ٣٤٩)، و«جامع الأصول» - القسم المتمم - (٣/  
٤٧٥ - ٤٧٦)، و«تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (٢٨١/١ - ٢٨٢)،  
و«تهذيب الكمال» للزُّبَيْرِي (٣٥٧/١٥ - ٣٦٢)، و«كمال تهذيب الكمال»  
لِشُعْلَبَائِي (٩٠/٨ - ٩٤)، و«سير أعلام النبلاء» لِلدَّبَرِي (٧٩/٣ - ٩٤)،  
و«الوافي بالوقایات» لِلصَّفَدِيِّ (٣٨٠/١٧ - ٣٨٢)، و«الإصابة» لابن حَجَر  
(١٦٥/٤ - ١٦٧)، و«تهذيب التهذيب» لابن حَجَر (٣٣٧/٥ - ٣٣٨)،  
و«شَرَات اللَّعَب» لابن العِمَاد (٢٩٠/١).

## ترجمة

### الصحابي الراوي

الصحابي الراوي لهذا الحديث الشريف، هو: عبد الله بن  
عمرو بن العاص<sup>(١)</sup> بن وائل السَّهْمِيّ الْقُرَشِيّ أبو محمَّد - وقيل:

- (١) قال الحافظ ابن حَجَر في «تبصير المُتَنَبِّه بتحرير المُتَنَبِّه» (٨٨٩/٣) -  
(٨٩٠):

«قال النَّحَّاسُ [أبو جعفر أحمد بن محمد المِصْرِيّ، عُرِفَ عام ٣٣٨هـ]:  
سمعتُ الْأَخْفَقْنَ [الصغير علي بن سليمان، المتوفى عام ٣١٥هـ] يقول:  
سمعتُ الْمُبَرِّدَ [أبو العباس محمد بن يزيد، المتوفى عام ٢٨٥هـ]  
يقول: هو (العاصي) بالياء، لا يجوز حَذْفُهَا، وقد لَهَجَت العامة  
بحذفها».

قال النَّحَّاسُ: هذا مخالفٌ لجميع النَّحَّاة، يعني أنه من الأسماء  
المنقوصة؛ فيجوز فيه إثبات الياء وحذفها، والمُبَرِّدُ لم يخالف النَّحْوِيَّين  
في هذا؛ وإنما زَعَمَ أنه سُمِّيَ (العاصي) لأنه اعتصم بالسَّيْفِ؛ أي أقام  
السَّيْفَ مَقَامَ الْعَصَا، وليس من العَصِيَّان؛ كذا حكاه الْأَمْدِيُّ عنه.

قلتُ - القائل ابن حَجَر -: وهذا إن مشى في (العاصي بن وائل) لكن  
لا يَطْرُدُ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَيَّرَ اسم (العاص بن الأسود) والد (عبد الله)،  
فَسَمَّاهُ مُطِيعاً؛ فهذا يَدُلُّ على أنه من العَصِيَّان.

وقال جماعة: لَمْ يَسْلَمْ مِنْ عُصَاة قريش غيره؛ فهذا يَدُلُّ لذلك أيضاً.  
وَتَعَقَّبَ الْعَلَّامَةُ الْمُحَلِّمِيُّ الْيَمَانِيُّ رحمه الله، الحافظ ابن حَجَر في قوله  
هذا، فقال في تعليقه على «الإكمال» لابن ماكولا (٢٢/٦): «في تَعَقُّبٍ -

ابن مَنْدَه<sup>(١)</sup>.

أَسْلَمَ بعد الهجرة بزمان، قَبْلَ أبيه، وكانت هجرته سَنَةَ سَبْعِ قُرْبَ وقت عُمَرَةَ القضية والتي كانت في شهر ذي القَعْدَةِ من تلك السَنَةِ.

قال الحافظ ابن حَجَرٍ في «فتح الباري»<sup>(٢)</sup>: «هجرة عبد الله بن عمرو كانت في ذلك الوقت أو قريباً منه».

وكان بينه وبين أبيه في السَّنِ اثنا عشرة سَنَةً

وكان طَوَالاً أحمر، عظيم السَّاقَيْنِ، أبيض الرأس واللَّحْيَةِ، وعَمِيَ في آخر عُمُرِهِ.

وكان حَبِيراً حافظاً، عالماً بِكُتُبِ أهل الكتاب، كثير القراءة فيها، مُحَسِّناً للغة السُّرْيَانِيَّةِ<sup>(٣)</sup>، معروفاً بالكتابة في الجاهلية.

(١) «الإصابة» (١٤٨/٨) رقم (١١٢١٢). وانظر (٤٢٩/٨) رقم (١٢١٤٥) منه. وانظر أيضاً بشأن والدته: «نسب قريش» لأبي عبد الله المصعب الزُّبَيْرِي ص ٤١١، و«الأحاد والمثاني» (١٠٤/٢ - ١٠٥).

(٢) (٢٦٥/١).

(٣) «اللغة السُّرْيَانِيَّة»: لغة من شُعْبَةِ اللُّغَاتِ السَّامِيَّةِ الشماليَّةِ الغربيَّةِ، [وَفَرَعَ من فروع اللغة الآرامية]. كانت وسيلة التعبير السائدة في سوريا منذ القرن الثالث للميلاد حتى الفتح العربي [الإسلامي]. وهي لا تزال تُستخدَم في الطقوس الدينية عند عدد من الكنائس المسيحية الشرقية.. ويبلغ عدد حروف اللغة السُّرْيَانِيَّةِ اثنين وعشرين حرفاً، كلها ساكنة. «موسوعة المورد» (١٥٧/٩). وانظر ص ٩٩ - ١٠٣ من كتاب الدكتور حسن ظاظا «السَّامِيُّونَ ولغاتهم»، ص ٥٩ - ٦١ من مقدمة تحقيق الدكتور فانيا مبادي عبد الرحيم لكتاب «المُعَرَّب» للجَوَالِيقي.

وكان رضي الله عنه: عابداً مُتَنَسِّكاً مُتَحَنِّفاً زَاهِداً، خَيْراً مُقْبِلاً على شَأْنِهِ؛ مع ما كان عليه من غِنَى وثراء عريض<sup>(١)</sup>.

قال الحافظ الذَّهَبِيُّ<sup>(٢)</sup>: «كان النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَفْضُلُهُ على والده. وقد كان من أَيَّامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ صَوَّاماً قَوَّاماً، تَالِيّاً لِكِتَابِ اللهِ، طَلَّابَةً لِلْعِلْمِ».

وقد حَلَّاهُ الحافظ أبو نُعَيْمٍ الْأَضْبَهَانِيُّ رحمه الله في مطلع ترجمته له في «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ»<sup>(٣)</sup> بقوله:

«القوي الخاشع، القارئ المتواضع، صاحب الصيام والقيام... كان بالحقائق قائلاً، وعن الأباطيل مانعاً، يُعَانِقُ الْعَمَلَ، وَيُفَارِقُ الْجَدَلَ، يُطْعِمُ الطَّعَامَ، وَيُقَشِّطُ السَّلَامَ، وَيَطْلُبُ الْكَلَامَ».

وهو مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ أَخْذاً لِلْحَدِيثِ وَالْعِلْمِ عن رسول الله ﷺ، فقد روى البُخَارِيُّ في «صحيحه»<sup>(٤)</sup> عن أبي هريرة قال:

«ما مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثاً عَنْهُ مِنِّي، إِلَّا

(١) قال الحافظ الذَّهَبِيُّ في «السِّيَر» (٩٠/٣): «وَرِثَ عبد الله من أبيه قناطير منقطرة من الذَّعْبِ».

(٢) في «تذكرة الحفاظ» (٤٢/١).

(٣) (٢٨٣/١).

(٤) في كتاب العلم، باب كتابة العلم (٢٠٦/١) رقم (١١٣). وهو مروى في عددٍ من دواوين السُّنَنِ.

ما كَانَ مِنْ عبدِ الله بْنِ عمرو، فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلَا أَكْتُبُ.<sup>(١)</sup>  
وقد ثَبَّتَ استنادُهُ النَّبِيَّ ﷺ فِي أَنْ يَكْتُبَ حَدِيثَهُ، فَأَذِنَ  
لَهُ.

وهذه الأحاديثُ التي كَتَبَهَا، جَمَعَهَا فِي صَحِيفَةٍ وَاحِدَةٍ  
سَمَّاها: «الصَّحِيفَةُ الصَّادِقَةُ»؛ وَلَمْ يَكُنْ - عِنْدَ كَتْبِهِ لَهَا - بَيْنَهُ  
وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ أَحَدٌ<sup>(١)</sup>.

وكان شديد الجُرْحِ والتمسك فيها<sup>(٢)</sup>.

وقد اشتملت على عددٍ وفيرٍ من الحديث بلغ (المئتين)؛  
وهي من أَكْدِ الدَّلَائِلِ عَلَى التَّوَثُّقِ الْمُبَكَّرِ لِلْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ فِي  
حَيَاةِ الرَّسُولِ ﷺ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «المسند» لأحمد (٢٠٧/٢ و ٢١٥)، و«السنن» لأبي داود (٤/٦٠ -  
٦١) رقم (٣٦٤٦)، و«السنن» للذَّارِمِيِّ (١/٩٢)، و«الطبقات» لابن  
سعد (٤/٢٦٢) و(٧/٤٩٤ - ٤٩٥)، و«المحدث الفاضل» للِرَّامَهُرْمُزِيِّ  
ص ٣٦٤ - ٣٦٧، و«المدخل إلى السنن الكبرى» للبيهقي ص ٤١٢ -  
٤١٥، و«جامع بيان العلم» لابن عبد البر (١/٢٩٩ - ٣٠٠)، و«تقييد  
العلم» للخطيب البغدادي ص ٧٤ - ٨٢ - وَيُؤَيِّدُ لِلْأَخْبَارِ فِي ذَلِكَ بِقَوْلِهِ:  
«باب ذكر الروايات عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه استأذن  
رسول الله ﷺ فِي كِتَابِ حَدِيثِهِ عَنْهُ فَأَذِنَ لَهُ».

(٢) انظر الأخبار الدالة على ذلك في: «السنن» للذَّارِمِيِّ (١/٩٣)،  
و«المحدث الفاضل» ص ٣٦٦ - ٣٦٧، و«تقييد العلم» ص ٨٤ - ٨٥.

(٣) انظر في ذلك: «تقييد العلم» للحافظ الخطيب، ودراسات في الحديث  
النبوي وتاريخ تدريسه» للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ودلائل  
التوثيق المبكر للسنَّة والحديث» للدكتور امتياز أحمد.

وقد رَوَى ابنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ»<sup>(١)</sup> بِإِسْنَادِهِ عَنْ  
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عمرو قَالَ: «حَفِظْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَلْفَ  
مِثْلٍ».

رُويَ لَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (٧٠٠) حَدِيثٌ، اتَّفَقَ الْبُخَّارِيُّ  
وَمُسْلِمٌ عَلَى (١٧)<sup>(٢)</sup> مِنْهَا، وَانْفَرَدَ الْبُخَّارِيُّ بِ(٨)، وَمُسْلِمٌ  
بِ(٢٠)<sup>(٣)</sup>. وَمَجْمُوعُ مَا لَهُ فِي «الْمُسْنَدِ» لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ (٦٢٦)  
حَدِيثًا.

«وإنما قُلْتُ الرواية عنه مع كَثْرَةِ مَا حَمَلَ: لِأَنَّهُ سَكَنَ  
مِصْرَ، وَكَانَ الْوَارِدُونَ إِلَيْهَا قَلِيلًا، بِخِلَافِ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَإِنَّهُ  
اسْتَوطنَ الْمَدِينَةَ، وَهِيَ مَقْصِدُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ»<sup>(٤)</sup>.

(١) ص ١٦١ - ١٦٢. وفي إسناده (عبد الله بن لُهَيْمَةَ الْمِصْرِيَّ)، قَالَ اللَّحْمِيُّ  
عنه فِي «الكَاشِفِ» (١/٥٩٠): «الْعَمَلُ عَلَى تَضْعِيفِ حَدِيثِهِ». وَانْظُرْ مَا  
كَتَبْتِهِ فِي «زَوَائِدِ تَارِيخِ بَغْدَادَ» (٢/٧٤ - ٧٥) فِي بَيَانِ حَالِهِ فِي الرَّوَايَةِ.  
(٢) فِي «السِّيَرِ» لِلذَّهَبِيِّ (٣/٨٠): «اتَّفَقَا عَلَى سَبْعَةِ أَحَادِيثَ» وَهُوَ خَطَأٌ.  
(٣) انْظُرْ الْأَحَادِيثَ الَّتِي اتَّفَقَا عَلَى إِخْرَاجِهَا، وَالْأَحَادِيثَ الَّتِي تَفَرَّدَ كُلُّ  
مِنْهُمَا بِرَوَايَتِهِ: «الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ» لِلْإِمَامِ الْحَمِيدِيِّ (٣/٤٢٥ -  
٤٥٠).

(٤) اتَّهَلَّبَ الْأَسْمَاءَ وَاللُّغَاتِ لِلتَّوَوِي (١/٢٨٢). وَانْظُرْ أَسْبَابًا أُخْرَى فِي  
ذَلِكَ ذَكَرَهَا الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (١/٢٠٧) - فِي الْعِلْمِ،  
بَابُ كِتَابَةِ الْعِلْمِ -، وَالْإِمَامُ الْعَيْنِيُّ فِي «عُمْدَةِ الْقَارِي» (٢/١٦٩)،  
وَبَعْضُ مَا ذَكَرَاهُ، هُوَ مَحَلُّ تَوْقُفٍ طَوِيلٍ عِنْدِي لَا يَحْتَمِلُهُ الْمَقَامُ هُنَا.  
وَانْظُرْ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ وَأَثَرَهَا فِي كِتَابِ التَّفْسِيرِ» لِلدَّكْتُورِ رَمْزِي نَعْنَاعَةَ  
ص ١٤٧ - ١٥٣.

وهو أَحَدُ الْعِبَادَةِ الْأَرْبَعَةِ<sup>(١)</sup>.

روى عن أبي بكر، وعمر، وعبد الرحمن بن عوف، وأبي الدرداء، ومعاذ بن جبل، وأبيه، وسواهم.

وروى عنه: ابن عمر، والسائب بن يزيد، وابن المسيب، وعروة، وطاووس، وعكرمة، وخلائق من كبار التابعين<sup>(٢)</sup>.

شهد بعض المغازي مع رسول الله ﷺ، وشهد مع أبيه فتح الشام، وكانت معه زائدة أبيه يوم اليرموك.

وحضر (صفيين) لعزمة أبيه عليه، فلأن النبي ﷺ قال له: «أطع أباك ما دام حياً ولا تنصيه». ولذا قال لأبيه ولعمارة: «فأنا معكم، ولست أقاتل»<sup>(٣)</sup>.

(١) والثلاثة الباقون، هم: (عبد الله بن عباس) - ت ٦٨هـ -، و(عبد الله بن الزبير) - ت ٧٣هـ -، و(عبد الله بن عمر) - ت ٧٣هـ -، رضي الله عنهم. كذا عددهم الإمام أحمد بن حنبل، فقيلاً له: فابن مسعود؟ قال: ليس هو منهم. قال البيهقي: «لتقدم موته، وهؤلاء عاشوا حتى احتجج إلى علمهم، فإذا اجتمعوا على شيء قيل: هذا قول العبادلة أو فعلهم». ويلحق بابن مسعود رضي الله عنه، سائر الصحابة الذين يُسَمَّونَ (عبد الله)، وهم يزيدون على (ثلاثمائة) بكثير. قال السخاوي: «ولو ترتب على الحصر فائدة لحقيقته». انظر: «التقييد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح» للبرقي ص ٢٦١ - ٢٦٢، وفتح المغني للسخاوي (٤/ ١٠٤ - ١٠٥)، وتدريب الراوي للسيوطي (٢/ ٦٧٩ - ٦٨٠).

(٢) انظر: «تاريخ دمشق» لابن عساكر ص ١٤٦ - ١٤٧، وتهذيب الكمال للجزري (٣٥٧/ ١٥ - ٣٦٢) - وهو من أوسع المصادر في ذلك -، وإكمال تهذيب الكمال لمُغلطاي (٨/ ٩٢ - ٩٣).

(٣) رواه أحمد في «المسند» (٢/ ١٦٤ - ١٦٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧) بإسناد =

واغْتَلَزَ رضي الله عنه من شهودِهِ (صفيين)، وقال<sup>(١)</sup>: «مالي ولصفيين، ما لي ولقتال المسلمين، لوددت أني مِتُّ قبله بعشر سنين، أما والله على ذلك: ما ضرتُّ بسيف ولا طعنْتُ بِرُمح، ولا رميتُ بِسهم».

ومن كلامه المأثور عنه رضي الله عنه، ما رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق»<sup>(٢)</sup> بإسناده إليه، قوله: «ما أُعْطِيَ إنسان شيئاً خيراً من صحبة وعفة وأمانة وفقه».

واختلف في تاريخ وفاته ومكانها اختلافاً كبيراً. والصحيح<sup>(٣)</sup>: أنه توفي في مِصْرَ سنة (٦٥) للهجرة، في نصف جمادى الآخرة، رحمه الله تعالى ورضي عنه.

كما اختلف في عُمرِهِ عند وفاته، ف قيل: (٧٢) عاماً، وقيل: (٩٢) عاماً، والثاني هو الأظهر عندي، وذلك لتقدم ولادة أبيه (عمرو)، فإنه وُلِدَ نحو سنة (٤٧) قبل الهجرة، وكان بينه وبين أبيه (١٢) سنة كما تقدم، والله سبحانه وتعالى أعلم.

= صحيح. وانظر: «الاستيعاب» لابن عبد البر (٢/ ٣٤٨)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (١/ ٤٢).

(١) كما رواه عنه ابن سعد في «الطبقات» (٤/ ٢٦٦) بإسناد صحيح.

(٢) ص ١٧١.

(٣) كما حققه الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على «المسند» لأحمد (٩١/ ٨ - ١٨٧/ ٩). وانظر: «إكمال تهذيب الكمال» لمُغلطاي (٨/ ٩١)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (٥/ ٣٣٨).

## الدراسة الحديثية

### • التخریج:

رواه أحمد في «المسند» (١٧٤/٢ - ١٧٥) و(١٧٨/٢) -  
 (١٧٩) و(٢٠٥/٢)، وأبو داود في «السُنَنِ» في البيوع، باب في  
 الرجل يبيع ما ليس عنده (٣/٧٦٩ - ٧٧٥) رقم (٣٥٠٤)،  
 والتِّرْمِذِيُّ في «السُنَنِ» في البيوع، باب ما جاء في كراهية بيع ما  
 ليس عندك (٣/٥٣٥ - ٥٣٦) رقم (١٢٣٤)، والنَّسَائِيُّ في  
 «المجتبى من السُنَنِ» في البيوع، باب شرطان في بيع... (٧/  
 ٢٩٥) رقم (٤٦٣١)، وفي «السُنَنِ الكُبْرَى» في ذات الكتاب  
 والباب (٤/٤٣) رقم (٦٢٢٧)، والذَّارِقِيُّ في «السُنَنِ» في البيوع،  
 باب في النهي عن شرطين في بيع (٢/١٧٤) رقم (٢٥٥٦)، وأبو  
 داود الطَّلَالِيُّ في «مسنده» (ص ٢٩٨) رقم (٢٢٥٧) - وَلَقَدْ أَوَّلُو  
 عنده: «نهى رسول الله ﷺ عن سَلَفٍ وبيع» - والحاكم في  
 «المستدرک» (١٧/٢)، وابن الجارود في «المنتقى» (ص ٢٠٥ -  
 ٢٠٦) رقم (٦٠١)، والذَّارِقِيُّ في «سننه» (٣/٧٤ - ٧٥)،  
 والْبَيْهَقِيُّ في «السُنَنِ الكُبْرَى» (٥/٣٣٩ - ٣٤٠)، رَوَوْهُ مِنْ طَرُقٍ،  
 عن عمرو بن شُعَيْبٍ، عن أبيه، عن جَدِّهِ.

وقد وَقَعَ التَّضَرُّيُّ في رواية أبي داود والتِّرْمِذِيُّ، ورواية  
 عند أحمد (١٧٨/٢ - ١٧٩)، وعند النَّسَائِيِّ في «المجتبى» برقم  
 (٤٦٣٠)، بذكر اسم الصحابي الجليل (عبد الله بن عمرو بن  
 العاص) رضي الله عنهما، فقد وَقَعَ سَبَاقُ الإسناد عندهم  
 كالتالي: (حَدَّثَنَا عمرو بن شُعَيْبٍ قال: حَدَّثَنِي أَبِي، عن أبيه،  
 حتى ذَكَرَ عبد الله بن عمرو).

ورواه ابن مَاجَةَ في «السُنَنِ» في التجارات، باب النهي  
 عن بيع ما ليس عندك... (٢/٧٣٧ - ٧٣٨) رقم (٢١٨٨)، من  
 طريق (عمرو) المذكور، مختصراً، بلفظ: «لا يَحِلُّ بَيْعُ ما ليس  
 عندك، ولا رِبْحُ ما لم يُضْمَنَ».

فقول الحافظ المُنْذِرِيُّ في «مختصر سنن أبي داود» (٥/  
 ١٤٦): «وأخرجه التِّرْمِذِيُّ والنَّسَائِيُّ وابن مَاجَةَ».

وقول الحافظ ابن حَجَرٍ مِنْ بَغْدَادٍ في «بلوغ المرام»  
 (ص ٢٦٥) رقم (٨٢٠): «رواه الخمسة»؛ فيه تَسَامُحٌ، لأنَّ رواية  
 ابن مَاجَةَ كما عَلِمَتْ: مختصرة.

والحافظ ابن حَجَرٍ رحمه الله نفسه يقول في «التلخيص  
 الحبير» (٣/٢٨): «رواه أصحاب السُنَنِ إلا ابن مَاجَةَ»!

وكان الإمام ابن تَيْمِيَّةَ الجَدِّ رحمه الله - مجد الدِّين عبد السلام بن  
 عبد الله بن تَيْمِيَّةَ الحَرَانِيِّ (٥٩٠ - ٦٥٢هـ) - دقيقاً عندما قال في «متقى  
 الأخبار» (٥/١٩٠) بشرح «نيل الأوطار»: «رواه الخمسة إلا ابن  
 مَاجَةَ؛ فَإِنَّ لَهُ مِنْهُ: (ربح ما لم يُضْمَنَ، ولا بيع ما ليس عندك)».

وكذلك فإن بعض قول الحافظ ابن حجر رحمه الله في «التلخيص الحبير» (١٢/٣): «رواه أصحاب السنن إلا ابن ماجة، وابن جبان، والحاكم، من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده بلفظ: (لا يَجْلُ سَلَفٌ وَيَتَّعِ، ولا شَرَطَانِ فِي يَتَّعِ، مُتَقَدِّ».

وذلك لأن ابن جبان لم يُخَرِّجْهُ من حديث (عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده)، وإنما خَرَّجَهُ كما في (١٦١/١٠) رقم (٤٣٢١) من «صحيحه»، من طريق (ابن جريج، عن عطاء، عن عبد الله بن عمرو)، وإسناده ضعيف، لعدم سماع (عطاء الخراساني) من (عبد الله بن عمرو).

ويؤكد أنه ابن جبان لم يحتج في «صحيحه»، بحديث (عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده)، مطلقاً؛ فإنه ليس على شرطه كما صرح به رحمه الله.

ونص كلامه في ذلك كما جاء في «صحيحه» (١٥٦/٦): «عمرو بن شعيب في نفسه ثقة يُحتَجُّ بخبره إذا روى عن غير أبيه، فأما روايته عن أبيه، عن جده، فلا تَخْلُو من انقطاع وإرسال فيه، فلذلك لم نحتج بشيء منه». والحمد لله على توفيقه.

هذا كلام أبو حاتم (١) راجع إلى نفس العمدة المصالح (١١٢)



## مرتبة الحديث

### • صحيح.

قال الترمذي عقيب روايته له من طريق (عمرو) المتقدم: «هذا حديث حسن صحيح».

وأقره الإمام عبد الحق الإشبيلي في «الأحكام الشرعية الصغرى» (١/٦٧٢).

قال الحافظ المنذري في «مختصر سنن أبي داود» (٥/١٤٧ - ١٥٠)، عقيب نقله لتصحيح الإمام الترمذي السابق: «ويُشبه أن يكون صححه لتصريحه فيه بذكر عبد الله بن عمرو، ويكون مذهبه في الامتناع من الاحتجاج بحديث عمرو بن شعيب: إنما هو للشك في إسناده، لجواز أن يكون الضمير عائداً على (محمد بن عبد الله بن عمرو). فإذا صرح بذكر (عبد الله بن عمرو) انتفى ذلك، والله عز وجل أعلم».

وقد نقله عنه الحافظ الزيلعي في «نصب الراية» (٤/١٨)، مُقَرِّراً له<sup>(١)</sup>.

(١) أنول: هذا الذي قاله المنذري، وأقره عليه الزيلعي، لا يُستلزم له، حيث =

وقال الحاكم في «المُسْتَدْرَك» (١٧/٢): «هذا حديث على شَرْطِ جماعةٍ من أئمة المسلمين، صحيح». وأقرُّه الحافظ الذَّهَبِيُّ في «تَلْخِصِ الْمُسْتَدْرَكِ».

وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ<sup>(١)</sup> كما قاله الحافظ في «بلوغ المرام» (ص ٢٦٥) رقم (٨٢٠).

= قمتُ باستقراء جميع ما رواه التِّرْمِذِيُّ في «سننه»، من طريق (عمرو بن شُعَيْبٍ، عن أبيه، عن جَدِّه)، مُتَّفَقًا في ثنائيه، فكان مجموع ما رواه من هذا الطريق (٣٤) حديثاً. وقد تبين لي من خلال دراسة هذه الأحاديث وأحكامها عليها: احتجاجة بهذا الطريق، وأنَّ الغالب على حُكْمِهِ عليه بِ«الحُسْنِ»؛ وقد بَلَغَ مجموع ما حَكَّم عليه بذلك (١٨) حديثاً، (تسعة) منها بقوله: «حَسَنٌ»، وهي في «سننه» بأرقام: (٣٢٢) و١٢٤٧ و١٢٨٩ و١٣٩٠ و١٤١٣ و١٤١٣ أيضاً لروايته لمتنين بذات الإسناد و١٦٧٤ و٢٨١٩ و٢٨٢١. (وتسعة) بقوله: «حسن غريب»، وهي بأرقام (٦٧٤) و١٢٦٠ و١٣٨٧ و٢٥١٢ و٢٧٦٢ و٢٨٣٢ و٣١٧٧ و٣٤٧١ و٣٥٢٨. (وسبعة) بقوله: «حسن صحيح»، وهي بأرقام (١١٨١) و١٢٣٤ و١٥٨٥ و١٨٨٣ و١٩٢٠ و٢٤٩٢ و٢٧٥٢. (واحد) بقوله: «غريب»، وهو برقم (٣٥٨٥).

والباقي وهو (ثمانية) أحاديث، حَكَّم بضعف أسانيدِها لأسباب مختلفة لا مُتَعَلَّقٌ لها بـ(عمرو)، وروايته عن أبيه، عن جَدِّه. وهي بأرقام (٦٣٧) و٦٤١ و١١١٧ و١١٤٢ و١٣٤١ و٢١١٣ و٢٦٩٥ و٣٥٨٥. هذا أولاً. وثانياً: وَجَدْتُ التِّرْمِذِيَّ رحمه الله (يُصَحِّحُ) الأحاديث التالية في «سننه»: (١١٨١) و١٥٨٥ و١٨٨٣ و١٩٢٠ و٢٤٩٢، مع كونه لم يُصَرِّحْ في الإسناد، باسم (عبد الله بن عمرو بن العاص) رضي الله عنهما، ممَّا يَرُدُّ قول المُتَذَرِّجِ: «وَيُسَبِّحُ أَنْ يَكُونَ صَحَّحَهُ لِصَرِيحِهِ فِيهِ بِذِكْرِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو». والحمد لله على ما قَدَّيْ وَيَسَّرَ.

(١) وقد وجدته يرحمه الله يُصَحِّحُ أحاديثَ عِدَّةٍ من طريق (عمرو بن =

وقال في «الدَّرَايَةِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» (١٥١/٢): «وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانٍ».

فالحديث صحيح، رواه جماعةٌ من الثقات، عن عمرو بن شُعَيْبٍ، عن أبيه، عن جَدِّه، وما يُمكنُ أَنْ يَرَدَّ مِنْ كَلَامِ بَعْضِ النُّقَادِ - إِنْ سَلِمَ لَهُمْ - على هذا الطريق، بأنَّه مُنْقَطِعٌ أَوْ مُرْسَلٌ - وسيأتي الكلام على ذلك -، يَرُدُّهُ التَّصْرِيحُ بِذِكْرِ اسْمِ (عبد الله بن عمرو)، فيه، في رواية بعض من أخرجه كما تقدَّم.

كما أنَّ أحداً لم يُخَالِفْ (عَمْرًا) في روايته؛ قال الحافظ ابن حَجَرٍ رحمه الله في «فتح الباري» (٣/٣٤٨) - في الزكاة، باب العُشْرِ فيما يُسْقَى من ماء السماء... -: «وترجمة (عمرو) قوَّةٌ على المختار، لكن حيث لا تَعَارُضُ». ولا تَعَارُضَ هنا.

قال الحافظ ابن عبد البر رحمه الله تعالى في «التمهيد» (٢٤/٣٨٤): «وهذا الحديث محفوظٌ من حديث (عمرو بن شُعَيْبٍ، عن أبيه، عن جَدِّه، عن النبي ﷺ)، وهو حديث صحيح، رواه الثقات عن عمرو بن شُعَيْبٍ. وعمرو بن شُعَيْبٍ: ثقة إذا حَدَّثَ عنه ثقة».

وقد ذَهَبَ بعض المعاصرين من أهل العِلْمِ إلى القول بـ(حُسْنِ) هذا الحديث، دون (صِحَّتِهِ)، تَبَعًا مِنْهُمْ - والله أعلم -، للإمام التِّرْمِذِيَّ في جُلِّ صَنِيعِهِ فِي «السُّنَنِ» من تحسينه لحديث

= شُعَيْبٍ، عن أبيه، عن جَدِّه. انظر - على سبيل المثال - كتابه «الصحيح» في الأحاديث: (١٧٤) و١٣٠٤ و١٣٠٦ و١٧٧١ و١٨١٠.

(عمرو بن شُعَيْب، عن أبيه، عن جَدِّه)، كما تقدَّم عنه.

ومتابعة كذلك، للحافظ الذَّهَبِيُّ، حيث يجعله في أعلى مراتب الحَسَن، ولا يُصَحِّحه<sup>(١)</sup>.

وكذلك الحافظ ابن حَجَرٍ، فإنه يقول عن (عمرو بن شُعَيْب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص) في كتابه «التقريب» رقم (٥٠٥٠): «صدوق». ويمثله قال في والده (شُعَيْب بن محمد)، انظر رقم (٢٨٠٦) منه. وهذا يُفيد - من حيث التقعيد - أنَّ حَدِيثَهُ عنده في مرتبة الحَسَن<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر له: «الموقظة في علم مصطلح الحديث» ص ٣٢، و«ميزان الاعتدال» (٢٦٨/٣)، و«السِّيَر» (١٧٥/٥).

(٢) تنوّعت عبارات الحافظ ابن حَجَرٍ رحمه الله في «فتح الباري» في الحكم على هذا الإسناد (عمرو بن شُعَيْب، عن أبيه، عن جَدِّه)، حيث يقول عنه في (٦٧/١): «رجاله ثقات» ويقول في (٢٤١/٨): «إسناده قوي»، وفي (٣٨٤/٩): «وهو قوي»، وفي (٤٢٤/١١): «إسناده جيّد». ولا مُعَايَرَةً - فيما قرَّرَ غير واحدٍ من المتأخِّرين من علماء الحديث - في الحكم على الحديث بين قولهم: (قوي) و(جيّد) و(صحيح)، إلَّا أنَّ الجِهْدَ لا يَغْلِبُ عن (صحيح) إلى (قوي) و(جيّد)، إلَّا لِنُكْثَةٍ، كأن يرتقي الحديث عنده عن (الحَسَن لذاته)، ويتردد في بلوغه (الصحيح)، فالوصف به أنزل من الوصف بـ(صحيح). انظر: «البحر الذي رَنَحَ في شرح ألفية الأثر» للسيوطي (١٢٥٤/٣ - ١٢٥٨) - وهو مَنْ شَهَرَ هذا الرأي وتوسَّع في الكلام عليه في كتابه هذا -، و«تدريب الراوي» له أيضاً (١٩٤/١ - ١٩٥)، و«النُّكْت على مقدِّمة ابن الصلاح» للزُّرْكَانِي (٣٨٢/١ - ٣٨٣)، و«محاسن الاصطلاح» للبلْقِينِي ص ٨٥. أقول: في هذا الذي قرَّرُوهُ، نَظَرٌ بالغٌ عندي، فإنَّه يحتاج إلى بحثٍ واستقراءٍ حتَّى يتمَّ تقريره على النحو الذي قرَّرُوهُ به، حيث إنَّ المشتغل في هذا القرن، الْمُنتَصِبُ له، =

أقول: والخَطْبُ في ذلك يسير، فهذا الحافظ الذَّهَبِيُّ يقول في «الموقظة» (ص ٣٣)، عَقِبَ تصريحه بأنَّ حديث (عمرو بن شُعَيْب، عن أبيه، عن جَدِّه)، من أعلى مراتب الحَسَن: «وهو قَسَمٌ مُتَجَاوِزٌ بين الصُّحَّة والحسن، فإنَّ عِدَّةً من الحُقَّاط يُصَحِّحُونَ هذه الطُّرُق - ومنها طريق عمرو بن شُعَيْب -، وينعتونها بأنَّها من أدنى مراتب الصحيح».

والذَّهَبِيُّ نفسه رحمه الله تعالى قد قال في «تلخيص المستدرک» (١٧/٢) عن حديث (عمرو بن شُعَيْب، عن أبيه، عن جَدِّه) هذا: «لا يَحِلُّ سَلَفٌ وَيَتَّبِعُ...»:  
«صحيح». وكذا رواه طائفة.

وقد رأيته يوافق الحاكم على تصحيحه لهذا الطريق، في مواضع من «تلخيصه للمستدرک»، انظر منه - على سبيل المثال -: (١٨٥/٢ - ١٨٦) و(٢٠٧/٢)، حيث صَرَّحَ فيهما بقوله: «صحيح».

### • تخریج رواية الطَّبْرَانِي والحكم عليها:

أمَّا الرواية الثانية، بلفظ: «نهى عن بَيْعٍ وَشَرَطٍ». وهو خلاف ما جاء في الرواية السابقة من نهيه ﷺ عن شَرْطَيْنِ في بَيْعٍ. فقد رواها باللفظ المذكور، الطَّبْرَانِي في «المعجم

= يستشف من استعمالات النُّفَاد لهذه المصطلحات - وخاصة قولهم (جيّد) -: أنهم لا يقصدون تلك المساواة ولا حتَّى المقاربة مع (الصحيح). وقولهم: (جيّد)، كما لاحظته، يريدون به: ما كان قابلاً للتَّحْسِين من الحديث الضعيف ضعفاً مُحْتَمَلاً، وجاء مُعَفِّدٌ صَالِحٌ يُعَفِّدُهُ. والله سبحانه وتعالى أعلم.

الأوسط، (١٨٤/٥) رقم (٤٣٥٨)، وأبو نُعَيْم الأصبهاني في «مسند الإمام أبي حنيفة» (ص ١٦٠ - ١٦١)، والحاكم في «معرفه علوم الحديث» (ص ١٢٨) - في آخر النوع التاسع والعشرين -، وعنه ابن حزم في «المُحَلَّى» (٤١٥/٨)، والقاضي أبو بكر بن العربي في «عَارِضَةُ الْأَخْوَذِيِّ» (٢٤٤/٥) - وقد وقع في المطبوع سَقَطٌ في الإسناد - وأبو عبد الله الحسين بن محمد بن خسرو البَلْخِي في «مسند أبي حنيفة» - كما في «جامع المسانيد» لأبي المؤيد الخُوَارِزْمِي (٢٣/٢) -، والقاضي عِيَّاض في «الْعُنْبِيَّة» (ص ٥٦)، من طريق عبد الله بن أيوب القُرَيْبِي، عن محمد بن سليمان الدُّغَلِي، عن عبد الوارث بن سعيد، قال:

قَدِمْتُ مَكَّةَ، فَوَجَدْتُ بِهَا: أبا حَنِيفَةَ، وابنَ أَبِي لَيْلَى، وابنَ شُبْرَمَةَ.

فَسَأَلْتُ أبا حَنِيفَةَ قُلْتُ: مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ بَاعَ بَيْعًا وَشَرَطَ شَرْطًا؟

فَقَالَ: الْبَيْعُ بَاطِلٌ، وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ.

ثُمَّ أَتَيْتُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى فَسَأَلْتُهُ،

فَقَالَ: الْبَيْعُ جَائِزٌ، وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ.

ثُمَّ أَتَيْتُ ابْنَ شُبْرَمَةَ فَسَأَلْتُهُ،

فَقَالَ: الْبَيْعُ جَائِزٌ، وَالشَّرْطُ جَائِزٌ.

فَقُلْتُ: يَا سُبْحَانَ اللَّهِ! ثَلَاثَةٌ مِنْ فُقَهَاءِ الْعِرَاقِ اخْتَلَفْتُمْ عَلَيَّ

فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ!

فَاتَيْتُ أبا حَنِيفَةَ فَأَخْبَرْتُهُ،

فَقَالَ: لَا أَدْرِي مَا قَالَا، حَدَّثَنِي عمرو بن شُعَيْبٍ، عن أبيه، عن جَدِّهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعٍ وَشَرْطٍ. الْبَيْعُ بَاطِلٌ، وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ».

ثُمَّ أَتَيْتُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى فَأَخْبَرْتُهُ،

فَقَالَ: لَا أَدْرِي مَا قَالَا، حَدَّثَنِي هشام بن عُرْوَةَ، عن أبيه، عن عائشة قالت: «أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَشْتَرِيَ بَرِيْرَةَ فَأَعْتَقَهَا. الْبَيْعُ جَائِزٌ، وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ».

ثُمَّ أَتَيْتُ ابْنَ شُبْرَمَةَ فَأَخْبَرْتُهُ،

فَقَالَ: مَا أَدْرِي مَا قَالَا، حَدَّثَنِي مِسْعَرُ بْنُ كِدَّامٍ، عن مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «بَيْعُ النَّبِيِّ ﷺ نَاقَةٌ، وَشَرْطٌ لِي حُمْلَانَهَا إِلَى الْمَدِينَةِ. الْبَيْعُ جَائِزٌ، وَالشَّرْطُ جَائِزٌ»<sup>(١)</sup>.

(١) أقول: قد روى الإمام الخطابي في «معالم السنن» (١٥٤/٥ - ١٥٥)، الحديث مطوّلًا كما هو عند من أخرجه من المذكورين؛ رَوَاهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هَاشِمِ بْنِ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ فَيْرُوزَ الدُّنَيْلِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمٍ - صَوَابُهُ سَلِيمَانُ - الدُّغَلِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ، بِهِ. وَعِنْدِي تَوْقِفٌ فِي سِيَاقِ الْإِسْنَادِ كَمَا جَاءَ فِي «مَعَالِمِ السُّنَنِ» الْمَطْبُوعِ. وَأَخْشَى أَنْ يَكُونَ قَدْ وَقَعَ فِيهِ تَحْرِيفٌ، فَلَعَبَدُ اللَّهِ بْنُ فَيْرُوزَ الدُّنَيْلِيِّ: تَابِعِي كَبِيرٌ مُتَقَدِّمٌ ثِقَةٌ، رَوَى عَنْ الصَّحَابِيِّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ - انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي «تَهْلِيلِ الْكَمَالِ» (٤٣٥/١٥ - ٤٣٧) -، وَالَّذِي فِي إِسْنَادِ الْخَطَّابِيِّ: مُتَأَخِّرٌ -

وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ عَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْطَيْلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الْوَسْطَى» (٢٧٧/٣)، مُخْتَصِراً بِاللَّفْظِ الْمَذْكُورِ، عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ، بِهِ. وَقَالَ: «خَرَّجَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ - يَعْنِي ابْنَ حَزْمٍ - مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمِ». وَسَكَتَ عَنْهُ وَشَرَّطَهُ فِيهِ أَنْ لَا يَسْكُتَ عَنْ حَدِيثٍ فِيهِ عِلَّةٌ<sup>(١)</sup>!!

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» (٢٨/٣): «وَرَوَيْنَاهُ فِي الْجُزْءِ الثَّالِثِ مِنْ مَشِيخَةِ بَغْدَادَ لِلدُّمَيْطِيِّ».

أَقُولُ: إِسْنَادُ هَذِهِ الرِّوَايَةِ بِاللَّفْظِ الْمَذْكُورِ، ضَعِيفٌ جَدًّا، فَفِيهِ (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَيُّوبَ بْنِ رَازَانَ الضَّرِيرُ الْقَرِينِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ)، وَهُوَ: مَتْرُوكٌ، كَمَا قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ وَنَقَلَهُ عَنْ تَلْمِيْذِهِ الْحَاكِمِ فِي «سُؤَالَاتِهِ لَهُ» (ص ١٢٣) رَقْم (١٢٥).

وَقَدْ تَرَجَّمَ لَهُ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (٩/٤١٣)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «لِسَانِ الْمِيزَانِ» (٢٦٢/٣)، وَلَمْ يَذْكُرَا فِيهِ غَيْرَ قَوْلِ الدَّارَقُطْنِيِّ السَّابِقِ.

وَقَدْ تَابَعَهُ (حَسِينُ الْبَجَلِيِّ)، عِنْدَ طَلْحَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُعَدَّلِ

- لِلْغَايَةِ!! فَهَلْ خُرِّتَ عَنْ (عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَيُّوبَ الْقَرِينِيِّ) - الْمَتْرُوكِ -، الَّذِي رَوَاهُ عَنْ (مُحَمَّدِ بْنِ سَلِيمَانَ الدُّهْلِيِّ عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ)، كَمَا هُوَ عِنْدَ مَنْ أَخْرَجَهُ مِنْ ذِكْرٍ؟ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

(١) حَيْثُ يَقُولُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَقْلَمَةِ كِتَابِهِ (١/٦٦): «وَأَنْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ - يَعْنِي فِي الْحَدِيثِ الَّذِي يُوْرِدُهُ فِي كِتَابِهِ - عِلَّةٌ، كَانَ سَكُوتِي عَنْهُ دَلِيلًا عَلَى صِحَّتِهِ».

الْبَغْدَادِيِّ فِي «مُسْنَدِ أَبِي حَنِيْفَةَ» - كَمَا فِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» لِلْخُوارِزْمِيِّ (٢٢/٢ - ٢٣) -، حَيْثُ يَرْوِيهِ طَلْحَةُ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ بْنِ عُقْدَةَ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ الْحُسَيْنِ الْبَجَلِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ، بِهِ.

(وَحَسِينُ) هَذَا تَرَجَّمَ لَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «اللِّسَانِ» (٥٤٩/٢ - ٥٥٠) - طِ الْمَرْعَشَلِيِّ - وَقَالَ: «ذَكَرَهُ الْكَشِّيُّ وَابْنُ عُقْدَةَ فِي رِجَالِ الشَّيْعَةِ». وَلَمْ يَزِدْ عَنْ ذَلِكَ، وَهُوَ مِنْ زَوَائِدِهِ عَلَى «الْمِيزَانِ».

كَمَا أَنَّ فِي الْإِسْنَادِ إِلَيْهِ: (أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعِيدِ بْنِ عُقْدَةَ الْحَافِظُ أَبُو الْعَبَّاسِ (ت ٨٣٢هـ))، قَالَ الدُّهْلِيُّ عَنْهُ فِي «الْمَغْنِيِّ فِي الضُّعَفَاءِ» (١/٥٥): «شَيْعِيٌّ، وَضَعْفُهُ غَيْرُ وَاحِدٍ». وَانْظُرْ تَرْجَمَتَهُ مَطْوَلًا فِي «السِّيَرِ» لَهُ (١٥/٣٤٠ - ٣٥٥).

(وَمُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمَانَ الدُّهْلِيِّ) لَمْ أَقِفْ عَلَى مَنْ تَرَجَّمَهُ لَهُ.

وَقَدْ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ<sup>(١)</sup> عَنْ طَرِيقِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيْفَةَ

(١) فِي «بُلُوْغِ الْمَرَامِ» ص ٢٦٥ رَقْم (٨٢٠). وَمِنْ الْمَفِيدِ أَنْ أَذْكُرَ نَعْنَ كَلَامَ ابْنِ حَجَرٍ فِي تَخْرِيجِهِ لَهُ، حَيْثُ يَقُولُ: «وَأَخْرَجَهُ - يَعْنِي الْحَاكِمُ - فِي «عِلْمِ الْحَدِيثِ» مِنْ رِوَايَةِ أَبِي حَنِيْفَةَ، عَنْ عَمْرِو الْمَذْكُورِ، بِلَفْظٍ: «نَهَى عَنْ بَيْعٍ وَشَرِّطَ». وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَخْرَجَهُ الْعَبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ»، وَهُوَ غَرِيبٌ. وَفِي تَخْرِيجِهِ هَذَا نَظَرٌ، حَيْثُ عِزَاءٌ أَوَّلًا إِلَى الْحَاكِمِ فِي «عِلْمِ الْحَدِيثِ»، ثُمَّ إِلَى الْعَبْرَانِيِّ فِي «الْأَوْسَطِ»، وَحَقُّهُ بِمَقْتَضَى أَصُولِ التَّخْرِيجِ وَقَوَاعِدِهِ، أَنْ يُعْزَى إِلَى الْمَصْدَرِ الْأَعْلَى أَوَّلًا، وَهُوَ «الْمَعْجَمُ =

هذا: «غريب». إشارة منه إلى تفرد رحمة الله برواية هذا اللفظ عن (عمرو بن شعيب)، بخلاف لما رواه الرواة عنه، بلفظ: النهي عن شَرْطَيْنِ في بيع.

وَنَقَلَ ابن حَجَر<sup>(١)</sup> عن أبي الفتح محمد بن أبي القوارس البغداديّ (٣٣٨ - ٤١٢هـ)، قوله عن هذا الطريق أيضاً: «غريب».

وكذلك الإمام التَّوَوِيّ قال عنه<sup>(٢)</sup>: «غريب».

وهو لا يُريد منه ما أراده غيره من الإشارة إلى تفرد الإمام أبي حنيفة رحمه الله برواية هذا اللفظ كما قرَّره بعضهم. وإنما أراد - والله سبحانه أعلم -: عَدَمُ وَقُوفِهِ على مَنْ أَخْرَجَهُ.

فإنَّ مِنْ عادة الإمام التَّوَوِيّ - رحمه الله - أَنْ يقول عن الحديث الذي يَذْكُرُهُ الإمام الشَّيْزَارِيُّ في «المهذَّب» ولم

= الأوسط للطَّبْرَانِي، فإنه مِنْ كُتُبِ الرِّوَايَةِ، وليس «علوم الحديث» للحاكم، منها. فهو في هذا المَقَام، مُضَدَّرٌ قَرْجِيٌّ، على عكس الأول؛ فإنَّ شاء عزوه له، عزاه إليه بعده. ثم إنه من المناسب أَنْ يَذْكُرَ ضَعْفُ إِسْنَادِ الطَّبْرَانِي والحاكم الشديد، دون الاكتفاء بالقول بغرابته؛ لأنَّ الوصف بـ(الغَرَابَةِ) إنما يُفيد من حيث الأصل: مجرد التفرد. وهذا التفرد يُجامع الصَّحَّةَ والحُسْنَ والضَّعْفَ كما هو مقرر في عِلْمِ أصول الحديث، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) في «التلخيص الخبير» (٢٨/٣).

(٢) في «المجموع شرح المهذَّب» (٩/٣٦٧ - ٣٦٨).

يَقِفُ على مَنْ أَخْرَجَهُ، أَنْ يَقُولَ عنه في «المجموع»<sup>(١)</sup>: «غريب».

وهذا مُضْطَلَحٌ له تَابَعُهُ عليه مِنْ بَعْدُ: الزُّبُلَيْيُّ<sup>(٢)</sup>، وابن المُلَّقِنِ<sup>(٣)</sup>، رحمهما المولى تعالى.

وقد أشار الحافظ ابن حَجَر في «فتح الباري» (٣١٥/٥) - في الشروط، باب إذا اشترط البائع ظَهَرَ الذَّابَّةُ... - إلى مَقَالٍ في هذا الإسناد، فقال: «أما حديث النهي عن بَيْعٍ وشَرْطٍ ففي إسناده مَقَالٌ».

لأنَّه مِنْ طريق (عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جَدِّه)، وفي هذا الطريق مَقَالٌ عند بعض النُّقَّاد مِنْ جهة اتصاله كما سيأتي تفصيله بَعْدُ.

ومثله الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨٥/٤)، فإنه ذَكَرَهُ مطوَّلاً كما جاء عند الطَّبْرَانِي، معزواً له، وقال: «في طريق عبد الله بن عمرو مَقَالٌ».

ومنذ وقتٍ مُبَكِّرٍ قد قال الإمام أبو يعلى الحنبلي - محمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ) - في «المُجَرِّد في المَذْهَبِ»<sup>(٤)</sup> عن هذا

(١) انظر على سبيل المثال منه: (٥٢٢/٢) و(٧/٥) و(١١١) و(٢٩١) و(٨/٢٦٧ و ٤٢٨ و ٤٦٧) و(٩/١١٤).

(٢) كما في «مُتْنِ الأَلَمِيِّ» لابن قُطْلُوبُشَا ص ٩.

(٣) كما في مقدِّمته لكتابه «خلاصة البدر المنير» (٤/١).

(٤) كما في «المُعْتَمَد» لابن قُدَّامَةَ المَقْدِسِي (٦/٣٢١ - ٣٢٢).

الحديث باللفظ المذكور: «لم يصح، وليس له أصل، وقد أنكروه أحمد، ولا نعرفه مروياً في مُسْنَدٍ»!

وهذا منه رحمه الله مبالغة في الرَّد لا تتفق وواقع الحال، والإمام أحمد وجماعة من النُّقَّاد يُطْلِقُونَ (الْمُنْكَرَ) على الحديث الْفَرْد الذي لا مُتَابِعَ لَهُ، بِقَضِّ النَّظَرِ عَنْ ثِقَةٍ مَنِ تَفَرَّدَ بِهِ أَوْ غَدَمِهَا<sup>(١)</sup>.

ثم وجدتُ الإمام ابن تَيْمِيَّةَ رحمه الله - أحمد بن عبد الحليم (ت ٧٢٨هـ) -، يُوَكِّدُ مقولةَ أَبِي يعلَى السابقة وَيَقْرُرُهَا، بعبارةٍ أَشَدَّ جَزْماً وَثَقِيّاً، حيث يقول في «مجموع الفتاوى»<sup>(٢)</sup> (١٣٢/٢٩): «يُرَوَّى فِي حِكَايَةِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَابْنِ أَبِي لَيْلَى وَشَرِيكَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعٍ وَشَرْطٍ». وَقَدْ ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُصَنِّفِينَ فِي الْفَقْهِ، وَلَا يُوجَدُ فِي شَيْءٍ مِنْ دَوَاوِينَ الْحَدِيثِ. وَقَدْ أَنْكَرَهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَذَكَرُوا أَنَّهُ لَا يُعْرَفُ، وَأَنَّ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ تُعَارِضُهُ...».

وقال في (٦٣/١٨) منه أيضاً: «هذا حديث باطل، ليس في شيء من كُتُبِ الْمُسْلِمِينَ!!! وَإِنَّمَا يُرَوَّى فِي حِكَايَةِ مُنْقَطِعَةٍ». وَذَكَرَهُ فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ» (١١٥/٤) كذلك، فِي جُمْلَةٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ مَثَلٌ بِهَا، لَمَّا يَرُوهُ طَائِفَةٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ،

(١) انظر حول مذهب الإمام أحمد هذا، ما كتبه مطوَّلاً في كتابي «أسباب اختلاف المحدثين» (١/٣٨٤ - ٣٨٩).

(٢) ومثله في «الفتاوى الكبرى» له (٤٧٣/٣).

مُصَدِّقِينَ بِهَا، وَهِيَ عِنْدَ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِالْحَدِيثِ مَكْذُوبَةٌ!

وهذا منه رحمه الله تعالى - وهو من هو حِفْظاً وَاطِّلَاعاً، خَاصَّةً عَلَى الْمَتُونِ الْفَقْهِيَّةِ، وَمَعْرِفَةِ مَخَارِجِهَا وَمَرَاتِبِهَا - مَحَلُّ تَعَجُّبٍ!

- فلا الحديث باطل!

- ولا هو غيرُ مُخْرَجٍ فِي شَيْءٍ مِنْ دَوَاوِينَ السُّنَّةِ!

- ولا حكايته مُنْقَطِعَةٌ!

ولا الحكاية فيه عن (شريك) مع أبي حنيفة وابن أبي ليلى، إنما هو (ابن شبرمة)، كما في جميع المصادر التي خَرَجَتْ!

- ولا كونه لَا يُعْرَفُ عَلَى مَا ذَكَرُوا!

ثُمَّ إِنَّ عَجَبَكَ يَتَوَاصَلُ، حَيْثُ يَذْكُرُ الشَّيْخُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ رحمه المولى تعالى، الحديث في «سلسلته الضعيفة والموضوعة» (١/٤٩٩) رقم (٤٩١) - ط الرابعة عام ١٣٩٨هـ - ويقول: «لَا أَصْلَ لَهُ. قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ...» وَيَذْكُرُ قَوْلَهُ الْأَوَّلَ فَحَسْبُ مُقَرَّراً لَهُ!! وَدُونَ زِيَادَةٍ عَلَيْهِ. مَعَ أَنَّ الْحَدِيثَ كَمَا تَقَدَّمَ مَوْجُودٌ مُخْرَجٌ فِي مِثْلِ كِتَابِ «بُلُوغِ الْمَرَامِ»!!

وَقَبْلَ دَفْعِ مَا كَتَبْتُ إِلَى النَّشْرِ، وَقَفْتُ عَلَى طَبْعَةٍ جَدِيدَةٍ لِلْمَجْلَدِ الْأَوَّلِ لِهَذِهِ السَّلْسَلَةِ الضَّعِيفَةِ وَالْمَوْضُوعَةِ - طبع عام ١٤١٢هـ -، وَإِذْ بِي أَجَدُّ فِيهِ - (ص ٧٠٣ - ٧٠٥) قَوْلُهُ عَنْهُ: «ضَعِيفٌ جَدًّا».

ثم يَذْكُرُ رحمه المولى تعالى كلام الإمام ابن تَيْمِيَّةَ، وَيَذْكُرُ روايةَ الحاكم له في «علوم الحديث» من الطريق المتقدم، ثم يقول: «السَّنَدُ مَدَارُهُ عَلَى ابْنِ زَادَانَ، وَهُوَ شَدِيدُ الضَّعْفِ، لِقَوْلِ الدَّارَقُطَنِيِّ فِيهِ: «مَتْرُوكٌ». وَشَيْخُهُ الدُّهْلِيُّ لَمْ أَعْرِفْهُ. وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (١/٢٦٤/٤٥٢١).

ثم لو صَحَّ السَّنَدُ بِذَلِكَ إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ، لَمْ يَصَحَّ حَدِيثُهُ، لَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ مِنْ حَالِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْحَدِيثِ كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ (ص ٥٣٦ و ٦٢٥).

وَلِذَلِكَ اسْتَقْرَبَ حَدِيثُهُ هَذَا، الْحَافِظُ ابْنُ حَبَرٍ فِي «بُلُوغِ الْمَرَامِ»... وَاسْتَفْرَبَهُ التَّوَوِيُّ أَيْضاً، وَحَقُّ لَهُمْ ذَلِكَ، فَالْحَدِيثُ مَحْفُوظٌ مِنْ طُرُقٍ عَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، بِلَفْظِ «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ شَرْطَيْنِ فِي بَيْعٍ...» أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ، وَالطَّحَاوِيُّ، وَغَيْرُهُمْ...

فَهَذَا هُوَ أَصْلُ الْحَدِيثِ، وَهَمَّ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي رِوَايَتِهِ إِنْ كَانَ مَحْفُوظاً عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَنْتَهَى.

أَقُولُ: مَا يَحْتَاجُ إِلَى تَعْقِيبٍ مِنْ كَلَامِهِ رَحِمَهُ الْمَوْلَى تَعَالَى تَقْدِمْ أَكْثَرُهُ، وَسَتَأْتِي بَقِيَّتُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

• تَضْعِيفُ ابْنِ الْقَطَّانِ الْقَاسِي لِرِوَايَةِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَرَدُّ ابْنِ قُطْلُوبُغَا عَلَيْهِ:

وَقَدْ ذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ الْقَطَّانِ الْقَاسِي - أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ

مُحَمَّدٍ (ت ٦٢٨هـ) - حَدِيثَ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي كِتَابِهِ «بَيَانُ الْوَهْمِ وَالْإِبْهَامِ الْوَاقِعَيْنِ فِي كِتَابِ الْأَحْكَامِ» (٣/٥٢٧)، مُتَّعِقِباً الْإِمَامَ عَبْدِ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِي، ذَكَرَهُ لَهُ فِي كِتَابِهِ «الْأَحْكَامُ الْوَسْطَى»، وَسَكَوْتُهُ عَنْهُ، فَقَالَ:

«وَذَكَرَ مِنْ طَرِيقِ الْحَاكِمِ، حَدِيثَ عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «نَهَى عَنْ بَيْعٍ وَشَرْطٍ». وَلَمْ يَقُلْ بَعْدَهُ شَيْئاً، وَكَأَنَّهُ تَبَرَّأَ مِنْ عَهْدِيهِ بِذِكْرِ إِسْنَادِهِ.

وَعِلَّتُهُ ضَعْفُ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْحَدِيثِ.

فَأَمَّا عَمْرٍو، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، فَإِنَّ مَذْهَبَهُ أَنْ لَا يَضَعُفُهُ أَنْتَهَى.

وَرَدَّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ الْقَاسِمُ بْنُ قُطْلُوبُغَا - (ت ٨٧٩هـ) - فِي «مُنْبَيَةِ الْأَلْمَعِي فِيمَا فَاتَ مِنْ تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ لِلزُّبُلَعِي» (ص ٤٨) - وَالْمَطْبُوعُ فِي آخِرِ كِتَابِ «نَصَبِ الرَّايَةِ» - فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«قَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ: وَعِلَّتُهُ ضَعْفُ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْحَدِيثِ. قُلْتُ: إِذَا كَانَ الْجَرَحُ لَا يَقْبَلُ إِلَّا مُفَسَّراً فَلَا فَائِدَةَ فِيمَا قَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ».

أَقُولُ: التفسير عند من يُضَعِّفُ الْإِمَامَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ - بِغَضِّ النَّظَرِ عَنْ صَوَابِهِ أَوْ خَطئِهِ - قَائِمٌ؛ وَهُوَ مُخَالَفَتُهُ عَنْدهُمْ لِلْأَكْثَرِينَ فِيمَا يَرَوُونَهُ.

## • غِيَابُ الثَّقَلَيْنِ الْعِلْمِيِّ الْمُنْصِفِ:

وَتَمَّةٌ كَلِمَةٌ لَا بُدَّ مِنْهَا هُنَا تَتَعَلَّقُ بِتَضْعِيفِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَمِثْلَاتُهَا مِمَّا هُوَ مَحَلُّ اخْتِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالتَّحْقِيقِ.

فهذه المسألة نموذجٌ غيرٌ محمودٍ لما ابْتُلِيَ بِهِ بَعْضُ غَيْرِ قَلِيلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ - عُلَمَاءَ وَمُتَعَلِّمِينَ - مِنْ حَيْدَةِ عَنِ الْمَنْهَجِ السَّوِيِّ: سَبْرًا وَعُمُقًا، مُوَازَنَةً وَاعْتِدَالًا، تَجَرُّدًا وَإِنْصَافًا، وَرِعًا وَعِقَّةً، أَدَبًا وَتَنَزُّهًا.

بل هو استحكامٌ للمصيبة المُهْلِكَةِ، وَالْهَوَى الْقَلَابِ، وَالتَّذْيُنِ الْمَغْشُوشِ.

فَأَنْتَ هُنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ تَجِدُ نَفْسَكَ غَالِبًا أَمَامَ فَرِيقَيْنِ:

أَوَّلُهُمَا: كُلُّ هَمٍّ وَوَكْدٍ، الطُّغْنُ فِي إِمَامٍ مِنْ سَلَفِ أُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَالتَّيْلُ مِنْهُ، وَمِنْ أَضْحَايِهِ، وَمَذَرَّتِيهِ.

فَإِذَا أَنْ تَجِدَ جَارِحًا لَهُ بِالْكُلِّيَّةِ عَدَالَةٌ وَضَبْطًا، يَبْدَأُ بِالْمُعْتَقَدِ، وَيَنْتَهِي بِالرَّوَايَةِ. وَيَعْتَبِرُ ذَلِكَ مِنَ الدِّينِ، بَلْ مِنْ خَالِصِ الدِّينِ!!

وَأَمَّا أَنْ تَجِدَ جَارِحًا لَهُ فِي جَانِبِ الضَّبْطِ، مُقَرَّرًا كَثْرَةً أَوْ هَامِيًا، وَفُحْشَ خَطِئِهِ، حَتَّى عَدَّتِ الْمَنَاقِيرُ وَالشَّوَادُ فِي حَدِيثِهِ أَصْلًا، مِمَّا أَوْجَبَ إِسْقَاطَ رَوَايَتِهِ، وَالنَّصَّ عَلَى تَضْعِيفِهِ.

وَفَاتِنُهُمَا: كُلُّ هَمٍّ وَوَكْدٍ، تَنْزِيهُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ كُلِّ

خَطِيئَةٍ، وَاسْتِعْبَادُهُ عَنْ كُلِّ وَهْمٍ، وَتَقْرِيرُ سَدَادِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كُلِّ رَوَايَةٍ وَرَأْيٍ، وَسَحْبُ ذَلِكَ عَلَى أَضْحَايِهِ، وَمَذَرَّتِيهِ.

وَتَجِدُ - وَلِلْأَسَفِ - بَعْضًا مِنْ هَؤُلَاءِ وَأَوْلَئِكَ، يَرُوعُونَ، وَيَسْتَرْوِعُونَ، وَيُغَالِطُونَ، وَيَتَجَاوِزُونَ.

فَنَطِيشُ عُقُولٍ، وَيُعْيِيبُ مَنْهَجٍ، وَيَفَرِّطُ فِي دِينٍ، وَتَنْفَرِطُ أَخْوَةٌ، وَتُؤَخَّرُ أَوْلَوِيَّاتٌ، وَتَضْيَعُ أَعْمَارٌ وَأَوْقَاتٌ.

وَهُمْ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا، وَأَنَّهُمْ نَاصِحُونَ لِذِيئِهِمْ وَلِلْمُسْلِمِينَ!!

وَالْأَمْرُ لِمَنْ سَدَّدَهُ مَوْلَاهُ تَعَالَى، وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى، قَرِيبٌ.

وَتَمَّةٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَا، وَقَوَاعِدُ، لَا يُغَالِطُ فِيهَا أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْحَشِيَّةِ.

أُولَاهَا:

نَفْيُ الْعِصْمَةِ عَنْ كُلِّ أَحَدٍ، مَهْمَا بَلَغَ شَأُوهُ فِي الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ - خِلاَ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ عَلَيْهِمْ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَتَمُّ التَّسْلِيمِ -.

فَقَدْ رَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ»<sup>(١)</sup> عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

(١) (٢٦٩/١١) رَقْم (١١٩٤١). وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (١/ ١٧٩): «وَرَجَالُهُ مُؤْتَفِقُونَ». وَفِي «إِتْحَافِ السَّادَةِ الْمُتَقِينَ بِشَرْحِ إِحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ» لِلزُّبَيْدِيِّ (١/ ٤٣٢): «وَقَالَ الْمِرْزَاقي: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ»... وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ». وَهُوَ كَمَا قَالَ.

رَفَعَهُ قَالَ: «لَيْسَ أَحَدٌ إِلَّا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُدْعَى، غَيْرَ النَّبِيِّ ﷺ».

وهو معروف عن ابن عباس رضي الله عنهما مِنْ قَوْلِهِ.

قال الإمام تقي الدين السبكي في «فتاويه» (١/١٤٨) بعد أَنْ عَزَّاهُ لَهُ مِنْ قَوْلِهِ بِلَفْظٍ: «لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ إِلَّا وَهُوَ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتْرَكُ إِلَّا النَّبِيُّ ﷺ».

قال: «وَأَخَذَ هَذِهِ الْكَلِمَةَ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: مجاهد - [ابن جَبْرِ، التابعي، (ت ١٠١هـ)] -، وَأَخَذَهَا مِنْهُمَا: مالك - [ابن أنس، مِنْ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ، (ت ١٧٩هـ)] - رضي الله عنه، وَاشْتَهَرَتْ عَنْهُ<sup>(١)</sup>.

وقال رحمه الله في كتابه: «معنى قول الإمام المَظْلِيّ: إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ فَهُوَ مَذْهَبِي» (ص ١٢٧):

(١) أقول: هذه الكلمة رُوِيَتْ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ مُجَاهِدِ بْنِ جَبْرِ، رَوَاهَا أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحِلْيَةِ» (٣/٣٠٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (١/٤٤١) رَقْم (٤٦٤)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ وَقُضْلِهِ» (٢/٩١) - وَصَحَّحَهُ -، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِحْكَامِ فِي أَصُولِ الْأَحْكَامِ» (٦/١١٥ و ١١٤٨).

ورَوَاهَا بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ أَيْضاً عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عُثَيْبَةَ الْكِنْدِيِّ: ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (٢/٩١)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِحْكَامِ» (٦/١١٤٨). وَذَكَرَهَا الْإِمَامُ أَبُو دَاوُدَ السُّجْجَانِيُّ فِي «مَسَائِلِهِ» ص ٣٦٨ رَقْم (١٧٨٦)، عَنْ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ مِنْ قَوْلِهِ.

وَكُلُّ مَنْ ذَكَرَ هَذِهِ الْكَلِمَةَ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْمُحَقِّقِينَ - مِمَّنْ وَقَعَتْ عَلَيْهِمْ كَلَامُهُمْ -، لَمْ يَعْزِمُوا لِلرَّوَايَةِ الْمَرْفُوعَةِ، مَعَ أَنَّهَا الْأَصْلُ فِي ذَلِكَ - إِلَّا مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْبِرَافِقِيِّ وَالزُّبَيْدِيِّ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى تَوْفِيقِهِ.

قال مجاهد، والشَّعْبِيُّ - [عامر بن شَرَّاحِيل، مَاتَ بَعْدَ الْمِائَةِ] -، وَالْحَكَمُ - [ابْنُ عُثَيْبَةَ الْكِنْدِيِّ، التَّابِعِيُّ، (ت ١١٣هـ)] -، وَمَالِكُ: لَيْسَ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتْرَكُ إِلَّا النَّبِيُّ ﷺ.

ولانبيها:

أَنْ أَحَدًا مِنْ أئمة الحديث - فضلاً عن غيرهم من سائر الرواة - لَمْ يَسَلِّمْ مِنَ الْغَلَطِ وَالْوَهْمِ فِي بَعْضِ مَا رَوَاهُ.

قال الإمام مُسْلِمٌ فِي «التَّمْيِيزِ» (ص ١٧٠): «فَلَيْسَ مِنْ نَاقِلٍ خَبَرَ، وَحَامِلٍ أَثَرٍ مِنَ السَّلَفِ الْمَاضِينَ إِلَى زَمَانِنَا - وَإِنْ كَانَ مِنْ أَحْفَظِ النَّاسِ - وَأَشَدَّهُمْ تَوَقُّيًّا وَاتِّقَانًا لِمَا يَحْفَظُ وَيَنْقُلُ، إِلَّا الْغَلَطُ وَالسَّهْوُ مِمَّا مُمْكِنٌ فِي حِفْظِهِ وَنَقْلِهِ».

قال الإمام التُّرْمِذِيُّ فِي «الْعِلَلِ» - الصُّغْرَى - (٥/٧٠٢) - الْمَطْبُوعِ فِي آخِرِ «جَامِعِهِ» -: «لَمْ يَسَلِّمْ مِنَ الْخَطَا وَالْغَلَطِ كَبِيرُ أَحَدٍ مِنَ الْأئِمَّةِ مَعَ حِفْظِهِمْ».

وقد ذَكَرَ الْإِمَامُ الثَّاقِدُ ابْنُ رَجَبٍ الْحَنْبَلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ طَائِفَةً مِنْ أَقْوَالِ الْأئِمَّةِ فِي ذَلِكَ فِي «شَرْحِ عِلَلِ التُّرْمِذِيِّ» (١/١٥٩) - (١٦١) فَقَالَ<sup>(١)</sup>:

«قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: مَنْ لَمْ يُخْطِئْ فَهُوَ كَذَّابٌ».

(١) وانظر من «شرح العِلل» له أيضاً: (١/١٠٩ - ١١٤)، وانظر كذلك: «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي ص ٢٢٧ - ٢٢٨.

وقال ابن معين: «لست أعجب ممن يُحدّث فيخطئ، وإنما أعجب ممن يُحدّث فيصيب».

وقال ابن المبارك: «ومن يسلّم من الوهم؟».

وقد وَهَمَت عائشة جماعة من الصحابة في رواياتهم للحديث، وقد جَمَعَ بعضهم جزءاً في ذلك. ثم ذكر أمثلة لبعض ما وَهَمَ به بعض العلماء غيرهم.

فالتَّغَادُ مِنْ أئمة الحديث، قد فَتَّشُوا، وَنَقَرُوا، وَتَحَلَّوْا، وَقَابَلُوا، وَمَيَّزُوا، وَقَرَّزُوا ما أوصلهم اجتهادهم إليه في ذلك كُلِّهِ، وَكُتِبَ علوم السُّنَّة المُظَهَّرة - والعِلَل منها على وجه الخصوص - ناطقة شاهدة بذلك كُلِّهِ.

وهذا إمام التَّغَاد المتأخِّرين الحافظ الذَّهَبِيُّ، يقول في «مِيزان الاعتدال» (١٤٠/٣):

«مَنْ هو الثقة الثَّبْتُ الذي ما غَلِطَ ولا انْفَرَدَ بما لا يَتَابَعُ عليه؟ بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث، كان أرفع له، وأكمل لرُتْبته، وأدلَّ على اعتنائه بعِلْم الأثر، وَضَبَطَهُ دون أقرانه لأشياء، ما عَرَفُوهَا، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَتَبَيَّنَ غَلَطُهُ وَوَهْمُهُ في الشيء، فَيَعْرِفَ ذلك».

**وثلاثها:**

أَنَّ الحُكْمَ على رَاوٍ في كَثْرَةِ أخطائه وأوهامه في روايته، كَثْرَةَ يُضَعَّفُ معها، أو يُخْتَمَلُ ذلك مِنْهُ، ويبقى على شَرْط الضُّبُطِ وَإِنْ خَفَّ جِئاً، أَمَرَ اجتهادي بين التَّغَاد.

قال الإمام التِّرْمِذِيُّ في «العِلَل» - الصُّغْرَى - (٧٠٩/٥): «وقد اختلف الأئمة مِنْ أَهْلِ العِلْمِ في تضعيف الرُّجَال، كما اختلفوا في سِوَى ذلك مِنَ العِلْم».

وذكَّرَ الإمام ابن رَجَب في «شرح عِلَل التِّرْمِذِيِّ» (١/٣٢٤)، عند شرحه لقول التِّرْمِذِيِّ المتقدم: إِنَّ رِوَاةَ الحديث ينقسمون إلى أربعة أقسام، الرابع منها:

«من هو صادقٌ ويخطئ كثيراً وَبِهِمْ، لكن لا يَغْلِبُ الخطأُ عليه، وهؤلاء مُخْتَلَفٌ في الرواية عنهم والاحتجاج بهم».

ثم مَثَّلَ لأصحاب هذا القسم - كما مَثَّلَ لأصحاب الأقسام الثلاثة الأولى - بطائفة من الرواة المشهورين.

وقد قال الإمام التِّرْمِذِيُّ مِنْ قَبْلُ في «العِلَل» - الصُّغْرَى - (٦٩٩/٥): «وقد تكلَّم بعض أهل الحديث في قوم مِنْ جِلَّةِ أَهْلِ العِلْمِ، وَضَعُفُوهم مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِمْ، وَوَقُفُّهم آخَرُونَ لِجَلَالَتِهِمْ وَصِدْقِهِمْ، وَإِنْ كَانُوا قد وَهَمُوا في بعض ما رَوَوْا».

وفَصَّلَ ذلك الإمام ابن رَجَب في «شرح العِلَل» (١٠٣/١) وما بعد، وَقَرَّرَهُ، وَمَثَّلَ له، بما لا مزيد عليه، رحمه الله تعالى وأكرم مثوبته.

ولزيادة البيان في أَنَّ أَمَرَ الحُكْمِ على رَاوٍ مِنَ الرواة في كونه ممن فَحُشَ خطؤه أم لا، إنما هو أَمْرٌ نِسْبِيٌّ يعودُ لاجتهادِ المحدث، أورد ما قاله الحافظ ابن حَجَر رحمه الله في «هدي الساري» (ص ٤٣٦) في ترجمة (قبيصة بن عُقبة السَّوَاتِيَّ

الكوفي)، حيث يقول: «مِنْ كِبَارِ شَيْبَخِ الْبُخَارِيِّ، أَخْرَجَ عَنْهُ أَحَادِيثَ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَافَقَهُ عَلَيْهَا غَيْرُهُ. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: «كَانَ كَثِيرَ الْغَلَطِ، وَكَانَ ثِقَةً لَا بَأْسَ بِهِ، وَهُوَ أَثْبَتُ مِنْ أَبِي حُذَيْفَةَ، وَأَبُو نُعَيْمٍ أَثْبَتَ مِنْهُ». قُلْتُ - الْقَائِلُ ابْنُ حَجَرٍ -: هَذِهِ الْأُمُورُ نَسِيبَةٌ، وَإِلَّا فَقَدْ قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لَمْ أَرِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ مَنْ يَحْفَظُ وَيَأْتِي بِالْحَدِيثِ عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ لَا يَغْيِرُهُ، سِوَى قَبِيصَةَ وَأَبِي نُعَيْمٍ فِي حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ».

وقال الحافظ رحمه الله أيضاً في «فتح الباري» (١/٥٨٥) بعد ذِكْرِهِ تَخْطِئَةَ ابْنِ مَعِينٍ لِابْنِ عُيَيْنَةَ فِي سَنَدِ حَدِيثِ «الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيِ الْمَصْلِيِّ» مَا نَصَّهُ: «وَتَعَقَّبَ ذَلِكَ ابْنُ الْقَطَّانِ، فَقَالَ: لَيْسَ خَطَأُ ابْنِ عُيَيْنَةَ فِيهِ بِمَتَعَيْنٍ... قُلْتُ - الْقَائِلُ ابْنُ حَجَرٍ -: تَعْلِيلُ الْأُتَمَةِ لِلْأَحَادِيثِ مَبْنِي عَلَى غَلَبَةِ الظَّنِّ، فَإِذَا قَالُوا: أَخْطَأَ فَلَانٌ فِي كَذَا، لَمْ يَتَعَيَّنْ خَطْؤُهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، بَلْ هُوَ رَاجِعُ الْإِحْتِمَالِ فَيُعْتَمَدُ».

وبعد تقرير ما تقدم، نجد أن الإمام أبا حنيفة رحمه الله، قد كثرَ وهَمُّهُ، وَفَحِشَ غَلَطُهُ، عند بعض النقاد، ممَّا أَوْجَبَ عندهم تَضَعِيفَهُ مِنْ هَذِهِ الْحَيِّثَةِ.

ولم يَثْبُتْ ذَلِكَ عند آخرين، فقالوا بثِقَتِهِ، وَقَبُولِ رِوَايَاتِهِ.

فَكُلُّ قَدْ اجْتَهَدَ رَأْيَهُ، وَ«الْاجْتِهَادُ لَا يُنْقَضُ بِالْاجْتِهَادِ»<sup>(١)</sup>.

(١) كما في «المشور في القواعد» للزَّكَّيْنِي (١/٩٣).

وليس لأحد أن يُلْزَمَ بِاجْتِهَادِهِ الثَّقَلَيْنِ، وَكَأَنَّهُ مِنْ مُحْكَمَاتِ الشَّرِيعَةِ، وَثَوَابِتِ الدِّينِ.

وفي نهاية المطاف: لو ثَبَّتَ وَهَمُ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ بِرَوَايَةِ لِهَذَا الْحَدِيثِ، لَكَانَ مَاذَا؟!

وانظر إلى النَّصْفَةَ الْمُتَجَدِّدَةَ بِمَتَانَةِ الدِّينِ، وَرُسُوحَ الْعِلْمِ، وَوُفُورَ الْعَقْلِ، وَوَرَعَ الْحُكْمِ، فِي هَذَا الَّذِي نَقَلَهُ السَّخَاوِيُّ فِي «الْجَوَاهِرِ وَالذَّرَرِ فِي تَرْجُمَةِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ حَجَرٍ» (٢/٩٤٦ - ٩٤٧) عَنْ شَيْخِهِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ حَيْثُ يَقُولُ:

«سُئِلَ عَمَّا ذَكَرَهُ النَّسَائِيُّ فِي «الضَعْفَاءِ وَالْمَتْرُوكِينَ» عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ يَقْوَى فِي الْحَدِيثِ، وَهُوَ كَثِيرُ الْغَلَطِ وَالْخَطَأِ عَلَى قَلَّةِ رَوَايَتِهِ، هَلْ هُوَ صَحِيحٌ؟ وَهَلْ وَافَقَهُ عَلَى هَذَا أَحَدٌ مِنَ أُتَمَةِ الْمُحَدِّثِينَ أَمْ لَا؟

فَأَجَابَ بِمَا قَرَأْتَهُ مِنْ خَطِّهِ: النَّسَائِيُّ مِنْ أُتَمَةِ الْحَدِيثِ، وَالَّذِي قَالَهُ إِنَّمَا هُوَ بِسَبَبِ مَا ظَهَرَ لَهُ وَأَدَّاهُ إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ، وَلَيْسَ كُلُّ أَحَدٍ يُؤْخَذُ بِجَمِيعِ قَوْلِهِ. وَقَدْ وَافَقَ النَّسَائِيُّ عَلَى مُطْلَقِ الْقَوْلِ فِي الْإِمَامِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَاسْتَوْعَبَ الْخَطِيبُ فِي تَرْجُمَتِهِ مِنْ «تَارِيخِهِ» أَقَاوِيلَهُمْ، وَفِيهَا مَا يُقْبَلُ وَمَا يُرَدُّ.

وقد اغْتَلِيزَ عَنِ الْإِمَامِ بِأَنَّهُ كَانَ يَرَى أَنَّهُ لَا يُحَدِّثُ إِلَّا بِمَا حَفِظَهُ مِنْذُ سَمِعَهُ إِلَى أَنْ أَدَّاهُ، فَلِهَذَا قَلَّتِ الرِّوَايَةُ عَنْهُ، وَصَارَتْ رَوَايَتُهُ قَلِيلَةً بِالنِّسْبَةِ لِلذَّكَاءِ، وَإِلَّا فَهُوَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ كَثِيرُ الرِّوَايَةِ.

وفي الجملة تَرَكُ الْحَوْضِ فِي مِثْلِ هَذَا أَوَّلَى، فَإِنَّ الْإِمَامَ

وَأَمْثَالُهُ مِمَّنْ قَفَرُوا الْقَنْظَرَةَ، فما صار يُؤْتَرُ في أَحَدٍ مِنْهُمْ قَوْلُ أَحَدٍ، بل هم في الدَّرَجَةِ التي رَفَعَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهَا، مِنْ كَوْنِهِمْ مَتَّبِعِينَ مُتَقَدِّئِي بِهِمْ، فَلْيَعْتَمِدْ هَذَا، وَاللَّهُ وَلِي التَّوْفِيقِ اهـ.

وقد صَحَّحَ الحديثَ باللفظ المذكور، الشيخ ظَفَرُ أحمد العُثماني رحمه المولى تعالى - من المعاصرين - في كتابه «إعلاء السنن» (١٤/١٤٦ - ١٤٨)، وعَقَّدَ لذلك فصلاً عَنَوْنَ له بقوله: «تصحيحُ حديث أبي حنيفة في النهي عن بيع وشُرطٍ».

وأقام تصحيحه له على إخراج ابن حَزْمٍ له في «مَحَلَّاهُ»، وعدم إعلاله له بشيء، وأنه اخْتَجَّ بحديث أبي حنيفة، عن عمرو بن شُعَيْبٍ، عن أبيه، عن جَدِّه. وقال: «ولو كان لحديث أبي حنيفة عن عمرو بن شُعَيْبٍ عِلَّةٌ لَصَاحَ بها ابن حَزْمٍ ولم يُنَالِ، فَبَتَّ أَنَّهُ حديث صحيح صالح للاحتجاج به».

وهذا منه رحمه الله مَحَلٌّ نَظَرٍ بالغ، فما يُمَثِّلُ الذي ذَكَرَ يكون قَبُولٌ وَرَدٌّ، وتصحيحٌ وتضعيفٌ وإن كان أمر مخالفة الإمام أبي حنيفة رحمه المولى تعالى - إذا كَانَ ما رُوي عنه محفوظاً - مَحَلٌّ دَفْعٍ عنده<sup>(١)</sup>، تبعاً لبعض الأئمة، فبماذا يُدْفَعُ وجود (عبد الله بن أيوب القُرَيْبِيُّ): المتروك، في إسناده ولم يُشر رحمه الله البتة إليه في معرض كلامه على الحديث!!

ثم إن رواية الإمام الحاكم رحمه الله، له، عن سِتَّةٍ مِنْ

(١) انظر (١٤/١٤٥ - ١٤٦) من كتابه «إعلاء السنن».

شيوخه - ومنهم الأئمة -، كُلُّهُمْ عن (القُرَيْبِيِّ): المتروك، وتمثيله به مع طائفة من الأحاديث، لِعِلْمِ (مُخْتَلَفِ الحديث)؛ لا يُغَيِّرُ من حقيقة الضعف الشديد لهذا الطريق أبداً كما تَوَهُّمَ.

وَمَنْ قَرَأَ الأحاديثَ التي مَثَّلَ بها الحاكم رحمه الله لـ«مُخْتَلَفِ الحديث» في الأصول الستة التي ذَكَرَهَا، وَجَدَ أَنَّهُ يَنْصُرُ على صِحَّةِ بعضها نَصّاً أو إشارةً، ما عدا النصوص التي ذَكَرَهَا في الأضْلَلِينَ الأخيرين، فَإِنَّهُ لم يتكلَّم عليها بشيء!!

وما ذلك إِلَّا لِضَعْفِهَا.

فإِنَّه رحمه الله قد ذَكَرَ في الأصل الخامس (ص ١٢٧)، حديث ابن لَهَيْعَةَ عن محمد بن المُنْكَدِرِ، عن جابر مرفوعاً: «الحَجُّ وَالْعُمْرَةُ فَرِيضَتَانِ وَاجِبَتَانِ».

وهذا الحديث: ذَكَرَهُ ابن حَجَرٍ في «التلخيص الحبير» (٢/٤٣٠) من هذا الطريق، وعزاه إلى ابن عَدِيٍّ، والْبَيْهَقِيِّ، وقال: «وابن لَهَيْعَةَ ضَعِيفٌ. وقال ابن عَدِيٍّ: هو غير محفوظ عن عطاء».

ثم ذَكَرَ الحاكم عَقِبَهُ، أَنَّهُ يُعَارِضُهُ حديث الحُجَّاجِ بن أَرْطَاةَ، عن محمد بن المُنْكَدِرِ، عن جابر: أَنَّ رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن العُمْرَةِ: أَوَاجِبَةٌ هِيَ؟ فقال: «لا، وَأَنْ تَغْتَمِرَ خَيْرٌ لَكَ».

وهذا الحديث ذكره الحافظ أيضاً في «التلخيص الحبير» (٢/٤٣٠ - ٤٣١)، من هذا الطريق، وعزاه إلى التِّرْمِذِيِّ

والبَيَّهَقِي، وقال: «والْحَجَّاجُ ضَعِيفٌ. قال البَيَّهَقِيُّ: المحفوظ عن جابرٍ موقوف، كذا رواه ابن جُرَيْجٍ وغيره، وَرَوَى عن جابرٍ بخلاف ذلك مرفوعاً، يعني حديث ابن لهيعة، وكلاهما ضَعِيفٌ».

أما الأصل السادس، فإنه مثَّلَ به بحديث أبي حَنِيفَةَ المتقدم، وقد عَرَفْتُ عِلَّتَهُ.

وبعد تقرير ما تقدَّم، يجبُ القولُ: إنَّ الْخِلَافَ الْأَوْسَعَ لأئمة الحديث، إنما كان بخصوص طريق (عمرو بن شُعَيْبٍ، عن أبيه، عن جَدِّه)، قَبُولاً وَرَدّاً، وهو المبحث التالي.



### الاختلاف في حديث (عمرو بن شُعَيْبٍ، عن أبيه، عن جَدِّه) والتحقيق فيه

لطريق (عمرو بن شُعَيْبٍ، عن أبيه، عن جَدِّه)، أهمية متميزة في الدَّرَاسَاتِ الْحَدِيثِيَّةِ وَالْفِقْهِيَّةِ، فإنه قد رُوِيَ بهذا الإسناد عشرات الأحاديث النبوية، بَلَّغَتْ عند الإمام أحمد وحده في «مسنده»: (١٩٩) حديثاً بما فيها المكرر، والكثير منها فِقْهِيَّاتٌ جَيِّدَةٌ وَمُقَدَّرَاتٌ شَرْعِيَّةٌ.

وقد جَمَعَ الحافظ الضَّيَّاء - المَقْدِسِي - في كتاب «المُخْتَارَةِ» له، نُسَخَةً لعمرو بن شُعَيْبٍ، عن أبيه، عن جَدِّه<sup>(١)</sup>.

وقد اختلف العلماء في الاحتجاج بهذا الطريق اختلافاً عريضاً، تَرَتَّبَ عليه قَبُولٌ وَرَدٌّ، فأما قَبُولُ الأحاديث الكثيرة التي رُوِيَتْ من هذا الطريق، والاحتجاج فيها، فكان عند مَنْ حَكَّمَ له بالقَبُولِ مِنْ مِثْلِ: مالك بن أنس، وأيوب السُّخْتِيَّانِي، وإسحاق بن راهُوَيْه، وعلي بن المَدِينِي، ويحيى بن مَعِين، وأحمد بن حَنْبَلٍ،

(١) «السِّيَرُ لِلدَّهْلَوِيِّ» (١٨٣/٥).

وأحمد بن صالح المِصْرِيّ، والحُمَيْدِيّ - أبو بكر عبد الله بن الزُّبَيْر، صاحب (المسند)، المتوفى عام ٢١٩هـ -، وأبو خَيْثَمَة - زهير بن حَرْب النَّسَائِيّ البغدادي، المتوفى عام ٢٣٤هـ -، والذَّارِمِيّ - أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن، المتوفى عام ٢٥٥هـ -، ومحمد بن إسماعيل البُخَارِيّ، وأبو حَفْص عمر بن شاهين - المتوفى عام ٣٨٥هـ -، وأبو بكر الحَازِمِيّ محمد بن موسى - المتوفى عام ٥٨٤هـ -، وسواهم.

وَأَمَّا زُذْخًا وعدم الاحتجاج فيها، فكان عند من ضَعَّفَ هذا الطريق، مِنْ مِثْلِ: يحيى بن سعيد القُطَّان، وهارون بن معروف المَرْوَزِيّ، ومُغِيرَة بن مِقْسَم الضُّبِّيّ، وأبو داود السَّجِسْتَانِيّ، وابن عَدِيّ، وابن جَبَّان، والذَّارِقُطْنِيّ، وابن حَزْم، وسواهم<sup>(١)</sup>.

وسأعرضُ للعلل التي أعلَّ بها من ضَعَّفَ هذا الطريق

(١) انظر أقوال الأئمة من الفريقين في: «التاريخ الكبير» للبُخَارِيّ (٦/٣٤٢ - ٣٤٣)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٦/٢٣٨ - ٢٣٩)، و«المجروحين» لابن جَبَّان (٢/٧١ - ٧٤)، و«الكامل» لابن عَدِيّ (٥/١٧٦٦ - ١٧٦٨)، و«المستدرک» للحاكم (١/١٩٧) و(٢/٦٥)، و«ذكر مَنْ اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه» لابن شاهين ص ٥٨ - ٦٠، و«المحلل» لابن حَزْم (٤/٢٤٩) و(٥/٨٤)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (٧/٣٩٧)، و«الاعتبار في النسخ والمنسوخ» للحازمي ص ٨٩، و«تهذيب الأسماء واللغات» للزَّوْجِيّ (٢/٢٨ - ٣٠)، و«أجوبة ابن سَيد الناس اليَقْمَرِيّ على مسائل ابن أبيك» (٢/١٢٩ - ١٣١)، و«تهذيب الكمال» للزَّوْجِيّ (٢٢/٦٤ - ٧٦)، و«ميزان الاعتدال» (٣/٢٦٣ - ٢٦٨)، و«سير أعلام النبلاء» (٥/١٦٧ - ١٨٠)، و«تاريخ الإسلام» -

أولاً، ثم أتى على مناقشتها، وتحقيق الرأي الراجح في هذا الطريق إن شاء الله تعالى.

• **العلل التي يعود إليها تضعيف مَنْ ضَعَّفَ هذا الطريق:**  
لا يَخْرُجُ قول من ضَعَّفَ هذا الطريق، مِنْ الاحتجاج بِوَعْدِهِ مِنَ العِلَلِ الأربع التالية:

#### لِلْعِلَّةِ الأولى:

الانقطاع بين (شُعَيْب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص)، وبين (عبد الله بن عمرو بن العاص)، حيث قالوا: إِنَّ (شُعَيْباً) لم يَسْمَعْ مِنْ (عبد الله بن عمرو).

وهذا على اعتبار أَنَّ هاء الضمير في قوله: «عن جَدِّه»، تعود إلى (عبد الله بن عمرو بن العاص).

#### لِلْعِلَّةِ الثانية:

الإرسال، على اعتبار أَنَّ هاء الضمير في قوله: «عن جَدِّه»، تعود إلى (محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص)، و(محمد) تابعي، وليس له صُحْبَةٌ، فيكون حديثه مُرْسَلًا.

#### لِلْعِلَّةِ الثالثة:

أَنَّهُ صحيفةٌ وِثْاقٌ، ولم يَقَعْ له سَمَاعٌ ذلك، وَمِنْ ثَمَّ

- ص ٤٣٣ - ٤٣٥ - حوادث ووفيات (١٠١ - ١٢٠هـ) - ثلاثها للذَّهَبِيّ، و«البدل المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير» لابن المُثَنَّى (٣/٣٣٩ - ٣٥٥)، و«تهذيب التهذيب» لابن حَجَر (٨/٤٨ - ٥٥).

فَلَمْ يَرْوِ مَا رَوَى (وَجَادَةً)؛ وَمِنْ هَاهُنَا جَاءَ ضَعْفُهُ، لِأَنَّ التَّصْحِيفَ يَدْخُلُ عَلَى الرَّائِي مِنَ (الصُّحُفِ) بِخِلَافِ الْمُشَافَهَةِ بِالسَّمَاعِ.

#### لَعْلَةُ الرَّابِعَةِ:

وَجُودُ الْمُنَاكِيرِ فِي حَدِيثِهِ.

#### • دَفْعُ الْعِلَلِ الْمَذْكُورَةِ:

وَقَدْ رَدَّ الْمُؤْتَقُونَ لِحَدِيثِهِ عَلَى هَذِهِ الْعِلَلِ بِمَا يَلِي:

#### جَوَابُ لَعْلَةِ الْأَوَّلَى:

إِنَّ مَا اغْتَلَبُوا بِهِ مِنْ عَدَمِ سَمَاعِ (شُعَيْبِ) مِنْ (عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو)، مَدْفُوعٌ بِثَبُوتِ سَمَاعِهِ مِنْهُ. وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ: أَيُوبُ السَّخَّيْنَانِي، وَعَلِيٌّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، وَابْنُ حَنْبَلٍ، وَالبُخَارِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَأَبُو بَكْرِ النَّيْسَابُورِيُّ - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زِيَادٍ، الْمُتَوَفَّى عَامَ (٣٢٤هـ)، عَنْ يَضَعَ وَثَمَانِينَ سَنَةً -، وَابْنُ شَاهِينَ، وَالحَاكِمُ، وَالبَيْهَقِيُّ، وَابْنُ الْقَطَّانِ الْفَاسِي، وَالتَّوَوِيُّ، وَابْنُ الْقَيْمِ، وَخَلَقُوا سِوَاهُمْ<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: «السُّنَنِ» لِلتِّرْمِذِيِّ (١٤٠/٢) و(٣٣/٢)، وَالْعِلَلُ الْكُبْرَى؛ لَهُ أَيْضاً (٣٢٥ - ٣٢٦)، وَ«السُّنَنِ» لِلدَّارَقُطْنِيِّ (٥٠/٣)، وَذِكْرُ مَنْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ وَتَقَادَّ الْحَدِيثُ فِيهِ لَابْنِ شَاهِينَ ص ٥٨ - ٦٠، وَ«السُّنَنِ الْكُبْرَى» لِلْبَيْهَقِيِّ (٣٩٧/٧)، وَ«التَّحْفَةُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (٦٢/٣)، وَ«بَيَانُ الزُّوْمِ» وَالْإِبَاهَامُ الْوَاقِعَتَيْنِ فِي كِتَابِ الْأَحْكَامِ؛ لِابْنِ الْقَطَّانِ الْفَاسِيِّ (٤٨٧/٥)، وَ«الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْذُبِ» لِلتَّوَوِيِّ (٦٥/١)، وَتَارِيخُ الْإِسْلَامِ، لِلذَّهَبِيِّ -

وَقَدْ سَأَى الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» فِي كِتَابِ الْبُيُوعِ (٣/٥٠ - ٥١)، حَدِيثَيْنِ اثْنَيْنِ، يُثْبِتَانِ سَمَاعَ (شُعَيْبِ) مِنْ جَدِّهِ (عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو).

فَفِي الْأَوَّلِ مِنْهُمَا: «... حَدَّثَنِي مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرٍو بْنَ شُعَيْبٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ شُعَيْباً يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا رَجُلٌ ابْتِغَى مِنْ رَجُلٍ بَيْعَةً...».

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْمُثَنَّى فِي «الْبَدْرِ الْمُنِيرِ» (٣/٣٥١): «هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ إِلَى عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ».

وَفِي الثَّانِي: «... حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَسْأَلُهُ عَنْ مُخْرِمٍ وَقَعَ بِامْرَأَةٍ...».

وَقَدْ رَوَى الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٢/٦٥)، مِنْ طَرِيقِ الدَّارَقُطْنِيِّ، حَدِيثَهُ الثَّانِي، وَقَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ يُقَاتُ رَوَاتُهُ، حِفَاطًا. وَهُوَ كَالْأَخِذِ بِالْيَدِ فِي صِحَّةِ سَمَاعِ (شُعَيْبِ بْنِ مُحَمَّدٍ)، عَنْ جَدِّهِ (عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو)».

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى «سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ» (٢/١٤٢) عَلَى حَدِيثِ الدَّارَقُطْنِيِّ هَذَا: «وَهَذَا

- ص ٤٢٤ - حَوَادِثُ (١٠١ - ١٢٠هـ)، وَزَادَ الْمَعَادَةَ لِابْنِ الْقَيْمِ (٥/٤٣٤)، وَ«الْبَدْرِ الْمُنِيرِ» فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ؛ لِابْنِ الْمُثَنَّى (٣/٣٤٤ - ٣٥٥).

صحيح صريح في سَمَاع (شُعَيْب) من جَدِّه (عبد الله بن عمرو)، وأنه كان يجالسه ويجالس الصحابة في عَصْرِهِ.

ومن قَبْلُ قال الحافظ المِزِّي رحمه المولى<sup>(١)</sup>: «وقد ثَبَتَ في الدَّارَقُطَنِيِّ وغيره بسند صحيح: سَمَاعُ عمرو من أبيه شُعَيْب، وسَمَاعُ شُعَيْب من جَدِّه عبد الله».

قال الإمام ابن عبد البر في «الاستذكار» (١٤١/٢٠): «روينا عن علي بن المَدِينِيِّ أَنَّهُ قال: حديث (عمرو بن شُعَيْب، عن أبيه، عن جَدِّه): صحيح متصل، يُحْتَجُّ به، لأنه سَمِعَ مِنْ أَبِيهِ، وَسَمِعَ شُعَيْب مِنْ جَدِّه عبد الله بن عمرو».

وقال الإمام البيهقي في «السُّنَنِ الكُبْرَى» (٣٩٧/٧): «وسَمَاعُ (شُعَيْب بن محمد بن عبد الله)، صحيح مِنْ جَدِّه (عبد الله). لكن يجب أن يكون الإسناد إلى (عمرو) صحيحاً»<sup>(٢)</sup>.

(١) كما نقله عنه تلميذه الحافظ الزُّيْلَعِيُّ في «نصب الراية» (٥٩/١).

(٢) أمَّا قول العلامة الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على «سنن الترمذي» (١٤٤/٢) «عَقِبَ تَقْلِيْدُ لِقَوْلِ الْبَيْهَقِيِّ السَّابِقِ: «وَمَا يُوَكِّدُ الْجَزْمَ بِسَمَاعِهِ مِنْهُ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِمْ فِي الْإِسْنَادِ «مِنْ جَدِّهِ»، هُوَ الصَّحَابِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو: مَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٩٢/٥ - ٩٣): «عن عمرو بن شُعَيْب، عن أبيه قال: كنت أطوف مع أبي: عبد الله بن عمرو بن العاص، فرأيت قوماً قد التزموا البيت...» فَإِنَّ اسْتِدْلَالَه بِحَدِيثِ الْبَيْهَقِيِّ هَذَا بِمُخَصَّرِهِ، هُوَ مَحَلُّ نَظَرٍ عِنْدِي، وَذَلِكَ لَوْجُودِ عِلَّتَيْنِ فِي إِسْنَادِهِ، الْأُولَى: ضَعْفُ (علي بن عاصم الواسطي)، قال الدَّقْبِيُّ عَنْهُ فِي «المفني في الضعفاء» (٤٥٠/٢): «ضَعُفُوهُ». وانظر -

وقال الإمام ابن القَطَّان الفَاسِيّ - أبو الحسن علي بن محمد (ت ٦٢٨هـ) - في «بيان الرِّقَم والإيهام الواقعيّين في كتاب الأحكام» (٤٨٧/٥): «وقد صَحَّحَ سَمَاعُ أَبِيهِ - يُرِيدُ (شُعَيْب بن محمد) - مِنْ جَدِّه عبد الله بن عمرو».

وقال الإمام ابن القَيِّم في «زاد المعاد» (٤٣٤/٥): «وقد صَحَّحَ سَمَاعُ (شُعَيْب) مِنْ جَدِّه (عبد الله بن عمرو)، قَبْطَلَ قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ مُنْقَطِعٌ».

### جواب العِلَّةِ الثَّانِيَةِ:

إِنَّ مَا ذُكِرَ مِنَ الْإِسْنَادِ، مَذْفُوعٌ بِمَا تَقَدَّمَ فِي جَوَابِ الْعِلَّةِ الْأُولَى، حَيْثُ ثَبَتَ أَنَّ هَؤُلَاءِ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ: «عن جَدِّهِ»، إِنَّمَا تَعُودُ إِلَى (عبد الله بن عمرو)، لَا إِلَى (محمد بن عبد الله بن عمرو).

وَيُزَكِّدُهُ مَا وَرَدَ فِي أَحَادِيثٍ عِدَّةٍ<sup>(١)</sup> مِنْ رَوَايَةِ الثَّقَاتِ عَنْ

- ترجمته مطوَّلًا في «تهذيب الكمال» (٥٠٤/٢٠ - ٥٢٠). والثَّانِيَةِ: عُنَتُهُ ابن جُرَيْج، وهو معروف بالنُّدْلِسِ؛ حَتَّى إِنَّ الْبَيْهَقِيَّ قَدْ قَالَ عَقِبَ إِخْرَاجِهِ لَهُ: «وَلَا أُدْرِي سَمِعَهُ ابْنُ جُرَيْجٍ مِنْ عَمْرِو أَمْ لَا! وَلَمْ يَنْقُلْ الشَّيْخُ أَحْمَدُ شَاكِرَ ذَلِكَ، وَلَمْ يَسْقِ إِسْنَادَ الْبَيْهَقِيِّ!». وَقَدْ نَقَلَ حَبِيزُ وَاحِدٍ مِنَ الْمَعَاصِرِينَ كَلَامَ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَاسْتِدْلَالَه، مُقَرِّبِينَ لَهُ، دُونَ التَّنْبِيهِ إِلَى ضَعْفِ إِسْنَادِهِ، وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

(١) انظر هذه الأحاديث في «مِيزَانِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» لِلدَّقْبِيِّ (١٧٠/٥ - ١٧٣)، وَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ بَعْدَ أَنْ سَرَدَهَا: «وَعِنْدِي عِدَّةُ أَحَادِيثَ سِوَى مَا مَرَّرَهُ يَقُولُ: عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو، فَالْمُطْلَقُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُقْبَدِ الْمُفَسَّرِ بَعْدَ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

(عمرو بن شعيب)، يُصْرَحُ فيها بأنَّ (الجَدَّ) هو: (عبد الله بن عمرو بن العاص).

ومن ذلك ما رواه الثَّسَائِي في «سننه» (٨/ ٨٥ - ٨٦) رقم (٤٩٥٩)، بإسناده إلى عمرو بن الحارث وهشام بن سعد، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جَدِّه عبد الله بن عمرو: أَنَّ رَجُلًا مِنْ مُزَيْنَةَ أَنَّى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ...

وإسناده صحيح.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في «زاد المعاد» (٥/ ٤٣٤) عَقِبَ ذِكْرِهِ لحديث رواه أبو داود في «سننه»<sup>(١)</sup> (٢/ ٧٠٧ - ٧٠٨) رقم (٢٢٧٦)، مِنْ حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جَدِّه عبد الله بن عمرو: «أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ابْنِي هَذَا كَانَ بَطْنِي لَهُ وَغَاء...»، قال رحمه الله: «وقد صَرَّحَ بأنَّ الجَدَّ هو: عبد الله بن عمرو. فَبَطَلَ قَوْلُ مَنْ يَقُولُ: لَعَلَّه (محمَّد) والد (شُعَيْب)، فيكون الحديث مُرْسَلًا».

وقال الحافظ الذَّهَبِيُّ في «مِيزَانِ الاعتدال» (٣/ ٢٦٦)، في مَغْرِضِ رَدِّهِ عَلَى قول ابن عَدِيٍّ في «الكامل» (٥/ ١٧٦٧ - ١٧٦٨) - في ترجمة (عمرو بن شعيب) -: «وعمر بن شعيب في تَلَفُّسِهِ ثِقَةً، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا رَوَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَلَى مَا نَسَبَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ يَكُونُ مَا يَرْوِيهِ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

(١) وإسناده حسن.

مُرْسَلًا، لِأَنَّ جَدَّهُ عِنْدَهُ هُوَ (محمَّد بن عبد الله بن عمرو)، و(محمَّد) لَيْسَ لَهُ صُحْبَةٌ. قال الذَّهَبِيُّ في رَدِّهِ عَلَيْهِ: «هذا لا شيء، لِأَنَّ (شُعَيْبًا) ثَبَّتَ سَمَاعَهُ مِنْ (عبد الله)، وهو الذي رِثَاهُ حتى قيل: إِنَّ (محمَّدًا) مات في حياة أبيه (عبد الله)، فَكَفَّلَ (شُعَيْبًا): جَدَّهُ (عبد الله). فإذا قال: (عن أبيه)، ثم قال: (عن جَدِّه)، فإنما يريد بالضمير في (جَدِّه) أَنَّهُ عَائِدٌ إِلَى (شُعَيْب)».

وقال في (٣/ ٢٦٧) منه: «وقد مرَّ أَنَّ (محمَّدًا) قديم الموت، وَصَحَّ أَيْضًا أَنَّ (شُعَيْبًا) سَمِعَ مِنْ (معاوية - يعني ابن أبي سُفْيَانَ -)، وقد مات معاوية قَبْلَ عبد الله بن عمرو بسنوات؛ فلا يُتَكَّرُ لَهُ السَّمَاعُ مِنْ (جَدِّه)، سِيمَا وهو الذي رِثَاهُ وَكَفَّلَهُ».

وقال رحمه الله أيضاً في «السَّيَر» (٥/ ١٧٣): «الرَّجُلُ - يعني (عمرو بن شعيب) - لا يعني بجَدِّهِ إِلَّا جَدَّهُ الْأَعْلَى عبد الله رضي الله عنه. وقد جاء كذلك مُصْرَحًا بِهِ في غير حديث، يقول: عن جَدِّه عبد الله، فهذا ليس بِمُرْسَلٍ. وقد ثَبَّتَ سَمَاعُ شُعَيْبٍ وَالِدِهِ مِنْ جَدِّهِ عبد الله بن عمرو، ومن معاوية، وابن عباس، وابن عمر، وغيرهم. وما عَلِمْنَا بِشُعَيْبٍ بِأَسَاءٍ، رُبِّيَ يَتِيمًا فِي حَجَرِ جَدِّهِ عبد الله، وَسَمِعَ مِنْهُ، وَسَافَرَ مَعَهُ... ثم لم نجد صريحاً لعمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جَدِّه محمَّد بن عبد الله، عن النبي ﷺ، ولكن وَرَدَ نَحْوُ مِنْ عَشْرَةِ أَحَادِيثَ هَيَّئَتْهَا عَنْ عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو. وبعضها: عن عمرو، عن أبيه، عن جَدِّه عبد الله، وما أدري، هل حَفِظَ شُعَيْبٌ شَيْئًا مِنْ أَبِيهِ أَمْ لَا؟ وَأَنَا عَارِفٌ بِأَنَّهُ لَا زَمَ جَدَّهُ وَسَمِعَ مِنْهُ».

### جواب العلة الثالثة:

أما تعليل بعضهم بأنها صحيحة، وروايتها وجادة بلا سماع، والتصحيح يَدْخُلُ على الرواية من الصُّحُفِ بخلاف المشافهة في السَّماع.

فالجواب على ذلك: أَنَّ ابن مَعِينٍ قد قال: «وَجَدَ (شُعَيْبٌ) كُتِبَ عبد الله بن عمرو، فكان يرويها عن جَدِّه إِزْمالاً، وهي صِحَاحٌ عن عبد الله بن عمرو، غَيْرَ أَنَّهُ لم يَسْمَعْهَا».

قال ابن حَجَرٍ في «التهذيب» (٥٤/٨) بعد تَقْلِيْدِهِ ذلك عنه: «فَإِذَا شَهِدَ لَهُ ابن مَعِينٍ أَنَّ أَحَادِيثَهُ صِحَاحٌ، غَيْرَ أَنَّهُ لم يَسْمَعْهَا، وَصَحَّ سَمَاعُهُ لِيَنْقُضَهَا، فغَايَةُ الْبَاقِي أَنَّ يَكُونَ وَجَادَةً<sup>(١)</sup> صحيحة، وهو أَحَدُ وَجُوهِ التَّحْمُلِ».

(١) (الْوَجَادَةُ) عند علماء أصول الحديث: أَنَّ يَجِدَ الْمَرْءُ حَدِيثًا - أَوْ كِتَابًا اشْتَمَلَ عَلَى أَحَادِيثٍ - بِحُكْمِ شَخْصٍ يَأْتِيهِ سَوَاءٌ لَقِيَهُ وَسَمِعَ مِنْهُ، أَوْ لم يَلْقَهُ ولم يَسْمَعْ مِنْهُ، فَله أَنَّ يَرُوي عنه عَلَى سَبِيلِ الْحِكَايَةِ - إِذَا عَرَفَ الْحُكْمَ وَوَقَّيْتُ مِنْهُ - فيقول: «وَجَدْتُ بِحُكْمِ فُلَانٍ، حَدَّثَنَا فُلَانٌ...»، ونحو ذلك من العبارات الموضحة بالمُسْتَنَدِ في كونه حُكْمًا. وقد اختلف العلماء في جواز القَمَلِ بالأحاديث التي تُعْمَلُ عن هذا الطريق - بِشَرْطِ الزُّبُونِ بِأَنَّهُ حُكْمٌ -، فَمُعْظَمُ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ لَا يَرَوْنَ الْقَمَلَ بِهَا. وَحَكِيٌّ عَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ وَطَائِفَةٍ مِنْ نَظَائِرِ أَصْحَابِهِ جَوَازُ الْقَمَلِ بِهَا، وهو مَا نَصَرَهُ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ الْجَوْنِيُّ فِي «البرهان في أصول الفقه» (٦٤٨/١) مَسْأَلَةَ (٥٩١)، وَقَطَعَ بِوجوب الْقَمَلِ بِهِ عِنْدَ حَصُولِ الثِّقَةِ بِهِ. قال الإمام أبو عمرو بن الصلاح في «علوم الحديث» ص ١٦٠: «وما قَطَعَ بِهِ - يعني الْجَوْنِيُّ - هو الذي =

وقال الإمام ابن عبد البر في «التمهيد» (٣٨٤/٢٤): «والذي يقول: إِنَّ رَوَايَتَهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: صحيحة؛ يقول: إِنَّهَا مسموعة صحيحة. وكتاب عبد الله بن عمرو، عن جَدِّهِ، عن النَّبِيِّ ﷺ، أشهر عند أهل العلم، وأعرف من أَنَّ يُحْتَاجَ إِلَى أَنْ يُذَكَّرَ وَيُوصَفَ».

وقال رحمه الله تعالى في «الاستذكار» (١٣٤/٢٠): «وَأَمَّا الصَّحِيفَةُ الَّتِي كَانَتْ عَنْدهُمْ فَصَحِيفَةٌ مشهورة صحيحة، معلوم ما فيها».

وقد جَلَّى الإمام ابن تَيْمِيَّةَ رحمه الله وَجْهَ الْاِخْتِجَاجِ بِحَدِيثِ (عمرو بن شُعَيْبٍ، عن أَبِيهِ، عن جَدِّهِ)، فقال في «مجموع الفتاوى» (٨/١٨ - ٩):

«وَإِذَا كَانَتْ نَسْخَةُ مَكْتُوبَةٍ مِنْ عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، كَانَ هَذَا أَوْكَدَ لَهَا وَأَدْلَى عَلَى صِحَّتِهَا، وَلِهَذَا كَانَ فِي نَسْخَةِ عمرو بن شعيب من الأحاديث الفقهية التي فيها مُقَدَّرَاتٌ، مَا اِخْتِجَاجٌ إِلَيْهِ عَامَّةُ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ».

= لَا يَنْجِيهِ غَيْرُهُ فِي الْأَعْيَارِ الْمَتَأَخَّرَةِ، فَإِنَّهُ لو تَوَقَّفَ الْقَمَلُ فِيهَا عَلَى الرِّوَايَةِ لَأَنَسَدَ بِأَبِ الْقَمَلِ بِالنَّقْلِ لَعَلَّ شَرْطَ الرِّوَايَةِ فِيهَا. قال الإمام النَّوَوِيُّ فِي «إرشاد طلاب الحقائق» (٤٢٣/١) - طبعة مكتبة الإيمان في المدينة المنورة عام ١٤٠٨ هـ -: «وهذا هو الصحيح». وانظر: «الإلماع» للمقاضي ج ١١٦ - ١٢١، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ١٥٧ - ١٦٠، وشرح الميرزاقي لألفيته (١١١/٢ - ١١٦)، وفتح المغني، للسَّخَاوِي (٢٠/٣ - ٢٩)، وأسباب اختلاف المحذَّثين، للمؤلف (١٧٤/١ - ١٧٦).

وقال تلميذه الحافظ الذهبي في «تاريخ الإسلام» (ص ٤٣٤) - حوادث ووفيات (١٠١ - ١٢٠هـ) -:

«قال بعض العلماء: ينبغي أن تكون تلك الصحيفة أصح من كل شيء، لأنها مما كتبه عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ، والكتابة أصبغ من حفظ الرجال».

وأكد الإمام المحقق ابن قيم الجوزية رحمه الله تعالى الوثوق بما يكون مرويًا من طريق الرجادة بشرطه، ودلّل عليه بقوله في «إعلام الموقعين» (١٢٧/٢) عند حديث الحسن البصري عن سمرة بن جندب في الشفعة: «جار الدار أولى بالدار» - الذي رواه أبو داود والنسائي والترمذي وصححه - قال: «وقد صَحَّ سَمَاعُ الْحَسَنِ مِنْ سَمُرَةَ. وَغَايَةُ هَذَا أَنَّهُ كِتَابٌ، وَلَمْ تَزَلِ الْأُمَّةُ تَعْمَلُ بِالْكِتَابِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، وَأَجْمَعَ الصَّحَابَةُ عَلَى الْعَمَلِ بِالْكِتَابِ، وَكَذَلِكَ الْخُلَفَاءُ بَعْدَهُمْ، وَلَيْسَ اعْتِمَادُ النَّاسِ فِي الْعِلْمِ: إِلَّا عَلَى الْكِتَابِ، فَإِنْ لَمْ يُعْمَلْ بِمَا فِيهَا تَعَطَّلَتِ الشَّرِيعَةُ، وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْتُبُ كُتُبَهُ إِلَى الْأَفَاقِ وَالنَّوَاحِي، فَيَعْمَلُ بِهَا مَنْ تَصِلُ إِلَيْهِ، وَلَا يَقُولُ: هَذَا كِتَابٌ، وَكَذَلِكَ خُلَفَاؤُهُ بَعْدَهُ، وَالنَّاسُ إِلَى الْيَوْمِ. فَزِدْ السَّنَ بِهَذَا الْخِيَالِ الْبَارِدِ الْفَاسِدِ مِنْ أَبْطَالِ الْبَاطِلِ، وَالْحِفْظِ يَخُونُ، وَالْكِتَابُ لَا يَخُونُ».

ثم نجده في «زاد المعاد» (٤٥٨/٣) يقول: «وَصَحَّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ حَدِيثَهُ، وَكَانَ مِمَّا كَتَبَهُ صَحِيفَةً تُسَمَّى (الصَّادِقَةُ). وَهِيَ الَّتِي رَوَاهَا حَفِيدُهُ عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ

أبيه، عنه. وَهِيَ مِنْ أَصَحِّ الْأَحَادِيثِ، وَكَانَ بَعْضُ أُمَّةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ يَجْعَلُهَا فِي دَرَجَةِ: أَيُوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو. وَالْأُمَّةُ الْأَرْبَعَةُ وَغَيْرُهُمْ اخْتَجُّوا بِهَا».

#### جواب العلة الرابعة:

أَمَّا رَدُّ بَعْضِهِمْ لِحَدِيثِ (عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ)، لَوْجُودِ الْمَنَائِكِرِ فِيهِ.

فَقَدْ بَيَّنَّ الْإِمَامُ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِي وَغَيْرُهُ: أَنَّ هَذِهِ الْمَنَائِكِرَ إِنَّمَا هِيَ مِنْ جِهَةِ الضُّعْفَاءِ الَّذِينَ يَزُودُونَ عَنْ (عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ).

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ كَمَا فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (٢٣٩/٦): «مَا أَقَلُّ مَا نُصِيبُ عَنْهُ مِمَّا رَوَى عَنْ غَيْرِ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مِنَ الْمُتَنَكَّرِ، وَعَامَّةُ هَذِهِ الْمَنَائِكِرِ الَّتِي تُرَوَى عَنْ عَمْرُو بْنِ شُعَيْبٍ، إِنَّمَا هِيَ عَنْ: الْمُشَنَّى بْنِ الصَّبَّاحِ، وَابْنِ لَهَيْعَةَ، وَالضُّعْفَاءِ».

وَقَالَ عَضْرِيَةُ الْإِمَامِ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ كَمَا فِي «الْتَمِيدِ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (٦٢/٣): «مَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِنَا مِمَّنْ يَنْظُرُ فِي الْحَدِيثِ وَيَنْتَقِي الرِّجَالَ يَقُولُ فِي (عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ) شَيْئًا، وَحَدِيثُهُ عَنْهُمْ صَحِيحٌ، وَهُوَ ثَقَّةٌ ثَبَتَ. وَالْأَحَادِيثُ الَّتِي أَنْكَرُوا مِنْ حَدِيثِهِ إِنَّمَا هِيَ لِقَوْمِ ضُعْفَاءَ رَوَوْهَا عَنْهُ، وَمَا رَوَى عَنْهُ الثَّقَاتُ فَصَحِيحٌ».

وَقَالَ الْحَافِظُ الزُّبَيْدِيُّ فِي «نَضْبِ الرَّايَةِ» (٥٨/١): «وَأَكْثَرُ النَّاسِ يَحْتَجُّ بِحَدِيثِ عَمْرُو بْنِ شُعَيْبٍ إِذَا كَانَ الرَّاوِي عَنْهُ ثَقَّةً،

وأما إذا كان الراوي عنه: مثل المثنى بن الصباح، أو ابن لهيعة، وأمثالهما، فلا يكون حجة.

وقد فصل الحافظ الذهبي في ذلك، فقال في «السيرة» (٥/١٧٧): «الضعفاء الراوون عن مثل: المثنى بن الصباح، ومحمد بن عبيد الله العرزمي، وحجاج بن أرطاة، وابن لهيعة، وإسحاق بن قروة، والضحاك بن حمزة، ونحوهم؛ فإذا انفرد هذا الضرب عنه بشيء، ضعف نخاعه، ولم يحتاج به، بل إذا روى عنه رجل مختلف فيه كإسامة بن زيد، وهشام بن سعد، وابن إسحاق، ففي النفس منه، والأولى أن لا يحتاج به، بخلاف راوية حسين المعلم، وسليمان بن موسى الفقيه، وأيوب السخيتاني، فالأولى أن يحتاج بذلك إن لم يكن اللفظ شاذاً ولا منكراً، فقد قال أحمد بن حنبل إمام الجماعة: له أشياء مناكير».

وقد جزم الذهبي رحمه الله في «السيرة» (٥/١٦٩)، عقب نقله لقول أبي زرعة السابق: بأن الثقات يأتون عنه أيضاً بما ينكر.

ولهذا تجده في (٥/١٧٥) منه، يقول: «ولسنا نعدُّ نسخة (عمرو، عن أبيه، عن جده)، من أقسام الصحيح الذي لا نزاع فيه؛ من أجل الوجادة، ومن أجل أن فيها مناكير. فينبغي أن يتأمل حديثه، ويتحайд ما جاء منه منكراً، ويروى ما عدا ذلك في السنن والأحكام، مُحسِنين لإسناده، فقد احتج به أئمة كبار،

ووثقوه في الجملة، وتوقف فيه آخرون قليلاً، وما علمت أن أحداً تركه».

أقول: ومن نظر في الأحاديث التي أنكرها ابن حبان في كتابه «المجروحين» (٢/٧٣ - ٧٤)، على (عمرو بن شعيب)، يجد أنها كلها من حديث عبد الله بن لهيعة عنه. مما يؤكد أن التكاثر في حديثه أتت من قبل الضعفاء الذين رَوَوْا عنه.

وابن حبان نفسه عقب روايته لها، يقول: «وابن لهيعة قد تراءنا من عهدتي في موضعه من هذا الكتاب».

والذي يظهر لي أن مراد الحافظ الذهبي من قوله: «ويأتي الثقات عنه أيضاً بما ينكر»؛ الأحاديث التي وقع الخطأ فيها من قبله، وهذا ليس يسلم منه أحد مهما علت منزلته في الحفاظ والقبول والاثقان.

قال الإمام سفيان الثوري فيما رواه عنه الخطيب في «الكفاية» (ص ٢٢٧ - ٢٢٨): «ليس يكاد يُقْلَبُ مِنَ الْغَلَطِ أَحَدٌ. إذا كان الغالب على الرجل الحفاظ، فهو حافظ وإن غلط، وإن كان الغالب عليه الغلط: ترك»<sup>(١)</sup>.

وقال الحافظ الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٦/٢٠٧) في معرض رده على أنكار ابن عدي لحديث رواه

(١) وانظر نصوصاً أخرى عن الأئمة في ذلك وردت عند التعليق على تضعيف الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى (ص ٤٥ - ٤٦).

إبراهيم بن الهيثم البلدي: «ولو ثبت لم يؤثر قَدْحاً فيه، لأن جماعة من المتقدمين أنكروا عليهم بعض رواياتهم، ولم يمنع ذلك من الاحتجاج بهم». ثم ذكر رحمه الله تعالى مثلاً تطبيقاً لذلك.

● الراجح في طريق (عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده):

بعد الذي تقدم من مناقشة العلل التي أعل بها هذا الطريق، نجد أن ما ذهب إليه أكثر المحدثين من القول بصحة هذا الطريق والاحتجاج به إذا صح النقل إليه، هو الراجح الذي تؤيده الدلائل، وتؤكد له الشواهد.

حتى إن الإمام إسحاق بن راهويه يقول<sup>(١)</sup>:

«عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: كأيوب - هو السخيتاني -، عن نافع، عن ابن عمر».

قال الإمام النووي في «المجموع» (١/٦٥) عقب ذكره له:

«وهذا التشبيه نهاية الجلالة من مثل إسحاق رحمه الله».

وقال الإمام ابن شاهين في «ذكر من اختلفت العلماء وثقاده الحديث فيه» (ص ٦٠):

(١) كما في «الكامل» لابن عدي (١٧٦٦/٥). ورواه الحاكم في «المستدرک» (١٩٧/١) عن إسحاق بلفظ: «إذا كان الراوي عن (عمرو بن شعيب) ثقة، فهو: كأيوب، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما».

«ومن قال فيه أيوب السخيتاني، ويحيى بن معين، وأحمد بن صالح، هذا القول - يعني في قبول هذا الطريق -، وشهدوا له بالسَّماع والثقة، لا يجوز أن يُعَلَّل حديثه ولا يُطْرَح. وهو كما قالوا فيه، وشهدوا له بالثقة والسَّماع».

وقال الحافظ ابن عبد البر في «الاستذكار» (١٤١/٢٠) بعد أن ذكر عن الإمام علي بن المديني قوله في طريق عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، بأنه: «صحيح متصل، يحتاج به»، قال:

«وقول علي هذا مع إمارته وعلمه بالحديث أول ما قيل به».

وقال رحمه الله تعالى في «التقاضي لحديث الموطأ» (ص ٢٥٥): «وحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، مقبول عند أكثر أهل العلم بالنقل».

وقد قال من قبل الإمام البخاري<sup>(١)</sup>:

«رايت أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وإسحاق بن راهويه، وأبا عبيد - هو القاسم بن سلام -، وعامة أصحابنا، يحتجون بحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، ما تركه أحد من المسلمين. من الناس بعدهم!!»

(١) كما في «تهذيب الكمال» للميزي (٦٩/٢٢). وانظر: «التاريخ الكبير» للإمام البخاري (٦/٣٤٢ - ٣٤٣).

وقال الإمام ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (٨/١٨) في ترجيح هذا الرأي:

«وأما أئمة الإسلام وجمهور العلماء، فيحتجون بحديث (عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده)، إذا صَحَّ النَّقْلُ إليه، مثل: مالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، ونحوهما، ومثل: الشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهوية، وغيرهم».

وقال تلميذه ابن القيم في «زاد المعاد» (٥/٢٨٣):

«إن حديث (عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده)، لا يُعْرَفُ مِنْ أئمة الإسلام إِلَّا مِنْ اخْتِجَ بِهِ، وَبُنِيَ عَلَيْهِ، وَإِنْ خَالَفه فِي بعض المواضع»<sup>(١)</sup>.

وقال الإمام أبو بكر الحازمي في «الاعتبار في التأنيخ والمنسوخ من الآثار»<sup>(٢)</sup> (ص ٨٩):

«وعمر بن شعيب ثقة باتفاق أئمة الحديث، وإذا روى عن غير أبيه لم يَخْتَلَفْ أَحَدٌ فِي الاحتجاج به. وأما روايته عن أبيه، عن جده، فالأكثرُونَ على أَنَّها متصلة، ليس فيها إِرْسَالٌ ولا انْقِطَاعٌ».

(١) وانظر أقوالاً أخرى للإمام ابن القيم في هذا الاتجاه: «زاد المعاد» (٣/٤٥٨)، و«إعلام الموقعين» (١/٩٩).

(٢) وقد نقله عنه الإمام ابن دقيق العيد رحمه المولى في «الإمام في معرفة أحاديث الأحكام» (٢/٣٢٤) مؤثراً له.

وقال الإمام ابن الملقن في «البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير» (٣/٣٤٠):

«الجمهور والأكثرون على الاحتجاج به، كما قاله الشيخ تقي الدين ابن الصلاح في كلامه على «المهذب». وهو كما قال».

وجماع القول في هذا الطريق، هو ما قرره الإمام النووي في «المجموع» (١/٦٥) عندما قال:

«ذَقَبَ أَكْثَرُ الْمُحَدِّثِينَ إِلَى صِحَّةِ الاحتجاج به، وهو الصَّحِيحُ الْمُخْتَارُ»<sup>(١)</sup>. والله سبحانه وتعالى أعلم.



(١) وقد صَرَّحَ بمثل قوله هذا في كتابه «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/٢٩) - (٣٠) أيضاً.

- «ما لم يُضْمَنْ»: مبني للمجهول، أي ما لم يُملَك أو يُقبَض.

- «ما ليس عنذك»: أي شيئاً ليس في مُلكك حال العقد.



## الدراسة اللغوية

- «لا يَجِلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ»: (السَّلَفُ): يُظَلَّقُ على السَّلَم والقَرْض.

والمراد به هاهنا شَرُطُ القَرْضِ على حَذْفِ المضاف، أي لا يَجِلُّ بَيْعٌ مع شَرُطِ سَلَفٍ. وقد نفى الجِلُّ اللازم للصُّحَّة، ليدل على الفساد من طريق الملازمة.

يقال: سَلَفْتُ وَأَسَلَفْتُ تَسْلِيفاً وإِسْلَافاً، والاسم: السَّلَفُ، وهو في المعاملات على وجهين:

أحدهما: القَرْضُ الذي لا منفعة فيه للمُقْرِضِ غيرَ الأجر والشُّكْرِ، وعلى المُقْرِضِ رَدُّهُ كما أَخَذَهُ. والعَرَبُ تُسَمِّي القَرْضَ: سَلَفاً.

والثاني: هو أن يُعْطَى مالاً في مِئْلَةٍ إلى أَجَلٍ مَعْلُومٍ بزيادة في السُّعْرِ الموجود عند السَّلَفِ؛ وذلك منفعة للمُسْلِفِ. وهو على المعنيين: اسم من الإِسْلَاف<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: «الكشاف من حقائق السُّنَنِ» للطَّيْبِيُّ (٨٢/٦)، و«النهاية» لابن الأثير (٣٨٩/٢ - ٣٩٠)، و«مجمع بحار الأنوار» للفَتْنَيِّ (١٠٢/٣)، و«تاج العروس» للزَّيْدِي (٢٨٠/١٢) مادة (سلف).

## الدراسة الفقهية

### • مَدْخَلٌ إِلَى فِقْهِ النَّصِّ:

قال الإمام ابن قَيِّم الجَوْزِيَّة رحمه الله في «تهذيب سنن أبي داود» (١٤٤/٥): «هذا الحديث أَصْلٌ مِنْ أَصُولِ المعاملات، وهو نَصٌّ فِي تحريم الجِبَلِ الرَّبَوِيَّةِ».

وبيان ذلك: أَنَّ مِنْ كَمَالِ الشريعة الإسلامية وإِحْكَامِهَا، أَنَّهَا مَا حَرَّمَتْ أَمْرًا أَوْ نَهَتْ عَنْ شَيْءٍ، إِلَّا حَرَّمَتْ مَقْدَمَاتِهِ، وَنَهَتْ عَنْ كُلِّ مَا يُفْضِي إِلَيْهِ. فَتَقْطَعُ الطَّرِيقَ لِلْوُصُولِ إِلَيْهِ وَالْوُقُوعِ فِيهِ.

وَمِنْ ذَلِكَ سَدُّهَا لِأَبْوَابِ التَّحَايُلِ الَّتِي لَا يُعْدِمُهَا الْمُخْتَالُونَ لِلْوُصُولِ إِلَى غَايَاتِهِمْ وَمَآرِبِهِمْ غَيْرِ الْمَشْرُوعَةِ، وَإِنْ أَقْنَعُوا أَنْفُسَهُمْ وَزَوَّزُوا لِلْآخِرِينَ مَشْرُوعِيَّتَهَا وَعَدَمَ تَضَادِّهَا لِأَحْكَامِ الشريعة.

وَالْحَقُّ سَبْحَانَهُ عِنْدَمَا حَرَّمَ الرَّبُّ فِي مُحْكَمٍ تَنْزِيلَهُ قَائِلًا: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الزَّيْءَ﴾ (البقرة: ٢٧٥)، حَرَّمَ كَذَلِكَ مَا يُفْضِي إِلَيْهِ وَيُخْتَالُ لَهُ، وَإِنْ أَخَذَ صُورَةَ الْعُقُودِ الْمَشْرُوعَةِ فِي

أَصْلِهَا؛ فَكَانَ أَنْ جَاءَ النِّهْيُ فِي الشريعة: «عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ»، وَ«عَنْ سَلَفٍ وَبَيْعٍ»، وَ«عَنْ بَيْعِ الْعَيْنَةِ»، وَ«عَنْ رِبْحٍ مَا لَمْ يُضْمَنْ»، وَ«عَنْ بَيْعٍ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ»، وَأَمْثَالُ تِلْكَ الْعُقُودِ الَّتِي هِيَ فِي حَقِيقَتِهَا سُلَّمٌ لِلْوُصُولِ إِلَى الرَّبَا الْمُحَرَّمِ وَذَرِيعَةٌ إِلَيْهِ.

قَالَ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ الْغَزَالِيُّ<sup>(١)</sup> رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَا مِنْ حَرَامٍ إِلَّا وَلَهُ حَرِيمٌ بِطِيفٍ بِهِ، وَحُكْمُ الْحُرْمَةِ يَنْسَجِبُ عَلَى حَرِيمِهِ، لِيَكُونَ حِمًى لِلْحَرَامِ، وَوَقَايَةً لَهُ، وَحِفْظًا مَانِعًا حَوْلَهُ».

### • الْأَحْكَامُ الْمُسْتَنْبَطَةُ مِنَ الْحَدِيثِ:

اشْتَمَلَ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَلَى أَرْبَعِ صُورٍ حَرَّمَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَيْعَ عَلَى صِفَتَيْهَا.

### الصُّورَةُ الْأُولَى: سَلَفٌ وَبَيْعٌ:

وَقَدْ قُسِّرَ بَعْدَهُ تَفَاسِيرٌ<sup>(٢)</sup>، مِنْهَا:

- أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ سِلْعَةً عَلَى أَنْ يُقْرِضَهُ مِنْ اشْتَرَاهَا مِنْهُ قَرْضًا.

(١) فِي «إِحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ» (٢٧٢/٢) فِي أَوَائِلِ كِتَابِ السَّمَاعِ.  
(٢) انْظُرْهَا فِي: «الْآثَارُ» لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ ص ١٦١، وَ«مَعَالِمِ السُّنَنِ» لِلْمُحَطَّابِيِّ (١٤٤/٥)، وَ«الْإِسْتِذْكَارُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (٢٠/١٤١) وَمَا بَعْدَ، وَاشْرَحَ السُّنَنُ لِلْبَغَوِيِّ (٨/١٤٥)، وَ«عَارِضَةُ الْأَخْوَذِيِّ» لِلْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ ابْنِ الْعَرَبِيِّ (٥/٢٤١ - ٢٤٤)، وَ«الْكَاشِفُ» عَنْ حَقَائِقِ السُّنَنِ لِلطَّيْبِيِّ (٦/٨٢)، وَ«تَهْذِيبُ السُّنَنِ» لِابْنِ الْقَيِّمِ (٥/١٤٩) وَمَا بَعْدَ، وَ«نِيلُ الْأَوْتَارِ» لِلشُّوكَّانِيِّ (٥/١٩٠).

كَأَن يَقُولَ: أبيعك هذا المنزل بمبلغ كذا، على أَن تُقْرِضَنِي مبلغاً مقداره كذا.

أو العكس، بَأَن يَقُولَ لَهُ: تُقْرِضَنِي مبلغاً مقداره كذا، على أَن أبيعك هذا المنزل بكذا.

قال الإمام مالك في «موطئه»<sup>(١)</sup> عَقِبَ روايته - بلاغاً - لنهي النبي ﷺ عن بَيْعٍ وَسَلَفٍ:

«وتفسير ذلك أَن يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: آخِذْ سِلْعَتَكَ بِكَذَا وَكَذَا عَلَى أَن تُسَلِّفَنِي كَذَا وَكَذَا، فَإِنَّ عَقْدًا يَبْعُهُمَا عَلَى هَذَا فَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ».

- كما فُسِّرَ: بَأَن يُقْرِضَهُ قَرْضاً، ثُمَّ يُبَاعِيهِ عَلَيْهِ بَيْعاً يَزِيدُ عَلَيْهِ. قَالَهُ الإمام أحمد بن حنبل.

وقد اختار تفسير الإمام أحمد هذا وَجَلَّاهُ، الإمام ابن القيم في «تهذيب السنن» (١٤٩/٥) فقال:

«لأنه إذا أقرضه مائة إلى سَنَةٍ، ثُمَّ بَاعَهُ مَا يَسَاوِي خَمْسِينَ بِمِائَةٍ: فَقَدْ جَعَلَ هَذَا الْبَيْعَ ذَرِيعَةً إِلَى الزِّيَادَةِ فِي الْقَرْضِ الَّذِي مُوجِبُهُ رَدُّ الْمِثْلِ، وَلَوْلَا هَذَا الْبَيْعُ لَمَا أَقْرَضَهُ، وَلَوْلَا عَقْدُ الْقَرْضِ لَمَا اشْتَرَى ذَلِكَ».

وَمِنْ قَبْلِهِ قَدْ قَالَ الإمام الحَظَّائِيُّ فِي «مَعَالِمِ السُّنَنِ» (١٤٤/٥):

(١) فِي كِتَابِ الْبَيْعِ، بَابُ السَّلَفِ وَبَيْعِ الْعُرُوضِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ (٢/٦٥٧).

«وَذَلِكَ قَائِدٌ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُقْرِضُهُ عَلَى أَن يُحَابِيَهُ فِي الثَّمَنِ... وَلَئِنْ كُلُّ قَرْضٍ جَرَّ مُنْفَعَةً فَهُوَ رَبَاءٌ».

قال الإمام ابن قدامة رحمه الله في «المغني» (٣٣٤/٦):

«لأنه إذا اشترط القرض زاد في الثمن لأجله، فتصير الزيادة في الثمن عوضاً عن القرض، وبيعاً له، وذلك رِبَاءً مُحَرَّمٌ، فَفَسَدَ، كَمَا لَوْ صَرَّخَ بِهِ، وَلَأنَّهُ يَبِيعُ فَاسِداً، فَلَا يَعُودُ صَاحِباً، كَمَا لَوْ بَاعَ دِرْهَمًا بِدَرْهَمَيْنِ، ثُمَّ تَرَكَ أَحَدَهُمَا».

وقد صَرَّحَ ابن جُزَيٍّ فِي «القوانين الفقهية» ص ١٧٢: بِأَنَّهُ الْبَيْعُ بِاشْتِرَاطِ السَّلَفِ مِنْ أَحَدِ الْمُتَبَايِعِينَ لَا يَجُوزُ بِإِجْمَاعٍ.

قال الموفق ابن قدامة في «المغني» (٣٣٤/٦):

«هُوَ مُحَرَّمٌ، وَالْبَيْعُ بَاطِلٌ... وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا».

وقد ذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ إِلَى أَنَّ مُشْتَرِطَ السَّلَفِ: إِنْ تَرَكَ السَّلَفَ: صَحَّ الْبَيْعُ، وَلَمْ يَجْزِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ.

قال الإمام ابن عبد البر المالكي في «التمهيد» (٢٤/٣٨٥):

«أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مَنْ بَاعَ بَيْعاً عَلَى شَرْطِ سَلَفٍ يُسَلِّفُهُ أَوْ يَسْتَسَلِفُهُ، فَبَيْعُهُ فَاسِدٌ مُرَدُّودٌ؛ إِلَّا أَنْ مَالِكاً فِي الْمَشْهُورِ مِنْ مَذْهَبِهِ يَقُولُ فِي الْبَيْعِ وَالسَّلَفِ: إِنَّهُ إِذَا طَاعَ الَّذِي اشْتَرَطَ السَّلَفَ بِتَرْكِ سَلَفِهِ فَلَمْ يَقْبِضْهُ، جَازَ الْبَيْعُ، هَذَا قَوْلُهُ فِي

«موطنه»<sup>(١)</sup>.... وقال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم - من المالكية -: لا يجوز البيع وإن رَضِيَ مُشْتَرِطُ السَّلَفِ بترك السَّلَفِ، وهو قول الشافعي، - [وأبي حنيفة]<sup>(٢)</sup> -، وجمهور العلماء؛ لأنَّ البيع وَقَعَ فاسداً، فلا يجوز وإن أُجِيزَ.

أقول: ويلتحق بالنهي عن سَلَفٍ وَيَبِيعُ: الإجارة أو الصَّرْفُ، ونحوهما<sup>(٣)</sup> ممَّا كان من ضروب البيع، مع السَّلَفِ؛ وذلك لتمكُّنه من الوصول إلى رِبَا السَّلَفِ من طريق زيادة الأجرِ، أو زيادة سِغَرِ الصَّرْفِ، أو انقاصهما، والله سبحانه وتعالى أعلم.

هذا وقد فَسَّرَ العلامة الصُّنْعَائِيُّ في «سُبُلِ السَّلَامِ» (٣/ ٨١٠): النهي عن السَّلَفِ والبيع، بقوله:

«وصورة ذلك: حيث يريد الشخص أن يشتري سلعةً بأكثر من ثمنها من أجل النَّسَاءِ - يعني الأجل -، وعنده أن ذلك لا يجوز، فيحتال بأنَّ يَسْتَفْرِضَ الثمن من البائع ليعجله إليه جِيلَةً».

وقد رَدَّ هذا التفسير: الإمام الشُّوكَّانِيُّ في «نيل الأوطار» (٥/ ١٩٠)، فقال:

«وفي كُتُبِ جماعةٍ مِنْ أهل البيت عليهم السلام، أنَّ

السَّلَفُ والبيع، صورته: أنَّ يريد الشخص أنَّ يشتري السلعة بأكثر من ثمنها لأجل النَّسَاءِ، وعنده أنَّ ذلك لا يجوز، فيحتال، فنستقرضه الثمن من البائع ليعجله إليه جِيلَةً.

والأوَّلَى: تفسيرُ الحديث بما تقتضيه الحقيقة الشرعية أو اللغوية أو العُرفِيَّةُ أو المَجَازُ، عند تَعَلُّرِ الحَمَلِ على الحقيقة، لا بما هو معروف في بعض المذاهب غير معروف في غيره».

للصورة الثانية: شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ:  
وقد اخْتَلَفَ فِي تَفْسِيرِهَا<sup>(١)</sup>:

١ - فُقِيلَ: هو أنَّ يقول بعثك هذه السلعة حالاً بمائة، ونَيْبَةً بمائتين.

٢ - وقِيلَ: هو أنَّ يشترط البائع على المشتري ألا يبيع السلعة ولا يَهَبَهَا.

٣ - وقِيلَ: هو أنَّ يقولَ: بعثك هذه السلعة بكذا على أنَّ تبِيعني السلعة الفلانية بكذا.

٤ - وقِيلَ: هو أنَّ يقولَ: بعثك ثوبي بكذا وَعَلَيَّ قِصَارَتُهُ<sup>(٢)</sup> وَخِيطَاتُهُ.

(١) انظر: «معالم السنن» للحَطَّائِي (١٤٤/٥ - ١٥١)، و«شرح السنن» للْبُيْهَوِيِّ (١٤٤/٥ - ١٤٩)، و«المغني» لابن قُذَّامَةَ (٣٢١/٦ - ٣٢٧)، و«نيل الأوطار» للشُّوكَّانِيِّ (١٩٠/٥ - ١٩١).

(٢) قَصَرْتُ الثوبَ قَصْرًا: بَيَضْتُهُ. «المصباح المنير» مادة (قصر) ص ٥٠٥.

(١) (٦٥٧/٢).

(٢) كما صَرَّحَ به في كتابه «الاستذكار» (١٤٣/٢٠).

(٣) انظر: «شرح مشتمل الإرادات» للْبُيْهَوِيِّ (٣١/٢).

٥ - وقيل: هو أن يقول: خُذْ هذه السِّلَقة بعشرة نَقْدًا، وأخذها منك بعشرين نَسِيئةً.

هذه هي مجموع الأقوال التي فُسِّرَتْ في الصورة الثانية هذه. وسنناقش هذه الأقوال قولاً بعد آخر، لنرى أَرْجَحَهَا وأَوْفَقَهَا مع النَّصِّ في سِيَاقِهِ الْمُتَّجِه صَوْبَ تحريم الحِيل الرُّبَوِيَّة. **أما القول الأول:**

فأصحابه قالوا: إنَّ البيع على هذه الصورة يكون بمنزلة بيعتين، فهذا بَيْعٌ واحدٌ تَضْمَنَ شَرْطَيْنِ يَخْتَلِفُ المقصود باختلافهما، وهو الثمن، ويدخله الغَرَرُ والجَهَالَةُ.

أي إنَّ الثمن في هذه الصورة قد أصبح مجهولاً لما فيه عن تعليق وإيهام، دون أن يستقرَّ الثمنُ على شيء: هل حالاً أو مؤجلاً؟ حيث إنَّ البائع لم يجزم ببيع واحدٍ، فأشبهه لو قال: بعتك هذا أو هذا.

وهذا التفسيرُ مروى عن زيد بن علي وأبي حنيفة.

ومَنْ رَجَّحَ هذا التفسير، قال: إنَّه تتحقق فيه ظَرْفِيَّةُ العقد بشرطين يدور العقد بينهما.

وقد رَدَّ الإمام ابن القيم رحمه الله هذا التفسير، فقال<sup>(١)</sup>: «هذا بعيد من معنى الحديث من وجهين:

(١) في «تهذيب السُّنَنِ» (١٤٨/٥).

أحدهما: أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الرُّبَا فِي هذا العقد.

الثاني: أَنَّ هذا ليس بصفقتين، إنما هو صفقة واحدة بأحد الثمنين. وقد رَدَّه بين الأوليين أو الرُّبَا.

ومعلوم أَنَّهُ إِذَا أَخَذَ بالثمن الأَزِيدَ فِي هذا العقد لم يكن رِبَاً. فليس هذا معنى الحديث.

وما قاله رحمه الله قوياً مُتَّجِهاً.

**أما القول الثاني:**

فإنَّه مُسْتَبَعَدٌ، لَأَنَّهُ مَنَعَ المشتري مِنْ مُقْتَضَى العقد، حيث إنَّ مُقْتَضَاهُ: التمليك، وإطلاق التصرف في الرُّقْبَةِ والمنفعة، وهذه الشروط تقتضي الحَجْرَ الذي هو مناقضٌ لموجب الملك، فصار كأنَّه لم يَبِعْهُ مِنْهُ أو لم يملكه إياه، وهذا يعني أَنَّهُ لَا فَرْقَ بين أنْ يشترط شرطاً واحداً أو أكثر، لأنَّ الشرط الواحد كفيلاً بإفساد البيع.

وهذا التفسير لما جاء في الحديث بالشرطين الفاسدين، رواه الأئرم عن الإمام أحمد في رواية عنه<sup>(١)</sup>.

**أما القول الثالث:**

فَيَبِينُ أَنَّهُ إِنَّمَا هُوَ بَيْعٌ مجزومٌ بشرط واحدٍ، وليس بشرطين، فهو من قِيلِ النهي عن بَيْعٍ وشرط.

(١) «المغني» لابن قدامة (٣٢٢/٦).

#### أما القول الرابع:

فقد ذهب إليه الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية، حيث إنهما فرقاً بين شرط واحد وبين شرطين اثنين.

قال ابن المنذر<sup>(١)</sup>: قال أحمد وإسحاق فيمن اشترى ثوباً واشترط على البائع خياطته وقصارته، أو طعاماً واشترط طحنه وحمله: إن اشترط أحد هذه الأشياء فالبيع جائز، وإن اشترط شرطين فالبيع باطل.

وقال القاضي أبو يعلى الحنبلي في «المجرد في المذهب»<sup>(٢)</sup>: «ظاهر كلام أحمد أنه متى شرط في العقد شرطين، بطل، سواء كانا صحيحين، أو فاسدين، لمصلحة العقد، أو لغير مصلحته. أخذاً بظاهر الحديث، وعملاً بعمومه. ولم يفرق الشافعي، وأصحاب الرأي بين الشرطين».

قال ابن قدامة في «المغني»<sup>(٣)</sup>: «ثبت عن أحمد رحمه الله أنه قال: الشرط الواحد لا بأس به، إنما نهي عن الشرطين في البيع».

ومستنده حديث (عبد الله بن عمرو) هذا، حيث إنه دلّ بمفهومه على جواز الشرط الواحد.

وقد رد الإمام الخطابي رحمه الله تعالى هذا التفسير، فقال<sup>(١)</sup>:

«ولا فرق بين أن يشترط عليه شيئاً واحداً أو شيئين، لأن العلة في ذلك كله واحدة. وذلك لأنه إذا قال: بعثك هذا الثوب بعشرة دراهم على أن تقصره لي، فإن العشرة التي هي الثمن تنقسم على الثوب وعلى أجرة القصار، فلا يذرى حيثى: كم حصّة الثوب من حصّة الإجارة؟ وإذا صار الثمن مجهولاً: بطل البيع. وكذلك هذا في الشرطين والأكثر».

قال ابن حزم<sup>(٢)</sup> رحمه الله:

«أما قول أحمد؛ فخطأ أيضاً، لأنّ تحريم رسول الله ﷺ الشرطين في بيع، ليس مبيحاً لشرط واحد، ولا محرماً له، لكنه مسكوت عنه في هذا الخبر، فوجب طلب حكمه في غيره، فوجدنا قوله ﷺ: «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل»، فبطل الشرط الواحد، وكل ما لم يعقد إلا به، وبالله تعالى التوفيق».

وقال ابن القيم عن هذا التفسير: إنه بعيد، ودلّ على بطله بقوله<sup>(٣)</sup>:

«إن اشترط منفعة البائع في المبيع إن كان فاسداً فسَدَ

(١) في «معالم السنن» (١٤٥/٥ - ١٤٦).

(٢) في «المحلن» (٤١٦/٨).

(٣) في «تهذيب السنن» (١٤٦/٥).

(١) المصدر السابق نفس الموطن، و«سنن الترمذي» (٥٣٥/٣).

(٢) كما نقله عنه ابن قدامة في «المغني» (٣٢٢/٦).

(٣) (٣٢١/٦).

الشَّرْطُ والشَّرْطَانِ، وإن كان صحيحاً، فأيُّ فَرْقٍ بين منفعة أو منفعتين أو منافع؟ لا سيما والمصححون لهذا الشرط قالوا: هو عَقْدٌ قد جَمَعَ بيعاً وإِجَارَةً، وهما معلومان لم يتضمنا غَرَرًا، فكانا صحيحين. وإذا كان كذلك، فما الموجب لفساد الإجارة على منفعتين، وصحتها على منفعة؟ وأيُّ فَرْقٍ بين أن يشترط على بائع الحَطَب: حَمْلُهُ، أو حملة ونقله، أو حملة وتكسيه؟<sup>(١)</sup>

قال الإمام الترمذي في «سُنَنِهِ»<sup>(٢)</sup> عَقِبَ روايته لحديث جابر: «أَنَّ بَاعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بَعِيرًا، واشْتَرَطَ ظَهْرَهُ إِلَى أَهْلِهِ»، قال:

«وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ؛ يَرَوْنَ الشَّرْطَ فِي الْبَيْعِ جَائِزًا، إِذَا كَانَ شَرْطًا وَاحِدًا. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ»<sup>(٣)</sup>. وقال بعضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا يَجُوزُ الشَّرْطُ فِي الْبَيْعِ، وَلَا يَتِمُّ الْبَيْعُ إِذَا كَانَ فِيهِ شَرْطٌ.

قال الشُّوكَانِيُّ<sup>(٤)</sup> رحمه المولى تعالى:

«وَقَدْ أَخَذَ بِظَاهِرِ هَذَا الْحَدِيثِ - يَعْنِي حَدِيثَ (عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ) - بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَقَالَ: إِنَّ شَرْطَ فِي الْبَيْعِ

(١) في كتاب البيوع، باب ما جاء في اشتراط ظهر الدابة عند البيع (٣/ ٥٥٤) رقم (١٢٥٣).

(٢) والأوزاعي، وابن شبرمة، وأبو ثور، كما في «فتح الباري» (٣/ ٣١٤).

(٣) في «نيل الأوطار» (٥/ ١٩٠ - ١٩١).

شَرْطًا وَاحِدًا صَحَّ، وَإِنْ شَرَطَ شَرْطَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ لَمْ يَصَحَّ... وَمَذْهَبُ الْأَكْثَرِ عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ الشَّرْطِ وَالشَّرْطَيْنِ، وَاتَّفَقُوا عَلَى عَدَمِ صَحَّةِ مَا فِيهِ شَرْطَانِ. يَعْنِي مِمَّا لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ وَلَا يُلَاقِيهِ، فَإِذَا كَانَ الشَّرْطُ مُلَاقِيًا لِلْعَقْدِ أَوْ مِنْ مُقْتَضَاهُ، فَهُوَ صَحِيحٌ وَإِنْ تَعَدَّدَ. فَالنَّظَرُ لَيْسَ لِعَدَدِ الشُّرُوطِ، بَلْ لِلْإِعْتِبَارِ الْمَذْكُورِ، وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

#### أما القول الخامس:

فإنه أحسن التفاسير المتقدمة، وهو ما رَجَّحَهُ الإمام ابن القَيِّم رحمه الله، حيث يقول<sup>(١)</sup>: «وُفِّرَ بِأَنْ يَقُولَ: (خُذْ هَذِهِ السَّلْعَةَ بِعَشْرَةِ نَقْدًا، وَأَخِذْهَا مِنْكَ بِعَشْرِينَ نَيْسِنَةً)، وَهِيَ مَسْأَلَةُ (الْعَيْنَةِ) بِعَيْنَيْهَا. وَهَذَا هُوَ الْمَعْنَى الْمَطَابِقُ لِلْحَدِيثِ. فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ مَقْصُودُهُ الدَّرَاهِمَ الْعَاجِلَةَ بِالْأَجَلَةِ فَهُوَ لَا يَسْتَحِقُّ إِلَّا رَأْسَ مَالِهِ، وَهُوَ أَوْكَسُ الثَّمَنِ، فَإِنْ أَخَذَهُ أَخَذَ أَوْكَسَهُمَا، وَإِنْ أَخَذَ الثَّمَنَ الْأَكْثَرَ فَقَدْ أَخَذَ الرِّبَا. فَلَا مَحِيدَ لَهُ عَنْ أَوْكَسِ الثَّمَنِ أَوْ الرِّبَا. وَلَا يَحْتَمِلُ الْحَدِيثُ غَيْرَ هَذَا الْمَعْنَى، وَهَذَا هُوَ بِعَيْنِهِ: الشَّرْطَانِ فِي بَيْعٍ، فَإِنَّ الشَّرْطَ يُطْلَقُ عَلَى الْعَقْدِ نَفْسِهِ. لِأَنَّهُمَا تَشَارَطَا عَلَى الْوَفَاءِ بِهِ فَهُوَ مُشْرُوطٌ، وَالشَّرْطُ يُطْلَقُ عَلَى الْمَشْرُوطِ كَثِيرًا، كَالْقَرْبِ يُطْلَقُ عَلَى الْمَضْرُوبِ، وَالْحَلْقُ عَلَى الْمَحْلُوقِ، وَالنَّسْخُ عَلَى الْمَنْسُوخِ. فَالشَّرْطَانِ كَالصَّفَقَتَيْنِ سَوَاءٌ، فَشَرْطَانِ فِي بَيْعٍ كَصَفَقَتَيْنِ فِي صَفَقَةٍ.

(١) في كتابه «تهذيب السُّنَنِ» (٥/ ١٤٨ - ١٤٩).

وإذا أردت أن يتضح لك هذا المعنى فتأمل نَهْيَهُ ﷺ في حديث ابن عمر عن: بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ، وعن سَلَفٍ وَيَبِّع. رَوَاهُ أَحْمَدُ. ونَهْيُهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ: شَرْطَيْنِ فِي بَيْعٍ، وعن سَلَفٍ وَيَبِّع. فَجَمَعَ السَّلَفُ وَالْبَيْعَ مَعَ الشَّرْطَيْنِ فِي الْبَيْعِ، وَمَنِ الْبَيْعَتَيْنِ فِي الْبَيْعَةِ.

ومسرُّ ذلك: أَنَّ كِلَا الْأَمْرَيْنِ يؤولُ إِلَى الرِّبَا، وَهُوَ ذَرِيعَةٌ إِلَيْهِ... وَمَنْ نَظَرَ فِي الْوَاقِعِ وَأَحَاطَ بِهِ عِلْمًا، فَهِيَ مُرَادُ الرَّسُولِ ﷺ مِنْ كَلَامِهِ، وَنَزَلَهُ عَلَيْهِ، وَعَلِمَ أَنَّهُ كَلَامٌ مِنْ جُمُعَتِ لَهُ الْحِكْمَةُ، وَأَوْتِي جَوَامِعَ الْكَلِمِ، فَصَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، وَجَزَاءُ أَفْضَلِ مَا جَزَى نَبِيًّا عَنْ أُمَّتِهِ. وَقَدْ قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: اطْلُبُوا الْكَتُورَ تَحْتَ كَلِمَاتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ انتهى.

أقول: وهذا التفسيرُ مِنْهُ رَحِمَهُ اللَّهُ ذَقِيقٌ نَفِيسٌ، لَا يَكُونُ إِلَّا لِمَنْ تَشَبَّحَ بِالْفَقْهِ الْمُقْصِدِيِّ إِلَى جَانِبِ إِمَامَتِهِ بِالْفَقْهِ الْفُرُوعِيِّ. وَمَا أَخَوَجْنَا إِلَى هَذَا الْجَمْعِ فِي فِقْهِنَا كُلِّهِ، وَفِي حَرَكَةِ حَيَاتِنَا وَبِنَائِنَا، مَعَ إِيْلَاءِ الْفَقْهِ الْمُقْصِدِيِّ كَبِيرَ مَحَلٍّ، وَبِالْغِ تَوَجُّهِ مُنْضَبِطٍ.

وَمِمَّا يُرْجَحُ هَذَا التَّفْسِيرُ وَيُؤَكِّدُهُ، أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ إِجْرَاءُ مَا جَاءَ فِي حَدِيثِ (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو) هَذَا، مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَجِلُّ شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ»، عَلَى عُمُومِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الشُّرُوطَ عَلَى ضُرُوبٍ:

فمنها: مَا يُنَاقِضُ الْبَيْعَ، فَيُفْسِدُهَا، لِكُونِهَا مُنَاقِضَةً

الْمَقْصُودَ مِنْ تِلْكَ الْعُقُودِ، أَوْ تُخَالِفُ الْقَوَاعِدَ الْعَامَةَ الشَّرْعِيَّةَ، أَوْ تُضَادُّ مَقْصِدًا مِنْ مَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ.

ومنها: مَا يُلَايِمُهَا، وَلَا يُفْسِدُهَا، لِعَدَمِ مُخَالَفَتِهَا لِمَا ذُكِرَ. وَالرَّسُولُ ﷺ يَقُولُ: «الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ»<sup>(١)</sup>.

وَيَقُولُ: «مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِائَةً شَرْطًا»<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَقَاطِعُ الْحَقُوقِ عِنْدَ الشُّرُوطِ»<sup>(٣)</sup>.

فَعَلِمَ أَنَّ مِنَ الشُّرُوطِ مَا هُوَ صَحِيحٌ، وَمِنْهَا مَا هُوَ بَاطِلٌ، فَقَدْ صَحَّ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ ابْتِاعَ عَبْدًا، وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلَّذِي

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْأَقْصِيَّةِ، بَابُ فِي الصَّلَاحِ (١٩/٤ - ٢٠) رَقْمُ (٣٥٩٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَقَدْ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» فِي الْإِجَارَةِ، بَابُ الشُّمُورَةِ (٤٥١/٤)، مُتَّفَقًا بِصِيغَةِ الْجَزْمِ. وَهُوَ مَرْوِيٌّ مِنْ حَدِيثِ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ. وَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ بِمَجْمُوعِ طَرَفِهِ. انْظُرْ: «تَفْلِيحُ التَّمْلِيحِ» لِابْنِ حَبَرٍ (٣/٢٨٠ - ٢٨٣)، وَ«التَّلْخِصُ الْخَبِيرُ» لَهُ أَيْضًا (٣/٥٥ - ٥٦) رَقْمُ (١١٩٩)، وَ«الْمَقَاصِدُ الْحَسَنَةُ لِلشَّحَارِيِّ» ص ٣٨٥ - ٣٨٦.

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الشُّرُوطِ، بَابُ الشُّرُوطِ فِي الْوَلَاءِ (٣٢٦/٥) رَقْمُ (٢٧٢٩)، وَغَيْرِ مَوْضِعٍ، وَمُسْلِمٌ فِي الْوَلَاءِ، بَابُ إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ (١١٤١/٢ - ١١٤٢) رَقْمُ (١٥٠٤/٦)، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

(٣) رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «سُنَنِهِ» (٢١١/١) رَقْمُ (٦٦٢)، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ. وَقَدْ عَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ فِي النِّكَاحِ، بَابُ الشُّرُوطِ فِي النِّكَاحِ (٩/٢١٧) عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِصِيغَةِ الْجَزْمِ.

باعه إلا أن يشترط المبتاع<sup>(١)</sup>.

فهذا دال على كون الشارع الحكيم قد أثبت شرطاً في عقد البيوع، ولم يَرِ العقد يفسد بها، فعلم أنه ليس كل شرط مبطلاً للبيع.

**الصورة الثالثة: ربح ما لم يضمن<sup>(٢)</sup>:**

وهو أن يأخذ ربح سلعة لم يضمنها، مثل أن يبيع سلعة قد اشتراها ولم يكن قبضها، فهذا البيع باطل، وربحه لا يجوز؛ لأن المبيع في ضمان البائع الأول، وليس في ضمان البائع الثاني، وذلك لعدم القبض.

وهذا معنى قوله ﷺ: «الخراج بالضمان»<sup>(٣)</sup>.

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْمُسَافَاةِ، بَابُ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ مَمَرٌ أَوْ شِرْبٌ فِي حَائِطٍ أَوْ فِي تَحْلٍ (٤٩/٥) رَقْم (٢٣٧٩)، وَمُسْلِمٌ فِي الْبَيْعِ، بَابُ مَنْ بَاعَ نَحْلًا عَلَيْهَا ثَمَرٌ (١١٧٣/٣) رَقْم (١٥٤٣/٨٠)، وَغَيْرُهُمَا.

(٢) انْظُرْ: «مَعَالِمُ الشُّنَنِ» لِلْحَظَّابِيِّ (١٤٤/٥)، وَ«تَهْلِيْبُ الشُّنَنِ» لِابْنِ الْقَيْمِ (١٥٣/٥ - ١٥٦)، وَ«الْكَاشَفُ عَنْ حَقَائِقِ الشُّنَنِ» لِلْقَلْبِيَّيْنِ (٨٣/٦).

(٣) رَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ السَّيِّدَةِ عَائِشَةَ: أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٤٩/٦)، وَغَيْرُ مَوْضِعٍ، وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْبَيْعِ، بَابُ فِيمَنْ اشْتَرَى عَبْدًا فَاسْتَعْمَلَهُ... (٧٧٧/٣ - ٧٧٩) رَقْم (٣٥٠٨ وَ ٣٥١٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْبَيْعِ، بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يَشْتَرِي الْعَبْدَ وَيُسْتَفْلَهُ... (٥٨١/٣ - ٥٨٢) رَقْم (١٢٨٥ وَ ١٢٨٦)، وَغَيْرُهُمْ. قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «بَلُوغِ الْمَرَامِ» ص ٢٧١ رَقْم (٨٣٨): «رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَضَعَفَهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ عُزَيْمَةَ وَابْنُ الْجَارُودُ وَابْنُ جَبَّانَ وَالْحَاكِمُ وَابْنُ الْقَطَّانِ». وَانْظُرْ: «التَّلْخِصُ الْعَبِيرُ» لِابْنِ حَجَرٍ (٥١/٣) رَقْم (١١٩١).

وقد ذكر الإمام ابن القيم الحكمة من النهي عن ربح ما لم يضمن، فقال<sup>(١)</sup>:

«هو من محاسن الشريعة، فإنه لم يتم عليه استيلاء، ولم تنقطع علق البائع عنه، فهو يظلم في الفسخ والامتناع من الإقباض إذا رأى المشتري قد ربح فيه، وإن أقبضه إياه، فإنما يقبضه على إغماض وتأسف على قوت الربح، فتفسد متعلقة به، لم ينقطع ظمعه منها، وهذا معلوم بالمشاهدة. فمن كمال الشريعة ومحاسنها: النهي عن الربح فيه، حتى يستقر عليه، ويكون من ضمانه، فيأمن البائع من الفسخ وتقطع علقه عنه».

وذكر العلامة الصنعاني في «سبل السلام»<sup>(٢)</sup> تفسيراً آخر،

فقال:

«قبل معناه: ما لم يملك. وذلك هو الغضب، فإنه غير ملك للغاصب، فإذا باعه وربح في ثمنه لم يحل له الربح». وهو بعيد.

**الصورة الرابعة: يبيع ما ليس عنك<sup>(٣)</sup>:**

يعني ما ليس في ملكك، أو ولايتك، أو قذرتك. أي لا

(١) فِي تَهْلِيْبِ الشُّنَنِ (١٥٣/٥ - ١٥٤).

(٢) (٨١٠/٣).

(٣) انْظُرْ: «مَعَالِمُ الشُّنَنِ» لِلْحَظَّابِيِّ (١٤٣/٥ - ١٤٤)، وَ«تَهْلِيْبُ الشُّنَنِ» لِابْنِ الْقَيْمِ (١٥٦/٥ - ١٦٠)، وَ«دَلَائِلُ الْأَحْكَامِ» لِابْنِ شَدَّادٍ (٣٣٨/٣ - ٣٤٠)، وَ«الْكَاشَفُ عَنْ حَقَائِقِ الشُّنَنِ» لِلْقَلْبِيَّيْنِ (٨١/٦)، وَ«نِيلُ الْأَوْطَارِ» لِلشُّوْكَانِيِّ (١٦٤/٥ - ١٦٥).

تَبَّعَ مَا لَيْسَ حَاضِرًا عِنْدَكَ، وَلَا غَائِبًا فِي مِلْكِكَ وَتَحْتَ حَوْرَتِكَ.

وَيُفَسِّرُهُ حَدِيثُ حَكِيمِ بْنِ جِرَّامٍ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَأْتِينِي الرَّجُلُ، فَيُرِيدُ مِنِّي التَّبَّعَ لَيْسَ عِنْدِي، أَقَابْتَاغُهُ لَهُ مِنَ السُّوقِ؟ فَقَالَ: «لَا تَبَّعَ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ»<sup>(١)</sup>.

وَالنَّهْيُ هُنَا مُتَّجَةٌ صَوَّبَ بَيْعَ الْعَيْنِ دُونَ بَيْعِ الصَّفَةِ، فَلَوْ قَبِلَ السَّلَمُ فِي شَيْءٍ مَوْصُوفٍ بِعَامِّ الوجودِ عِنْدَ الْمَحَلِّ الْمَشْرُوطِ، يَجُوزُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي مِلْكِهِ حَالَةَ الْعَقْدِ.

قَالَ الْإِمَامُ الْحَطَّابِيُّ<sup>(٢)</sup> فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَبَّعَ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ»:

«يُرِيدُ تَبَّعَ الْعَيْنِ دُونَ بَيْعِ الصَّفَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ أَجَازَ السَّلَمَ إِلَى الْأَجَالِ، وَهُوَ يَبِيعُ مَا لَيْسَ عِنْدَ الْبَائِعِ فِي الْحَالِ، وَإِنَّمَا نَهَى عَنْ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَ الْبَائِعِ مِنْ قَبْلِ الْغَرَرِ، وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ يَبِيعَهُ... جَمَلُهُ الشَّارِدُ».

وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ الْبَغَوِيُّ<sup>(٣)</sup>:

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْبَيْعِ، بَابُ فِي الرَّجُلِ يَبِيعُ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ (٣/٧٦٨ - ٧٦٩) رَقْم (٣٥٠٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْبَيْعِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ (٣/٥٣٤) رَقْم (٢٣٢ أَوْ ٢٣٣)، وَخُسْنُهُ، وَغَيْرُهُمَا. وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ. وَانْظُرْ: «التَّلْخِصُ الْخَبِيرُ» (٩/١٠ - ١٠) رَقْم (١١٢٧).

(٢) فِي «مَعَالِمِ الشُّنَنِ» (٥/١٤٣).

(٣) فِي «شَرْحِ الشُّنَنِ» (٨/١٤١).

«وَفِي مَعْنَى بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ فِي الْفَسَادِ: تَبَّعَ... الطَّيْرُ الْمُتَفَلَّتْ، وَيَبِيعُ الْمَبِيعَ قَبْلَ الْقَبْضِ، وَيَبِيعُ مَالًا غَيْرَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ غَرَرٌ، لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي هَلْ يَجِيزُهُ مَالِكُهُ أَوْ لَا يَجِيزُهُ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَقَالَ جَمَاعَةٌ: يَكُونُ الْعَقْدُ مَوْقُوفًا عَلَى إِجَازَةِ الْمَالِكِ، فَإِنْ أَجَازَهُ، نَقَذَ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ. ثُمَّ سَأَلَ الْبَغَوِيُّ حُجَّتَهُمْ فِي ذَلِكَ.

قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ<sup>(١)</sup>:

«أَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «لَا تَبَّعَ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ»، فَمُطَابِقٌ لِنَهْيِهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ، لِأَنَّهُ إِذَا بَاعَ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ، فَلَيْسَ هُوَ عَلَى ثِقَةٍ مِنْ حَصُولِهِ، بَلْ قَدْ يَحْصُلُ لَهُ وَقَدْ لَا يَحْصُلُ، فَيَكُونُ غَرَرًا، كَبَيْعِ... الشَّارِدِ، وَالطَّيْرِ فِي الْهَوَاءِ، وَمَا تَحْمِلُهُ نَاقَتُهُ، وَنَحْوِهِ... وَقَدْ ظَنَّ طَائِفَةٌ<sup>(٢)</sup> أَنَّ السَّلَمَ مَخْصُوصٌ مِنْ عَمُومِ هَذَا الْحَدِيثِ فَإِنَّهُ يَبِيعُ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ، وَلَيْسَ كَمَا ظَنُّوهُ، فَإِنَّ الْحَدِيثَ إِنَّمَا تَنَاوَلَ بَيْعَ الْأَعْيَانِ، وَأَمَّا السَّلَمُ فَعَقْدٌ عَلَى مَا فِي الذَّمَّةِ، بَلْ شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ فِي الذَّمَّةِ، فَلَوْ أَسْلَمَ فِي مُعَيَّنٍ عِنْدَهُ كَانَ فَاسِدًا، وَمَا فِي الذَّمَّةِ مَضْمُونٌ مُسْتَقَرٌّ فِيهَا. وَيَبَّعَ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ إِنَّمَا نَهَى عَنْهُ لِكَوْنِهِ غَيْرَ مَضْمُونٍ عَلَيْهِ، وَلَا ثَابِتٍ فِي ذِمَّتِهِ، وَلَا فِي يَدِهِ.

(١) فِي «تَهْلِيلِ الشُّنَنِ» (٥/١٥٦ - ١٥٨).

(٢) مِنْهُمْ الْإِمَامُ الشُّوْكَانِيُّ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ، فَإِنَّهُ قَالَ فِي «نَيْلِ الْأَوْطَارِ» (٥/١٦٥): «وَقَدْ اسْتَشْنَيْتُ مِنْ ذَلِكَ السَّلَمَ، فَتَكُونُ آدِلَةٌ جَوَازُهُ مُخَصَّصَةٌ لِهَذَا الْعَمُومِ».

## المشرد التفصيلي للموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة: وفيها ذكر أن الإمام الحاكم النيسابوري اعتبر (فقه الحديث) نوعاً مستقلاً برأسه من (أنواع علوم الحديث) ..... ٥	
بيان أن الشروح المبكر عن منهج السلف في التحقق بشجرة (علم الحديث): تمييزاً بين مغلل وصحيح، وفقهاً واستنباطاً لأحكامه وفوائده، هو ما دفع مثل الحافظ الخطيب أن ينص في كتابه «الفتاوى والمتفقه» على كتابة الحديث إهمالهم لذلك، وتوجيهه نصيحة غالبية لهم فيما يجب عليهم أن يتوجهوا إليه ويهتموا فيه ..... ٦ - ٧	
نصوص عن الأئمة علي بن المديني والخطيب وداود الظاهري في أهمية الفقه في متون الأحاديث، ومعرفة أحوال الرواة، ومعرفة العلل، والتمييز بين الصحيح والسقيم ..... ٨	
تأكيد الحافظ الخطيب البغدادي من أن المتفقه لا بد له من استاذ يدرس عليه، ويعرف منه طرق الاجتهاد ..... ٨	
بيان أن سلسلة (فقه السنة) هذه، تتناول عبون السنن وأصول أحاديث الأحكام التي تدور أبواب الفقه عليها ..... ٨	
ذكر المنهج المتبع في دراسة النصوص تفصيلاً، وأنه يشتمل على: ٨ - ١٠	
أولاً: كون النصوص المختارة للدراسة من أصول الأدلة الحديثية للأحكام الشرعية، وأن عدد الأحاديث الأصول خمسمائة حديث وثيق كما يقول الإمام الشافعي ..... ٨	

فالمبيع لا بُدَّ أن يكون ثابتاً في ذمة المشتري أو في يده، ويبيع ما ليس عنده ليس بواحدٍ منهما. فالحديث باقي على عمومته.

وصرح الإمام ابن شداد بفساد بيع ما ليس عنده، فقال<sup>(١)</sup>:

«وظاهر الحديث يدلُّ على فساد بيع ما ليس عنده، لما فيه من الغرر».

ونص الإمام الشوكاني على حرمة بيعه، فقال<sup>(٢)</sup>:

«وظاهر النهي تحريم [بيع] ما لم يكن في ملك الإنسان، ولا داخلاً تحت مَقْدَرِهِ».

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



(١) في «دلائل الأحكام» (٣/٢٣٩).

(٢) في «نيل الأوطار» (٥/١٦٥).

الموضوع	الصفحة
ثانياً: الترجمة الموجزة الجامعة المحررة للصحابي الراوي، وإزاحة ما يُشكّل فيها، وبيان موقع الصحابة رضوان الله عليهم في العلم والعمل .....	٩
ثالثاً: الدراسة الحديثة النقدية التطبيقية لعلوم الحديث وأصول التخرّيج للوصول إلى الحكم على الحديث قبولاً ورداً، وبيان أنها دراسة تفصيلية تقوم على الاجتهاد والتعليل .....	٩
رابعاً: الدراسة اللغوية، وبيان الخطّة فيها .....	٩
خامساً: المدخل إلى فقه النص، والتأكيد على مقاصد النص وإبراز حججه وأسراره .....	١٠
سادساً: الدراسة الفقهية، وتوفرها على بيان الأحكام المستخرجة. مع بيان كيفية دلالة النص على تلك الأحكام، والاهتمام عند الحاجة إلى توضيح الفروق بين الأصول والفروع والمقاصد والوسائل، تمتيناً وإبرازاً لفقه المقاصد وفقه السياسة الشرعية .....	١٠
الإشارة إلى أمرين مهمين تمّ مراعاتهما في الدراسة الفقهية .....	١١
ذكرُ بعض المصنفات التي أفردتها بعض الأئمة لدراسة أحاديث بخصوصها .....	١١ - ١٢
بيان السبب في إخراج كلّ نصٍّ على جِدّة .....	١٣
نصُّ حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما في البيوع المنهي عنها، وتخرّجه مجعلاً .....	١٥
ترجمة الصحابي عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ..	١٦ - ٢٣
التحقيق مطوّلاً في الحاشية في كون الجمهور على كتابة (العاصي) بالياء، وأنه الفصحح عند أهل العربية، وأنّ حذف الياء لغة ..	١٦ - ١٧
ذكرُ مصادر الترجمة مرتبةً ترتيباً تاريخياً في الحاشية .....	١٧
بيان اتفاق عبد الله بن عمرو للغة السريانية، مع التعريف بها في الحاشية .....	١٨

الموضوع	الصفحة
ذكرُ خبر الصحيفة الصادقة التي كتبها عبد الله بن عمرو وما يتعلق بها .....	٢٠ - ٢١
بيان سبب قلّة الرواية عنه مع كثرة ما تحمله .....	٢١
التحقيق في تاريخ وفاته ومكانها .....	٢٣
* الدراسة الحديثة .....	٢٤ - ٤٠
ذكرُ من خرّج حديث عبد الله بن عمرو تفصيلاً .....	٢٤ - ٢٦
التعقيب على المنذري وابن حجر في عزوهما الحديث المذكور إلى ابن ماجه، مع كونه رواه مختصراً .....	٢٥
التعقيب على الحافظ ابن حجر فيما قاله من كون ابن جَبَّان روى حديث عبد الله بن عمرو، من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في «صحيحه»، وبيان أنّ ابن جَبَّان صرّح في «صحيحه» بأنّه لا يحتج بهذا الطريق .....	٢٦
ذكرُ مرتبة حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وأنه صحيح، وذكرُ مَنْ صرّح بذلك من الأئمة .....	٢٧ - ٣١
نقد الإمام المنذري فيما ذهب إليه من أنّ الترمذي إنما صحّح حديثه لتصريحه فيه بذكر عبد الله بن عمرو، وأنّ مذهب الترمذي الامتناع من الاحتجاج بحديث عمرو بن شعيب، وبيان خطأ ذلك كلّّه، من خلال استقراء ما رواه الترمذي من أحاديث عبد الله بن عمرو من طريق عمرو بن شعيب في «سننه» .....	٢٧ - ٢٨
ذكرُ سبب مَنْ حَسَنَ حديث عبد الله بن عمرو المذكور .....	٢٩ - ٣٠
ذكرُ تنوع عبارات الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» في الحكم على إسناد (عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده)، والتحقيق في الفرق بين قول النقاد في الحكم على الحديث: (قوي) و(جيد) و(صحيح)، ونقد مَنْ سَوّى بينها، وبيان أنّ السيوطي هو مَنْ شَهَرَ أمر التسوية بينها. (الحاشية) .....	٣٠ - ٣١

- بيان أنَّ قول النقاد عن حديث إنَّه (جيد) إنما يريدون به ما كان قابلاً للتحسين من الحديث الضعيف ضعفاً محتملاً، وجاء معصداً صالح يعضده. (الحاشية) ..... ٣١
- تخريج رواية الطبراني لحديث عبد الله بن عمرو بن العاص، والتي وقع فيها تفرد الإمام أبي حنيفة في النهي عن بيع وشرط، بدلاً من النهي عن شرطين في بيع، والحكم عليها، وبيان ما فيها من العلل تفصيلاً ..... ٣١ - ٤٠
- نقد الحافظ ابن حجر في تقديمه للمصادر النازلة في التخريج على المصادر العالية. (الحاشية) ..... ٣٥ - ٣٦
- التحقيق في معنى قول الإمام النووي عن حديث إنَّه (غريب)، وإفادة أنه يريد بذلك عدم وقوفه على من أخرجه، ومتابعة الزبلي وابن الملقن له في ذلك ..... ٣٦ - ٣٧
- نقد الإمام أبي يعلى الحنبلي وابن تيمية فيما ذهبا إليه من كون الحديث بلفظ «نهي عن بيع وشرط» لم يصح، وأنه لا أصل له ... والرد عليهما تفصيلاً في هذا ..... ٣٧ - ٣٩
- متابعة الشيخ الألباني رحمه الله أولاً للإمام ابن تيمية في كون الحديث المذكور لا أصل له، ثم وقوفه لاحقاً على من أخرجه، والإشارة إلى ما يُوجب التعقب عليه ..... ٣٩ - ٤٠
- تضعيف ابن القطان الفاسي لرواية أبي حنيفة، ورد ابن قطلوبغا عليه ..... ٤٠ - ٤١
- بيان غياب التقدير العلمي المتصف، وذلك في معرض مناقشة مَنْ رَدَّ الحديث المذكور بسبب ضعف أبي حنيفة عنده. ويُذكر ما وقع من إفراط وتفریط في ذلك ..... ٤٢ - ٥٠
- يُذكر ثلاث قواعد هي من المحكمات في شأن تضعيف الإمام أبي حنيفة ومثيلاتها من المسائل ..... ٤٣ - ٤٦

- القاعدة الأولى: نفي العصمة عن كل أحد، خلا الأنبياء والرسل .... ٤٣
- تخريج أثر ابن عباس «ليس أحد إلا يؤخذ من قوله ويدع، غير النبي ﷺ» مطوّلاً، وبيان أنَّه رُوِيَ مرفوعاً من طريق حسنة، وأنَّ مجاهد بن جبر والشعبي والحكم بن عتيبة أخذوا هذه الكلمة من ابن عباس، ثم أخذوا مالك، وعنه اشتهرت .... ٤٣ - ٤٥
- القاعدة الثانية: أنَّ أحدًا من أئمة الحديث - فضلاً عن غيرهم من سائر الرواة - لم يَسَلِّمْ من الغلط والوهم في بعض ما رواه. ويُذكر نصوص نفيسة عن الأئمة المتقدمين في ذلك ..... ٤٥ - ٤٦
- القاعدة الثالثة: أنَّ الحكم على راوٍ في كثرة أخطائه وأوهامه في روايته كثرة يُضَعَّفُ معها، أو يُحتمل ذلك منه، أمرٌ اجتهادي، وذكر نصوص النقاد في ذلك، مع ضرب الأمثلة التطبيقية .. ٤٦ - ٤٨
- يُذكر نصُّ نفيس نادر عن الحافظ ابن حجر في إنصاف الإمام أبي حنيفة والذب عنه ..... ٤٩ - ٥٠
- نقد الشيخ طاهر التهانوي في تصحيح حديث أبي حنيفة في النهي عن بيع وشرط، وبيان ما فيه من مؤاخذات ..... ٥٠
- التعقيب على من قوّى رواية أبي حنيفة من طريق الحاكم كونه رواها عن ستة من شيوخه ومنهم الأئمة، مع أنها فيها جميعاً (عبد الله بن أيوب القُرَينِي) المتروك! والرد على ذلك تفصيلاً ..... ٥٠ - ٥٢
- الاختلاف في حديث (عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده) والتحقيق فيه ..... ٥٣ - ٧١
- بيان الأهمية المتميزة لطريق (عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده) في الدراسات الحديثية والفقهية، ومقدار ما رواه أحمد في المسند من هذا الطريق ..... ٥٣
- يُذكر أئمة النقاد الذين حَكَمُوا لهذا الطريق بالقبول، والذين حَكَمُوا عليه بالرد ..... ٥٣ - ٥٤
- يُذكر العلل التي يعود إليها تضعيف مَنْ ضَعَّفَ هذا الطريق .. ٥٥ - ٥٦

الموضوع	الصفحة
العِلَّة الأولى: الانقطاع بين (شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص) وبين (عبد الله بن عمرو بن العاص)، وأنَّ (شعيباً) لم يسمع من جدِّه (عبد الله) .....	٥٥
العِلَّة الثانية: الإرسال، على اعتبار أنَّ هاء الضمير في قوله «عن جدِّه»، تعود إلى (محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص)، و(محمد) تابعي، وليس له صحبة .....	٥٦
العِلَّة الثالثة: أنَّه صحيفة وكتاب، وأنَّ ما رواه كان (وَجَادَة) ....	٥٦
العِلَّة الرابعة: وجود المناكير في حديث (عمرو بن شعيب) .....	٥٦
دَفْعُ الْعِلَلِ الْمُتَقَدِّمَةِ: .....	٥٦ - ٦٨
جواب العِلَّة الأولى المتعلقة بعدم سماع (شعيب) من جدِّه (عبد الله)، وإثبات صحَّة السماع، وذكر الأئمة الذين صرحوا بذلك وأثبتوه. ٥٦ - ٥٩	٥٩
ذَكَرَ حَدِيثَيْنِ صَحَّحَ إِسْنَادَهُمَا، فِيهِمَا ثَبُوتُ سَمَاعِ (شُعَيْبٍ) مِنْ جَدِّهِ (عَبْدِ اللَّهِ) .....	٥٧
جواب العِلَّة الثانية والمتعلقة بالإرسال، وأنَّه مدفوع بما تقدم في جواب العِلَّة الأولى، حيث ثبت أنَّ هاء الضمير في قوله: «عن جدِّه»، إنما تعود إلى (عبد الله بن عمرو)، لا إلى (محمد بن عبد الله بن عمرو)، مع ذَكَرِ الأحاديث التي رُوِيَتْ مِنْ رِوَايَةِ الثَّقَاتِ عَنْ (عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ)، والتي يَصْرَحُ فِيهَا بِأَنَّ (الْجَدَّ) هُوَ (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ) .....	٥٩ - ٦١
جواب العِلَّة الثالثة المتعلقة بكون ما رواه (عمرو بن شعيب) إنما هو صحيفة، وقد رواها وَجَادَة من غير سماع، وكون التصحيح يدخل على الرواية من الصحف بخلاف المشافهة في السماع؛ ورَدُ الأئمة: ابن معين وابن عبد البر وابن تيمية وابن القيم والذهبي وابن حجر على ذلك بما خلاصته: إِنَّ تِلْكَ الصَّحِيفَةَ أَصَحُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، لِأَنَّهَا مِمَّا كَتَبَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مَبَاشَرَةً دُونَ وَاسِطَةٍ، وَالْكِتَابَةُ أَضْيَقُ مِنْ حِفْظِ الرِّجَالِ .....	٦٢ - ٦٥

الموضوع	الصفحة
تعريف (الْوَجَادَة) - في الحاشية -، وتحرير أقوال أهل العلم في العمل بها وعدمه، وبيان أنَّ الصحيح: جواز ذلك .....	٦٢
جواب العِلَّة الرابعة المتعلقة بوجود المناكير في حديث (عمرو بن شعيب)، وبيان أنَّ تلك المناكير إنما هي من جهة الضعفاء الذين يروون عنه، وتسمية بعض هؤلاء الضعفاء .....	٦٥ - ٦٧
الراجع في طريق (عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه)، وبيان أنَّ أكثر المحدثين قد ذهبوا إلى صحة هذا الطريق والاحتجاج به إِذَا صَحَّ النُّقْلُ إِلَى (عَمْرِو)، وَأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الرَّاجِحُ الَّذِي تَزِيدُهُ الدَّلَائِلُ وَالشَّوَاهِدُ، وَذَكَرَ النُّصُوصَ الْمُصَرِّحَةَ بِهَذَا عَنْ أئِمَّةِ النُّقَادِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالتَّأَخِّرِينَ مِنْ مِثْلِ: إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَةَ وَأَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيَّ وَابْنَ مَعِينٍ وَابْنَ الْعَدِينِيَّ وَالبَخَارِيَّ وَابْنَ تَيْمِيَّةَ وَابْنَ الْقَيْمِ وَابْنَ الْمُفْلِحِ وَالنَّوَوِيَّ .....	٦٨ - ٧١
* الدِّرَاسَةُ اللَّغَوِيَّةُ .....	٧٢ - ٧٣
بيان أنَّ (السَّلَفَ) يُطْلَقُ عَلَى السَّلَمِ وَالْقَرَضِ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ فِي الْحَدِيثِ (الْقَرَضُ) .....	٧٢
* الدِّرَاسَةُ الْفَقْهِيَّةُ .....	٧٤ - ٩٢
مَدْخَلٌ إِلَى فقه النص. وفيه تقرير أنَّ حديث (عبد الله بن عمرو) هذا، أصل من أصول المعاملات، وهو نص في تحريم الحَيْلِ الرَّبْوِيَّةِ، وبيان أنَّ الشريعة الإسلامية ما حرَّمت أمراً أو نهت عن شيء، إِلَّا حرَّمت مقدماته، ونهت عن كل ما يُفْضِي إِلَيْهِ، فَتَقْطَعُ الطَّرِيقَ لِلْوُصُولِ إِلَيْهِ وَالْوُقُوعِ فِيهِ، وَالتَّمَثِيلُ لِلذَّكَاءِ. ٧٤ - ٧٥	٧٤ - ٧٥
الأحكام المستنبطة من الحديث .....	٧٥ - ٩٢
بيان أنَّ الحديث اشتمل على أربع صُورٍ حَرَّمَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَيْعَ عَلَى صِفَتِهَا .....	٧٥
الصورة الأولى: من صور البيع المنهي عنها في حديث عبد الله بن عمرو، هي: (سَلَّتْ وَيَبِعَ) .....	٧٥ - ٧٩

الموضوع	الصفحة
ذُكِرَ التفاسير التي قُصِّرَتْ بها هذه الصورة المنهي عنها، وبيان أن أحسن تلك التفاسير، تفسير الإمام أحمد الذي يقول: إنَّ معنى ذلك، أن يقرضه قرضاً ثم يبايعه عليه بيعاً يزداد عليه، واختيار ابن القيم له، وتجليته إياه، ونقل أقوال الفقهاء المؤيدة لهذا التفسير ..... ٧٥ - ٧٧	
نقل الإمام ابن جُزَي: الإجماع بأنَّ البيع باشرط السَّلَف من أحد المتبايعين لا يجوز ..... ٧٧	
بيان مذهب المالكية القائل: إن مشروط السَّلَف إن ترك السَّلَف، صَحَّ البيع، وعدم جواز ذلك عند الجمهور ..... ٧٧ - ٨٧	
ذُكِرَ أنَّه مما يلحق بالنهي عن سَلَفٍ وبيع: الإجارة والصَّرَف، ونحوهما مما كان من ضروب البيع، مع السَّلَف، وبيان علَّة ذلك ..... ٧٨	
التتية على تفسير غير مرضي للصنعاني للنهي عن (سَلَفٍ وبيع)، وردَّ الإمام الشوكاني عليه ..... ٧٨ - ٧٩	
الصورة الثانية: من صور البيع المنهي عنها في حديث عبد الله بن عمرو، هي: (شرطان في بيع) ..... ٧٩ - ٨٨	
بيان أنَّه اُخْتَلَفَ في تفسير هذه الصورة على خمسة أقوال مع ذِكْرَها، ومناقشتها، وبيان الراجح منها ..... ٧٩ - ٨٦	
القول الأول: أن يقول بعثك هذه السلعة حالاً بمائة، ونسيئة بمائتين. وهذا التفسير مروى عن زيد بن علي وأبي حنيفة ..... ٨٠	
ردَّ الإمام ابن القيم على هذا التفسير من وجهين، وبيان أنَّ رده متجه قوي ..... ٨٠ - ٨١	
القول الثاني: أن يشترط البائع على المشتري ألا يبيع السلعة ولا يهبها. وهو قول للإمام أحمد في رواية عنه. وبيان أنَّ هذا التفسير مستبعد لأنَّه مَنَعَ المشتري من مقتضى العقد ..... ٨١	

الموضوع	الصفحة
القول الثالث: أن يقول: بعثك هذه السلعة بكذا على أن تبيعني السلعة الفلانية بكذا. وبيان أنَّه بيع مجزوم بشرط واحد، وليس بشرطين ..... ٨١	
القول الرابع: أن يقول: بعثك ثوبي بكذا، وعليّ قِصَارَتُهُ وخياطته. وهذا التفسير هو ما ذهب إليه الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، حيث إنهما فرَّقا بين شرط واحد وبين شرطين اثنين ..... ٨٢	
ردُّ الأئمة: الخطابي وابن حزم وابن القَيِّم وغيرهم على هذا التفسير، حيث إنَّ اشتراط منفعة البائع في المبيع إنَّ كان فاسداً، فسد الشرط والشرطان، وإن كان صحيحاً فلا فرق بين منفعة أو منفعتين أو منافع ..... ٨٣ - ٨٥	
القول الخامس: أن يقول: خُذْ هذه السلعة بعشرة نقداً، وأخذها منك بعشرين نسيئة. وبيان أنَّ هذا التفسير هو أحسن التفاسير المتقدمة، وهو ما رجَّحه الإمام ابن القَيِّم ودلَّ عليه وسَطَ القول فيه ..... ٨٥ - ٨٦	
ذُكِرَ أنَّ ممَّا يُرَجَّح هذا التفسير ويؤكدُه، أنَّه لا يمكن إجراء ما جاء في حديث (عبد الله بن عمرو) هذا: «ولا يحل شرطان في بيع»، على عمومته: لأنَّ الشروط على ضروب، فمنها ما يناقض البيوع فيفسدها، ومنها ما يلائمها ولا يفسدها، وتفصيل ذلك، وذكر أدلته ..... ٨٦ - ٨٨	
الصورة الثالثة: من صور البيع المنهي عنها في حديث عبد الله بن عمرو، هي: (رَبِيعٌ ما لم يُضْمَنَ) ..... ٨٨	
وتفسير ذلك بأن يأخذ ربح سلعة لم يضمنها، مثل أن يبيع سلعة قد اشتراها ولم يكن قبضها، وبيان أنَّ هذا البيع باطل، وربحه لا يجوز ..... ٨٨ - ٨٩	

الموضوع	الصفحة
بيان أنَّ نهيه ﷺ عن «ريح ما لم يُضمن»، هو بمعنى قوله ﷺ:	
«الخراج بالضمان» .....	٨٨
بيانُ الإمام ابن القيم للحكمة من النهي عن «ريح ما لم يُضمن» .....	٨٩
ذِكْرُ العلامة الصنعاني تفسيراً بعيداً للنهي عن «ريح ما لم	
يضمن» .....	٨٩
الصورة الرابعة: من صور البيع المنهي عنها في حديث	
عبد الله بن عمرو، هي: «بيع ما ليس عنك» .....	٨٩
وتفسيره بالنهي عن بيع ما ليس في مِلْك الإنسان أو ولايته أو	
قدرته، وبيان أنَّ حديث حكيم بن حزام يفسَّر حديث	
عبد الله بن عمرو هذا .....	٨٩ - ٩٠
بيان أنَّ النهي في هذا الحديث متجه صوب بيع العين دون بيع	
الصفة، ونصوص الأئمة الخطَّابي والبَغَوِي وابن القيم في	
ذلك .....	٩٠ - ٩١
نَصُّ الإمام الشوكاني على أنَّ ظاهر الحديث تحريم بيع ما لم	
يكن في مِلْك الإنسان .....	٩٢
تَبَيُّنُ المصادر .....	٩٣
المَسْرَدُ التفصيلي للموضوعات .....	١١١